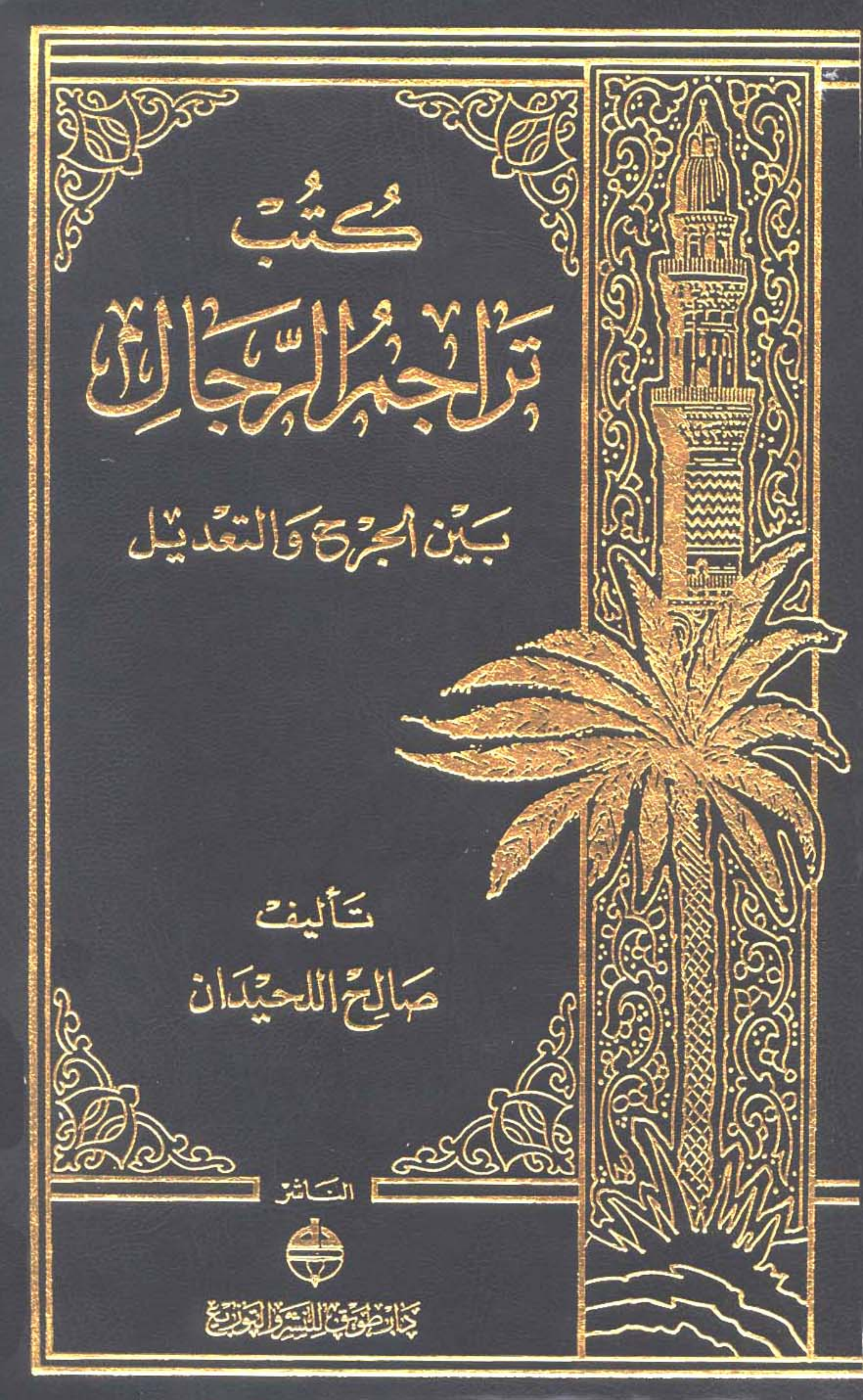

كتب
تراجم الرجال
بين الجرح والتعديل
تأليف
صالح اللحيدان
الناشر
دار طويق للنشر والتوزيع



بين الجرح والتعديل

تأليف

صالح اللحيدان

الجزء الأول

الناشر




بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ

النـاشر



دار طويق للنشر والتوزيع

الناصرية ـ شمال مبنى وزارة الخارجية

ص.ب ٣١٩٣٤ هاتف: ٤٠٤٢٥٥٥

الرياض ١١٤١٨ فاكس: ٤٠٣٤٢٣٨

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

اللحيدان، صالح بن سعد

كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل.

٤٠٨ ص ـ ١٧×٢٤ سم

ردمك ٨ ـ ٦٥ ـ ٦٧١ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الجرح والتعديل ٢ ـ الكتب ـ نقد أ ـ العنوان

ديوي ٢٣٤ ١٥/٠٠٨٨

رقم الإيداع: ١٥/٠٠٨٨

ردمك: ٨ ـ ٦٥ ـ ٦٧١ ـ ٩٩٦٠

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فقد كنتُ حدَّثت نفسي أن أقوم بتهذيب «عمدة القاري» للإمام العيني، وحدثتها بعد ذلك أن أهذب «سبل السلام». وثالثة قلت في نفسي: أني سوف أهذب: «الضعفاء الكبير» للإمام العقيلي.

ويعود السبب في هذا كله لما لاحظته في «العمدة» و«السبل» من حاجات كثيرة يحتاج أمرها نظر بالغ التمحيص من: تحقيق أمر الإسناد، والمعلقات، والوصل، والانقطاع، وما يشير إليه العيني من جرح أو تعديل وشيوخ الراوي أحياناً. أما «الضعفاء» فلما وقع عندي أن فيه علماء أجلاء جاء أنهم ضعفاء ونحو ذلك مما يحويه هذا السِّفر الجليل، ثم تبين لي أنهم ثقاة عدول فقلت: ولِمَ لا أهذِّبه، ومرَّ يوم ويوم حتى فتح الله ـ تعالى ـ عليَّ بأن أصنع كتاباً يكون منطلقاً علميَّاً عامَّاً، أنظر فيه كتب تراجم الرواة وحقيقة هذه الكتب العظيمة، وما تحويه من ذكر كريم لتراجم رواة نحتاج إلى نظرهم بواسع من النقد الفطن.

وبدأت بعد الفتح الرباني بهذا أجمع، وأناقش، وأدقِّق، وأراجع وهكذا حتى اتضح لي الخط لأسير فيه للوصول إلى غايتي، فجمعت بعض كتب التراجم وتركت البعض. جمعت ما يقي عن غيره، أو يسد مسدّه من وجه قريب.

ولهـذا تركت كتب البخـاري، وابن شاهـين، وبعض كتب ابن المديني، وتركت ابن حبّان، وبعض كتب ابن حجر، وهكذا.

ثم ركزت في الغالب على المحقق الذي وجدته يحتاج إلى نقد في منهجه وتخريجه، وهذا وضح في حال: طبقات ابن سعد، وكذا في مقدمة المحقق على التقريب لابن حجر، وقد ضربت أمثلة من كل كتاب انتقدته، جالباً بعض الرواة، مبيناً ما لهم وما عليهم خصوصاً «الضعفاء» للعقيلي ونحوه، وجعلت كتابي نبراساً ينطلق منه إلى حقيقة الجرح والتعديل مع ما يلزم نحو هذا مما تستدعيه ترجمة من التراجم، أوجبت حالها التعليق العلمي المناسب نحو قاعدة ما أو رأي، أو توجيه، أو جلب للمشاطرة من غيري أستفيد منها بعد طباعة الكتاب، فمن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفوق كل ذي علمٍ عليم، وقد رسمت لنفسي أن لا أجعل للكتاب أي هامش بل صيرت الكلام متماسكاً لا تنتقل عني مطالعه إلا لما أمامها لا تحور عنه، وقد هالني ما وجدت عليه حال التحقيق، والتخريج، وما قام به البعض دون البعض الآخر إلى مجرد النقل، أو التحقيق بسطو واضح على تراث الأمة خصوصاً في مجال: الإخراج والعزو، وكذا زعم الأولوية في الطرح والتحقيق، والسبق في مجال العثور على: كيت، وكيت، وكذا، وكذا، وقد قسمت الكتاب على ثلاثة مجلدات، كل واحد منها يحكي أخاه، غير أن الثالث قد جعلته مهمًّا بما حواه من ذيل، ونقل، وإضافات، ثم جاء الفهرس العام حسب الصفحات دون نظر إلى ما هو مهم أو ما هو أهم منه، وسرتُ هنا كما سرت من قبل في كتاب (الجهـاد في الإسلام بين الطلب والدفاع) من بذل الجهد ما وسعني ذلك خصوصاً في طبعته الرابعة، وما عداها فليس بشيء.

وقـد رأيت الفهـرس العام أهون السبل إلى الوصول إلى المراد من الكتـاب، مع أنني قد أكـون تركت مواضيع مهمـة لم أرقمها في الفهرس

العـام، لكن نظر غيري قد يكون أبلغ من نظري، فما عليه إلا التجاوز عني، فهذا جهدي وبذلي، غفر الله ـ تعالى ـ ذنبي وزلتي، ووهبني لسان صدق في الآخرين، إنه سميع مجيب، وصلى الله ـ تعالى ـ على عبده ورسوله محمد وإخوانه أنبياء الله، ورسله الكرام، والله حسبي وهو نعم الوكيل.

صالح بن سعد اللحيدان



ما هــو النقــد؟



لعل مجمل ما حوته المعاجم حول المراد بكلمة (نقد) أنه بخلاف النسيئة، فالنقد والتنقاد تمييز الدراهم وإخراج الزين منها، كذلك جاء في (المعجم الصافي في اللغة العربية) ص ٦٨٤.

وورد أيضاً في هذا المعجم نفسه في الصفحة نفسها: (ناقدت فلاناً: ناقشته في الأمر). و(نقد الرجل الشيء ينظره). و(نقدت الناس عبتهم).

وخلاصة الشرح للمعنى اللغوي هنا بمثل: «ناقدت فلاناً: ناقشته في الأمر». يدل على أن المعنى دراسة القول أيّاً كان: بفهم، وبتجرد، ويدفع هذا طلب الحق والدعوة إليه.

ولعلي بهذا وبجانب اختصار تحديد التعريف أكون قد تلمستُ فتح الباب في موضوع جاد متين، ولعل النقد برز ـ أول ما برز ـ حسب التتبع لآثار الأقدمين عند العرب كان قبل الإسلام، فقد وجد النقد المقوم للعمل والحاكم له أو عليه في تلك الأحايين، فقد وضع ابن سلام الجمحي كتابه (طبقات الشعراء) وبيّن مراتبهم من حيث الجودة والتقدم في السّبك والموهبة الإلقائية، وقد جلب في كتابه صور النقد عند العرب، وكذا أورد صور النقد عند المسلمين، وفعل الشيء نفسه ابن قتيبة في كتابه (الشعر والشعراء) فقدم شعراء وأخّر آخرين، وجعلهم طبقات.

ولعل مما يُوحي بتطور النقد وتحليل العمل عند المسلمين ما قام به عبدالقاهر الجرجاني في كتابيه: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز). وهما كتابان يُستفاد منهما قضية الطرح العلمي للمراد نظره من القول؛ لبيانه، وإبراز صفاته، وخصائصه، وهذا يكون بدراسة صاحبه، وما وهبه الله ـ تعالى ـ من حسن التصور، ورسم الكلام على وجهٍ حسن بليغ، والعمل المنتقد يكون باباً لمعرفة علم وفهم قائله على كل حال، وما يملكه من صفات

عقلية ونفسية تمكِّنه من العمل الصادق الأمين. ولهذا لا نستغرب عظمة ما جاء به علماء نقد الرواية في الحديث النبوي الشريف من: دقة التتبّع، وأمانة النقل، وعدالة الجرح، وصدق التعديل، ولم أجد ـ حسب علمي وطول نظري ـ من قدح في: جرح أو تعديل/ عبدالرحمن بن مهدي، مثلاً، أو يزيد بن هارون كذلك، والحال هكذا بالنسبة لغالب ما ذكره: أبو زرعة الـرازي، وأبو حاتم، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين. ولقد وهب الله ـ سبحانه وتعالى ـ علي بن المديني، ويحيى بن معين، معرفة دقيقة للوقوف على حال كثير من الرواة حتى لقد كان أحمد بن حنبل يسأل كثيراً ابن معين عن الرجال، واستند البخاري في صحيحه على ابن المديني، واستند مسلم على أبي زرعـة الـرازي، ونهض الـدليل على جودة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان وسواهما.

وهاك من الصحابة: ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، وخلق غيرهم معهم كثير.

فليس بدعـاً التخصص النقدي الموهوب لمن ذكرناهم وأطنب عن حياتهم: ابن سعد، وابن أبي حاتم، والذهبي كثيراً كما في الطبقات/جـ ٢ ومـا بعده، وكتاب/ الجرح والتعديل/ وتذكرة الحفاظ/ فليس بدعاً كون هذا، ولعله ميزة عظيمة لهذه الأمة من بين سائر الأمم حفظاً للسنة ببيان الكذب والغلط والزيغ والدسّ والجهل والتعالم الذي يكون من قبل بعض الرواة، وكما في هذا الحين، وسوف يتبين إن شاءالله تعالى شيء من هذا في موضعه.

ومـا أحسن ما قال ابن أبي حاتم في: الجـرح والتعـديل، م/١ ص ٥/٦ من التقدمة: (قال أبو محمد: فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء

من معاني كتاب الله ، ولا من سنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا من جهة النقل والرواية ، وجب أن نميز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة ، ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ـ عز وجل ـ وعن رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ، ووجب الفحص عن الناقلة ، والبحث عن أحوالهم ، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة ، والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا : أمناء في أنفسهم ، علماء بدينهم ، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به ، وتثبت فيه ، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه ، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات ، وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة ، وكشفوا لنا عوراتهم في كذبهم ، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة ، وسوء الحفظ ، وكثرة الغلط والاشتباه ، ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه .



ما هـــو علـم الرجـال؟



لقد كان القصد من وراء تأليف كتب الرجال هو: إبراز سيرة كثير من العلماء الذين كان لهم فضل سبق جليل في حمل السنة وحمايتها والذب عنها بحسن فهم وسداد رأي وحفظ كريم للنص، فبين هؤلاء المؤلفون سيرهم، ـ وشيئاً يكثر ويقلّ بين مؤلف وآخر ـ عن فهمهم، ودقة نباهتهم، ومواهبهم في معرفة الرجال، وما يروونه من السنة.

وأيضاً أرادوا بيان حال رجال آخرين ممن تحمل الواحد منهم الرواية فأخطأ، أو وهم، أو كان من ذوي الأهواء والبدع الضارة، فنشط هؤلاء، وبذلوا الجهد والوقت والمعاش، ليقوموا بها قاموا به من عمل لا ريب أنه أصل في حفظ السنة، بدراسة أحوال الرواة، وما يتعلق بهذا من: البلدان، والولادة، والوفاة، والشيوخ، والتحمل، والأداء، والأسماء، والألقاب، والكنى، والمشتبه، والمتفق والمختلف إلى آخر ما يحتاجه أمر الرجال للوقوف على أمورهم لمعرفة ميزانهم في النقل، وما هم به من علم وفهم.

ولا ريب أن علم الرجال علم قائم بذاته، له ضوابطه وأسسه، وهو يدخل من باب قريب جداً بعلم الحديث الذي جاءنا عن طريقهم. يقول الإمام النووي في رسالة له عظيمة النفع بعنوان: (ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري) نشر دار الفكر بعمان، وتوزيع دار الكتب العلمية، بيروت، يقول في ص ١٦: (ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات ـ صلى الله عليه وسلم ـ أعني معرفة متونها، صحيحها، وحسنها، وضعيفها، متصلها، ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها، وشاذها، ومنكرها، ومعللها، ومدرجها، وناسخها، ومنسوخها، وخاصها، وعامها، ومبينها، ومجملها، ومختلفها، وغير ذلك من أنواع المعروفات، ومعرفة علم الأسانيد: أعني معرفة حال رواتها، وصفاتهم

المعتبرة، وضبط أنسابهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وجرحهم، وتعديلهم، وغير ذلك من الصفات، ومعرفة التدليس والمدلس، وطرق الاعتبار والمتابعات، ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون، والوصل والإرسال، والوقف والرفع، والقطع والانقطاع، وزيادات الثقات، ومعرفة الصحابة والتابعين، وتابعيهم وغيرهم). ا. هـ.

ولا يتسنى هذا لنا، ولا ندرك كثيراً منه بمحض نظرنا المجرد، لكن بفضل الله - تعالى - ثم بنظر مطولات التراجم الأصلية ومختصراتها نقف على مرادنا من خلال معرفة الرجال، وقد أجاد النووي في ذكره هذا ويريد في قوله: «ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث» فقوله: «تحقيق معرفة الأحاديث» هذا أمر مهم، وهو بيت القصيد، فبدون المعرفة المبنية على التحقيق يكون العمل ليس بذاك، فإذا اتفق للعبد فضل من الله - تعالى - وفهم سليم، وعقل كريم، ووقوف على حقيقة أصول ومصطلح الحديث، وعلم الرجال يكون قد بلغ منزلة طيبة في هذا.

ما هـــي الترجمـة؟



قال ابن منظور في لسان العرب: ترحم التّرجمان، التّرجمان: المفسر للسان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة، والجمع التراجم، ثم قال: والتاء والنون زائدتان (ص ٢٦/جـ ٢/ت، ج)

قلت: وهذا يقصد به ابن منظور كما حكاه غيره ترجمة لغة من لسان قوم إلى لغة أخرى بلسان قوم آخرين يفهمونها بها ـ وهذا هو أصل كلمة ترجم «ت رج م» ـ وتعني الترجمة مما نحن بصدد طرحه: إيراد حياة الغير ممن نريد الوقوف عليها بتفصيل مفيد، نأخذ منها ما نحكم به له أو عليه من خلالها ـ وهذا استفدته من انكبابي على مطولات ومختصرات تراجم الرجال ـ فإنني لم أطلع على تعريف محدد للترجمة سوى ما ذكرته مستقريه من سبري للترجمـة عن هذا وذاك، والذين ترجموا للرجال والنساء مما ينيف عن مائة مصنف لم يتطرقوا إلى تعريف فأخذتُ هذا التعريف اجتهاداً مني عسى أن يكون الأول في تعريف الترجمة، للأخذ به عند تراجم الرجال.

وإذا كانت الترجمة تعني ما ذكرتُ فإنها ولا ريب لا تخرج عنه إلا لتعود إليه، ونحن الذين نبحث في موازين الرجال نحتاج حاجة ماسة إلى معرفة كاملة عن حياة الرجل المراد نظر أمره جرحاً أو تعديلاً، وإذا كانت المسألة كذلك فإنها تقتضي العدل، والأمانة، والتقوى، والورع، وطرح: الحسد والحقد، فإن لحوم العلماء تورد التلف، وهي ليست كغيرها لما يسببه القول فيهم من ترك لهم، وابتعاد عنهم، فيسود الجهل وترتفع العصبية، وينهض التعالم لا يلوي على شيء خاصة في غياب: الجرح والتعديل المتسم بما تقسم به الترجمة مما ذكرته من أمور لابد منها، ولهذا قلت في تعريفي: (له أو عليه) ولا يظننَّ أحد أن الترجمة العادلة الأمينة التقية الورعة مع نبذ: الحسد، والحقد غيبة أو نميمة: كلا، لكن يُجرَّحُ الشخص بقدر ما فيه بجرح مفسر محدد، ليحذر أمره، وتعالج روايتـه، بل «الجـرح والتعديل» من خلال الترجمة أمر ضروري تقتضيه حال الشريعة

حماية لها وذبًّا عنها، وفي مثل هذه الأعصار يتوجب الجرح والتعديل، لانتشار القول والتأليف ممن هبَّ ودبَّ حول السنة رواية ودراية لكن بملفوف من العسل المُشبَّع بسم ناقع خفي ثقيل، ولهذا أطنب مترجمو الرجال القول حول حياة ذوي الأهواء والبدع الضالة، والوضّاعين، والقصّاصين، وأهل النزعة الذاتية من ذوي الميل للشهرة مما يدفعهم إلى حطب الليل، والخلط، إذ القصد بروز ما يروونه خيراً أو شرًّا، وليس مثل هؤلاء بمنأى عن الحمق والجهل بمقتضى الوعد والوعيد. وهذه حال كثيرين ممن يستعجل التأليف والإجابات هكذا ومدح النفس بما فيها أنه ليس كذلك، لكن دعك ممن يريد الشر أصلًا بالسنة بسبب تقليد سيىء، أو انحراف ظاهر أكيد، وبالاطلاع على جملة مما كتب حول السنة في هذا الحين العصيب يظهر أمر سوء القوم، وما يبيتونه للشريعة ما بين ذم لحديث الذباب الذي رواه مسلم ـ رحمه الله ـ وما بين قدح بيِّن لأبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وسوى هذا كثير.

وإني لمعلق الآمال بصحوة علمية تقية ورعة مترابطة ومتماسكة، يحدوها الأمل نحو قبول العمل والجنة، فتكشف زيف المبطلين: بعقل، وحكمة، وصبر، وعمق متين، وتعي دورها بفهم سديد وحكمة رشيدة، لتتصل القرون من خلال الأخذ من ينبوع واحد، أخذ منه الأولون فكانوا سادة في العلم، وسادة في العمل، وليست طبقات ابن سعد، وتاريخ البخاري الكبير والأوسط والصغير، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم منا ببعيد.

فلعل هذا التعريف الذي ذكرته آنفاً يكفي لكتاب مثل هذا الكتاب شق عليَّ وأضناني مدة ليست باليسيرة، ومن سلك مسلك علم كهذا سوف يقول: صدق وليس علم الحديث درايته وروايته بسهلة كحال غيره. والله المستعان وعليه التكلان.

لماذا الأسانيد؟

المقدمة العلمية



تُعدُّ الأسانيد وما يدخلها من ضرورة الجرح والتعديل من الحاجات العظمى للحفاظ على السنة، ولست أذهب إلى ما ذهب إليه بعض المعاصرين وغيرهم بأن الإسناد قد بدأ بعد الفتنة زمن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، بل دراسة السند بالسؤال عن الرجال تقدم هذا قليلاً من باب توثيق الرواية كما حصل في قصة الجدة مع أبي بكر، والاستئذان في قصة عمر، فهذا يعتبر نظر حال الرواة لا من باب الشك، بل هو من باب التثبّت، لأن حال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ليست كحال غيرهم، فهم أهل صدق، وتقوى، وأمانة، يقول البراء ـ رضي الله عنه ـ: (ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب)، ذكره ابن عدي ١/ ٥٠ ب.

فانظر محل الثقة، وقول البراء: (أصحابنا أي الصحابة وهم معروفون). ويقول أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: (ما كان بعضنا يكذب على بعض) ذكره ابن الصلاح/ ٣٨ في مقدمته.

والذي رمز بأن أول من فتش عن الإسناد هو عامر الشعبي من جيل كبار التابعين، وقد رأى جملة من الصحابة (١٧ ـ ١٠٣هـ) لستُ أظنه يعني بهذا الإطلاق، فقد كان ابن عباس يقول: سموا لنا رجالكم، وهذا مثل ما ورد عن الشعبي أنه قد (قرأ عليه الربيع بن خثيم حديثاً قال الشعبي: فقلتُ: من حدثك؟ قال عمرو بن ميمون، وقلتُ له: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال يحيى بن سعيد: وهذا أول من فتش عن الإسناد) الرامهرمزي.

لكن الشعبي هنا سلسل، وكذا الحال بالنسبة لمنطوق ومفهوم طلب ابن عباس.

نعم توسع الأمر وزاد في نهاية المائة الأولى الهجرية بسبب كثرة الوضع في ذلك الحين، فكأنه تم ضبط السند بالترتيب كما في قصة الشعبي مع الربيع بن خثيم.

ولكن ـ وبسبب كثرة وتداخل القول من كل حدب وصوب ـ يسر الله ـ جل وعلا ـ الأفهام؛ لتعي ضرورة الضبط، ونظر حال الرجال، ولعل ما يُبرهن على هذا قول مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ بأن: أول من أسند الحديث الزهري كما ورد في / تقدمة/الجرح والتعديل/ لابن أبي حاتم، وهذا صواب، ودلت عليه الحال، بل لعلها تقتضيه.

وفي مقدم القرن الثاني الهجري خصوصاً في بلاد العراق أخذ أهل الحديث الثقات بالإسناد جدًّا، وقاموا به، يقول الأعمش: (بقي رأس المال، حدثني فلان، قال ثنا فلان عن فلان) أورده ابن حبان في (المجروحين من المحدثين) ١/ ٩. وهذا من الأعمش دلالة على الشّد باليد على السند، وكان يقول هذا بعد أن يحدث في المجلس، ولهذا السبب بطل الباطل وقام سيف الحق، وهل الكذب إلا من الباطل؟ وهل السند بفهم وتقوى إلا من الحق؟ كذلك إذاً.

ولقد تم الاهتمام بالصحابة ومن بعدهم للوصول إلى نظر الأسانيد وحفظها، وإلصاق كل نص بصاحبه من الصحابة، ثم من رواه عنهم، وهكذا، ويطيب لي قول: أحمد ـ رحمه الله ـ (يعني ابن حنبل) في تعريف الصحابي، إذ ورد عنه: (أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كل من صحبه شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه). ذكره ابن الأثير في (أُسد الغابة) ١/ ١٣، ولكن ليس كلام الإمام على إطلاقه حسب فهمي، فكل من رآه وهو مسلم بالغ عاقل مميز أو وهو صغير فبلّغ عنه حال صغره، ثم أكد هذا

بعـد كبره كمحمـود بن الربيع، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عباس، وسواهم، وقول أحمد هو قول الإمام البخاري على ما جاء في مقدمة ابن الصلاح/ ١١٨/ ١١٩، ونظر هذا القول هو الأقرب لما عللناه به آنفاً.

وقد ورد في الصحيحين «أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قعد على بعيره وأمسك إنسان بخطامه، قال: **«أي يوم هذا؟»** فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه، قال: **«أليس يوم النحر؟»** قلنا: بلى. قال: **«فأي شهر هذا؟»** فسكتنا حتى ظننا بأنه سيسميه بغير اسمه، فقال: **«أليس بذي الحجة؟»** قلنا: بلى. قال: **«فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه»**. وأطال على هذا النص ابن حجـر في الفتح (٣/٥٧٣) و(٦/٢٩٣) و(١٣/ ٤٢٤) فتأمله جيداً هناك، وهو في صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٤.

وقـد كانت عبارة: (**ليبلغ الشاهد الغائب**) دالة على ضرورة تبليغ العلم، إذ المقتضى هنا لا ينصرف إلا إلى الوجوب حسب الجهد والفهم.

قلت: وهذا فيه دلالة عظيمة على تحري الدقة في النقل مع شحذ الفهم لاستيعابه جدًّاً، كما أن هذا الحديث دال على ضرورة التثبت، ونقد الرجال فقد يكون المنقول إليه القول أبلغ ممن نقله، وهذا ما يتعلق بالفهم والإحاطة، ولهذا يرد (فلان سيىء الحفظ)، و(يهم)، و(اختلط بآخره)، أي فلا يروي صحيحاً، و(ثقة ثبت)، و(أثبت الناس)، و(من أوعية العلم) وهكذا. وخذ أمثلة مما ورد على ما نراه دالة على هذا، ودالة على ذاك **«كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»**. مسلم، وابن حبان، وهذا نص دال بمنطوقه على خطورة التسرع في الرواية، أو نقد الرجال حسب ما يسمع

دون دليل ناهض مثل الشمس لا إشكال فيه عَلى وجه مطلق.

والشاهد هنا أعم من السامع؛ لأن المراد «الشاهد معنا حجنا» فعليه إبلاغ سواه، ومفهوم هذا من وجه قريب أن الشاهد إذا وعى وأدرك لزمه البلاغ لغيره، ليفقه أحكام دينه ودنياه. يقول ابن حبان في (مقدمة المجروحين) (١ / ١٠) كما في ص ٧ من (التقدمة وترجمة المصنف) في كتاب (الضعفاء الكبير) للعقيلي: (إذ لا يتهيأ للشاهد أن يبلغ الغائب إلا بعد المعرفة بصحة ما يؤديه إلى ما بعده، وأنه متى ما أدى إلى من بعده ما لم يصح عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكأنه لم يؤد عنه شيئاً، وإن لم يميز الثقات من الضعفاء لا يتهيأ له تخليص الصحيح من بين السقيم، فإذا وقف على أسمائهم، وأنسابهم، والأسباب التي أدت إلى نفي الاحتجاج بهم تنكب عن حديثهم، ولزم السنن الصحيحة، فيرويها حينئذ حتى يكون داخلاً في جملة من أمر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأن يبلغ الشاهد منهم الغائب).

ولهذا يرد على لسان من هذه صفته: الاضطراب في المتن، أو قلب الأسانيد، أو الرواية عن كل من هب ودب كحال ترديد كلام أهل البدع، أو ترديد كلام أهل الكفر في مثل عصرنا هذا من المستشرقين وأتباعهم من غيرهم.

وهذا النص له معنى آخر حسب فهمي: أن المسلم يجب أن يقف عند حده؛ لأن تعدي الحد في العلم والبذل قد يدفع محدود العلم، ضعيف الموهبة إلى مزاحمة من هو أعلم منه وأفهم، فيحصل بهذا التشويش، ولعله يدفع إلى الحسد المذموم الرادّ للقضاء والقدر، بل قد يدفع إلى الوقوف بذكاء ومهارة في وجه العالم الموهوب، وقد يدفع إلى الغيبة والنميمة للإيقاع به، ولو

على سبيل النصح، أو على سبيل الوصاية عليه إن كان قريباً له ونحوه، وتأمل تجد هذا كثيراً اليوم.

وهناك مثال آخر دل عليه حديث صحيح رواه البخاري ومسلم، والحميدي، وسواهم وهو من رواية عبدالله بن عمرو: (سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: **إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جُهَّالاً فسُئِلوا فأفتوا بغير علم فضَلُّوا وأَضَلُّوا**). واربط هذا النص بالذي قبله تجد عجباً، ولهذا يكون من البوار فقدان العلماء الكبار البررة الذين جمعوا بين: الإخلاص، والوعي، وتمكن فهم صدق الولاء لله، وفهم حقيقة الولاء والبراء.

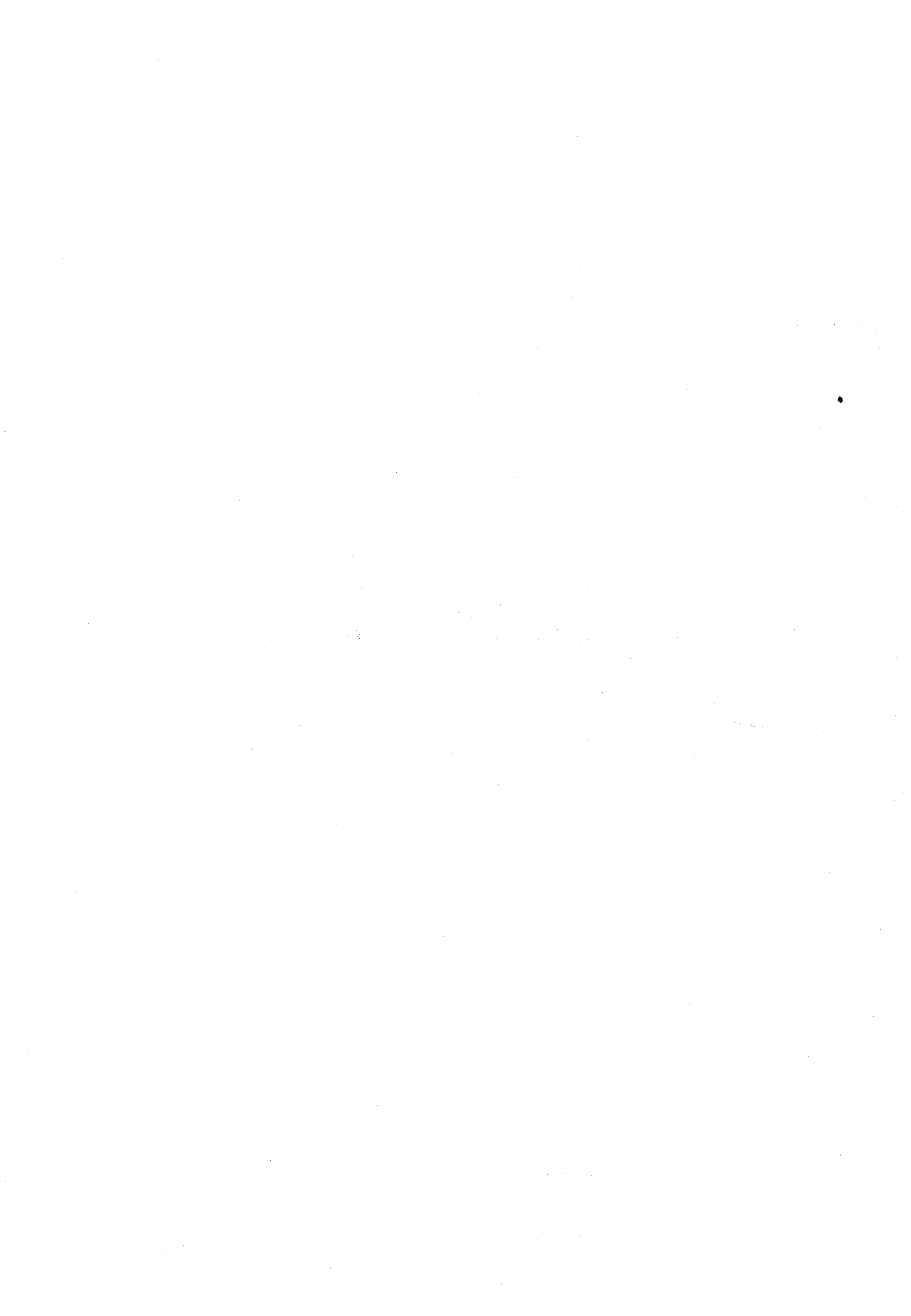
وأنت واجد منهلاً عجباً لو قرأت سيرة كبار العلماء حقَّاً خلال القرون الثلاثة إن شئت من كتب التراجم، وإن ئشت من كتب مخصوصة، كتراجم المحدثين، ونحوهم خلال تلك القرون.

جاء في ص /ب/ من المقدمة على (تقدمة الجرح والتعديل): (ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين، والأمانة، والعقل، والمروءة، والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم،

وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله هوى، ولا يستفزّه الغضب، ولا يستخفّه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ).

معرفة الآثار



ورد في ص ٢ من التقدمة: يقول الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم: (فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة، قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ـ عز وجل ـ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان).

وفي ص ٣ يقول: (حدثنا أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، نا أبي، قال أخبرني عبدة بن سليمان المروزي، قال قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة، قال: يعيش لها الجهابذة).

وقال ص ٣ ـ رحمه الله تعالى ـ: (فإن قيل فما الدليل على صحة ذلك؟ قيل له: اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك، ولم ينزلهم الله ـ عز وجل ـ هذه المنزلة ـ إذ أنطق ألسنة أهل العلم لهم بذلك ـ إلا وقد جعلهم أعلاماً لدينه، ومناراً لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم). فانظر دقة فهمه إذ قال: «وألبسهم لباس أعمالهم» حق ما قال، وفرق بين الهيئة العاملة التقية الورعة الصابرة المحتسبة، وبين الهيئة المادية التي يستعمل صاحبها عقله وهيئته فتأمل قوله، وانظر حال الصحابة، وأهل القرون المفضلة.

وأورد ابن أبي حاتم في ص ٦/٧/٨ قال: (من كان منهم في منزلة الانتقاد، والجهبذة، والتنقير، والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح). ثم لما ذكر الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ قال عن التابعين: (فخلف بعدهم التابعون الذين اختارهم الله ـ عز وجل ـ لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه، وحدوده، وأمره ونهيه). ثم قال: (ثم خلفهم تابعو التابعين، وهم خلف الأخيار، وأعلام الأمصار في دين الله ـ عز وجل ـ . . إلخ . .) ص ٩/١٠ عد إليه فهو كلام سديد.

وفي ص ١٦٤/١٦٥ : (وقال أيوب بن المتوكل عن عبدالرحمن بن مهدي : الحفظ الإتقان، ولا يكون إماماً من : حدث عن كل من رأى، ولا من حدث بكل ما سمع). وكذلك : (وقال صالح بن حاتم بن وردان : سمعت يزيد بن زريع يقول: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين الأسانيد). و(وقال البخاري : سمعت علي بن المديني يقول: التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم). و(قال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي: قال يحيى بن سعيد: لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغترُّوا بالحديث إذا لم يصح الإسناد). و(وقال محمد بن عيسى المقري عن إسحاق بن بشر الرازي، قال عبدالله بن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، جودة الحديث صحة الرجال). و(وقال علي بن خشرم : سمعت وكيعاً يقول: لا يكمل الرجل ـ أو لا ينبل ـ حتى يكتب عمَّن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه) ص ١٦٦ .

قلت: يكثر كتابة الحديث جدًّا، ويطلبه أين وجده، فيرتفع إلى كبار العلماء، ويأخذ من غيرهم، ثم يمحص ما أخذه، وينظر حال الأسانيد قبله، فيحصل له بهذا مع الفهم، والتقوى، وصدق الولاء لله فيحصل له بهذا ـ بتوفيق الله ـ النبل والسيادة.

وانظر قول أيوب بن المتوكل عن عبدالرحمن بن مهدي : (الحفظ الإتقان، ولا يكون إماماً من حدث عن كل من رأى، ولا من حدث بكل ما سمع). فهذا الكلام الذي أعدته هنا له معنى، ولهذا يقال عن الرجل إذا حصلت له الإمامة بسبب فضل الله عليه ثم بالتوقي «ثقة ثبت» ومن يحدث بكل ما سمع يكون مآل حاله الخلط، ولا يبعد أن يدخله الكذب

ولـو لم يقصـده، لأن من عادة كثرة النقل هكذا حصول تراكم الروايات والأقوال، ومن هذا الطريق يحصل السوء، ولهذا يجب الحذر الحذر.

وورد في ص ١٦٠/١٦١ من: (تهـذيب الكمال في أسماء الرجال) جـ ١ (وقال عامر بن عبدة عن عبدالله بن مسعود: **إن الشيطان ليمثل في صورة الـرجل، فيأتي القوم، فيحدثهم بالحديث من الكذب فيتفرقون، فيقـول الـرجـل منهم: سمعت رجلاً أعرف وجهه، ولا أدري ما اسمه يحدث**). رواه مسلم في مقـدمـة صحيحـه، وجـاء أيضـاً هنـاك: (وقال هشـام بن حسـان عن محمـد بن سيرين: **إن العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم**). ص ١٦١.

وأورد المزي كذلك: (وقال الأوزاعي، عن سليمان بن موسى: لقيت طاووساً فقلت: حدثني فلان كيت وكيت، قال: إن كان مليًّاً فخذ عنه، وقال عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله). فتأمل أيها الناظر لهذا القول ما أجمله! كيف حال الورع والخوف من الله، وبيان أن ذكر العيب ليس من الغيبة إذا كان محدداً، والنية فيه حماية السنة، ورفع معالمها أشار إليه ابن حبان في (المجروحين من المحدثين) في الجزء الأول، والخطيب في (الكفاية) ص ٣٨/٣٩، ويقتضي هذا دلالة النص الصحيح: «**بئس أخو العشيرة**». وكذلك في بيان حال الرجال دل قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في معاوية بن أبي سفيان، وأبي الجهم حين سألته فاطمة بنت قيس عنهما وقد خطباها، فبـين لها صفـة كل واحـد منهما، بأمانة، وعدل، وحدود، وانظر في هذا (الكفاية) و(الإعلان بالتوبيخ) للسخاوي ففيهما كلام شامل.

والمقصود جواز ذكر الجرح بقصد بيان حال السند لا بيان حال الرجل

ذاته، وإلا لما كان لهذا ثمة فائدة إلا ما كان من حال الفسق ليحذر منه، وكذلك دعاة الباطل وإن تسموا بمثلنا ونطقوا وجاملوا فتنبه لهذا بعقل ودين ونية خالصة.

وهنا مسألة جديرة بالنظر المليء والتبصّر بها بلازم من الورع والأمانة والفهم الجيد، ألا وهي أن بيان عيوب الراوي لا يُعدُّ من الغيبة إذا كانت التقوى والعدل، ونبذ نقد الشخصية كالقول: بسفيه، أو أعور، أو جاهل، أو ذميم الخلقة، أو قصير، أو عبد، وما شاكل هذا مما لا يتطلبه العيب العلمي المحدد، فنقد الذات سوء وشر ولا خير فيه، والتقوى والورع والأمانة تقتضي هذه كلها ترك ما ذكرت، إذ لا حاجة إليه، وحتى لا تنشأ الخصومة يوم القيامة، فإن المسلم يجب عند النقد أن يفتش عن دخيلته، والباعث لديه حتى في النقد اللازم لحماية السنة، ورد كيد المبطلين، وهذا مما يجب نظره قبل الموت، فإنما الأعمال بالنيات، وتخسر النفس، ويذهب الشيطان بصدق النية، وإخلاص الدعاء من الحسد والكره، ونقل الكلام هكذا.

وإذا وقفنا على هذا فقد ورد في: (الرفع والتكميل) ص ١١٧ للكنوي، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي، و(تاريخ بغداد) للخطيب، و(تاريخ الإسلام) للذهبي أيضاً/ ٥/ ٢٤٢ و(لسان الميزان) لابن حجر، ما مؤداه:

أن من عرف بالتشدد في جرح الرجال لا يقبل قوله حسب فهمي لما قرأته إلا إذا تم التثبت، فالاقتصار على نقد المتشدد قد يكون فيه عجلة لمن أخذ به، والعجلة محلها الذم. وهذا لا يعيب هؤلاء المتشددين، وما دفعهم إلى التشدد إلا الحرص على السنة، وحماية الدين، لكن قد تؤدي الشدة دون قصد إلى المبالغة في الجرح، فيسبب هذا جرحاً لا محل له، وينتج عنه الرد المطلق لهذا الراوي، وهذه جرأة، فلابد إذاً من التثبت.

السـؤالات

لأبي جعفر محمد بن عثمان العبسي



جاء عن ابن المديني ص ٦/ وما بعدها من المقدمة: (هو حافظ العصر، أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي المديني، ثم البصري، ولد بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، سمع أباه، وحماد بن زيد، وهشيماً، وابن عُيينة، والدراوردي، وابن وهب، وعبدالوارث، والوليد بن مسلم، وغندراً، ويحيى القطان. . إلخ . .).

روى عنه البخاري، وأبو داود، وروى أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في التفسير بواسطة الحسن بن الصباح البزار. . إلخ.
تذكرة الحفاظ/٢/٤٢٨، النجوم الزاهرة/٢/٢٧٦، تاريخ بغداد /١١/٤٥٨، ولا يتسع القول لترجمة هذا الفحل، لكن بالعودة إلى ما أشير إليه من هذه المراجع تعطيك حياته بمواهبه وتحريه، وسبقه، وتجنبه الحقد، والحسد، والبغي، وكم استفاد منه البخاري وسواه رواية ودراية فعد إليها تجد عجباً.

السائل: هو الإمام الحافظ أبو جعفر محمد بن عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، ص/١٣ من المقدمة.
وفي ص ١٥: (ونشأ محمد وترعرع في بيئة علمية، فأبوه عثمان روى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود وغيرهم). تاريخ بغداد /٣/٤٢، المنتظم /٦/٩٥. وكذا: الوافي بالوفيات /٤/٨٢، الشذرات /٢/٢٢٦، ويتبين من هذا أنه نشأ في بيت رواية، ودراية، ودين، وألمعية، وفي بيئة ذات تربية سليمة نفساً وعقلاً، تلمس هذا في أدبه لشيخه، وحسن الإلقاء، والتعقيب، والتوضيح.

وهذا مطلب مهم لطالب العلم لبلوغه المعالي عسى الله - تعالى - أن يجعل على يديه خيراً، ونوراً لا سيما إذا أخلص وعاش بين الكتاب والسنة،

بهيبة ووقار، وجمع بين العلوم والآداب، لتكون له عدة يؤديها بعقل وحكمة وولاء ناصع البياض.

ولعظم هذا الإمام نذكر كتبه كما هي مرسومة في ص ١٠، وكما ذكرها الحاكم في كتابه الذائع (معرفة علوم الحديث):

١ ـ كتاب الأسامي والكنى، ثمانية أجزاء.
٢ ـ كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء.
٣ ـ كتاب المدلسين، خمسة أجزاء.
٤ ـ كتاب أول من نظر في الرجال وفحص عنهم.
٥ ـ كتاب الطبقات، عشرة أجزاء.
٦ ـ كتاب من روى عن رجل لم يره، جزء.
٧ ـ كتاب علل المسند، ثلاثون جزءاً.
٨ ـ كتاب العلل لإسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.
٩ ـ كتاب علل الحديث، ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءاً.
١٠ ـ كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط، جزآن.
١١ ـ كتاب الكنى، خمسة أجزاء.
١٢ ـ كتاب الوهم والخطأ، خمسة أجزاء.
١٣ ـ كتاب قبائل العرب، عشرة أجزاء.
١٤ ـ كتاب من نزل من الصحابة سائر البلدان، خمسة أجزاء.
١٥ ـ كتاب التاريخ، عشرة أجزاء.
١٦ ـ كتاب العرض على المحدث، جزآن.
١٧ ـ كتاب من حدث ثم رجع عنه، جزآن.
١٨ ـ كتاب يحيى وعبدالرحمن في الرجال، خمسة أجزاء.
١٩ ـ كتاب سؤالات يحيى، جزآن.

٢٠ ـ كتاب الثقات والمثبتين، عشرة أجزاء.
٢١ ـ كتاب اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.
٢٢ ـ كتاب الأسامي الشاذة، ثلاثة أجزاء.
٢٣ ـ كتاب الأشربة، ثلاثة أجزاء.
٢٤ ـ كتاب تفسير غريب الحديث، خمسة أجزاء.
٢٥ ـ كتاب الأخوة والأخوات، ثلاثة أجزاء.
٢٦ ـ كتاب من يعرف باسم دون اسم أبيه، جزآن.
٢٧ ـ كتاب من يعرف باللقب، جزء.
٢٨ ـ كتاب العلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً.
٢٩ ـ كتاب مذاهب المحدثين، جزآن.

وراجع الأسماء مراجعة بعد مراجعة تجد أن أسماء هذه الكتب ذات سبق متخصص تعطي سؤدد هذا الرجل بما منحه مولاه من مواهب جمة.

وقد رسم الدارس لبيان سهولة العودة إلى المراجع إشارات رمزية جيدة، وهي طريقة علمية حميدة، قال في ص ٤٠:

الرمز	اسم الكتاب
ت بغداد	تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
ت الحفاظ	تذكرة الحفاظ للذهبي
ت جرجان	تاريخ جرجان
ت دمشق	تاريخ دمشق الكبير، لأبي القاسم بن هبة الله المعروف بابن عساكر
ت الصغير	التاريخ الصغير للبخاري
ت الكبير	التاريخ الكبير للبخاري

تق	تقريب التهذيب لابن حجر
ت المنفعة	تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة
ت يحيى بن معين	تاريخ يحيى بن معين
ض الدارقطني	كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني
ض الصغير	الضعفاء الصغير للبخاري
ض النسائي	كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي
ط ابن سعد	الطبقات الكبرى لابن سعد
ط الحفاظ	طبقات الحفاظ للسيوطي
ط الحنابلة	طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد أبي يعلى
ط الشافعي	طبقات الشافعية الكبرى للسبكي
م مسلم	مقدمة صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري
م والتأريخ	المعرفة والتأريخ ليعقوب بن سفيان البسوي .

يقول الدارس في ص ٢٢ : (سؤالات محمد بن عثمان لعلي بن المديني رسالة صغيرة الحجم، ومع ذلك فإنها عظيمة الفائدة، حيث إنها اشتملت على (٢٦٠) ترجمة مع التراجم المكررة، ومن ضمن هذه التراجم علة حديث، أو انفراد راو بالرواية عن راو آخر، ومما يوضح أهمية السؤالات إشارة غير واحد من الحفاظ، أئمة الجرح والتعديل لها في مؤلفاتهم كأصل) .

وقال في ص ٢٨ : (ويبدو أن سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة قد رويت من أكثر من طريق، فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد السؤالات بسنده إلخ /) ٢٩ .

وهذا صواب، لأن السؤالات خلاصة حاضرة عما يتم عنه السؤال من الرواة.

ولكن لعلها تختلف شيئاً يسيراً عن معنى الطرح العلمي الذي يسبقه تصور عام عن الرجل المسؤول عنه، ولهذا جاءت إجابات الإمام ابن المديني في كثير من الرواة منبسطة بين الشدة الخفيفة والتوثيق المنفرد. من أجل ذلك فاعتماد السؤالات كأصل صحيح، لكنها ليست قاطعة في بيان: الجرح والتعديل، بل لابد من إضافة أقوال أئمة آخرين من النقد لتتم عملية الإفراز الاجتهادي الأمين بجمع الأقوال عن الراوي المراد نظر ما قيل فيه، ولقد أحسن المعلق بتخريجه لهذه السؤالات، وجلب أقوال العلماء حول الرجال في هذه الرسالة العلمية المتخصصة، لولا أنه اختصر، وترك الموازنة التي لعلها من أهم ميزات التحقيق، ومقتضى التحقيق يدعو إلى الموازنة من قريب، كما أنها تعطي فتحاً لاستنطاق آلة النقد العلمي خصوصاً لمن رمي بالبدعة، أو كان له طريقان من الرواية، أو كان يروي عن شيوخ مختلفين، فلابد إذاً من النقد باستخلاص نتائج الأقوال: عن الرواة، ولعل من أعظم ميزات التحقيق في حال الرجال هو أن يقف الباحثون على شتى الأقوال، ثم يخرجون بنتيجة علمية ورعة أمينة، وهذا لا يمكن ما لم يحط علماء التحقيق بعلم الرجال ودراسة الأسانيد، وحقيقة العلل، والفرق بين الأئمة في النقد فيما يصدر منهم من جرح أو تعديل، وهذا دون شك يحتاج إلى جهد طويل، لكنه يسير جدًّاً إذا تم التأنّي وحصل الإخلاص، ووجدت الرغبة الواضحة، وتمت الخلفية العامة.

ونظرة واحدة لأمر: الرحلة في طلب الحديث تبين حقيقة هذا كله بظاهر من البيان المستقيم، ويكفي أنها تهبك علو السند، ولقاء الشيوخ، وتصحيح المأخذ، وزيادة العلم، واكتساب المعالي.

ورد في ص ٥٩: (وسألت عليًّاً عن المبارك بن فضالة؟ فقال: هو صالح وسط). هذا جواب ابن المديني علي.

وقال المحقق في تعليقه على هذا: (مبارك بن فضالة بفتح الفاء وتخفيف المعجمة، أبو فضالة البصري، صدوق، يدلس، ويسوي، مات سنة ٦٦ ست وستين على الصحيح، /خ ت د ت ق) تق ٢/٢٢٧) اهـ.

قلت: تدليس التسوية هو أشد أنواع التدليس؛ لأنه إسقاط ضعيف بين ثقتين، فيسوي في الرواية بين الثقتين، فيظهر السند بهذا مع تمام شروط الصحيح صحيحاً، ولا يكاد يفطن لهذا إلا الجهابذة الموهوبون.

ونقل المعلق قبل هذا: (ت يحيى بن معين ثقة). أي ذكر ابن معين في تاريخه أنه: ثقة.

ونقل كذلك (الجرح /٤/١/٣٣٨، ٣٣٩) نقل عن يحيى بن معين قوله: (ضعيف الحديث) ص ٦٠.

ثم نقل المعلق قال: (اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولادهما أن يكون مقبولاً منهما، محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمد وسائر نظرائه). ونقل عن أبي زرعة قوله: (يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة). هذا كله من نقل موفق بن عبدالله بن عبدالقادر من: الجرح والتعديل، وهو صحيح، وقول أبي زرعة: إذا قال: حدثنا يعني إذا صرح بالسماع.

ولعل تعبير ابن المديني: (هو صالح وسط) جيد.

قلت: ومبارك هذا مثل الإمام: بقية بن الوليد، فهو ـ إذا صرَّح ـ ثقة في الجملة، والله أعلم.

وفي ص ١٧١ جاء: (وسمعتُ علياً يقول: وسئل عن النضر بن عربي فقال: كان النضر عند أصحابنا ثقة). قال المعلق: من السادسة، مات سنة ٦٨/د ت/تق/٢/٣٠٢. قلت: هو الصواب، وقوله: لا بأس به:

فيه نظر، وهو هنا ينقل قول أبي حاتم، وأحمد بن حنبل، كما في/ الجرح والتعديل/٤/١/٤٧٥، وكذا: الكامل ٣/٧٥. . أ إلخ . . ، أما ابن المديني ـ فكما تقدم ـ ثقة، كذلك ذهب: يحيى بن معين، الكبير ٤/٢/٨٩، ونقل المعلق وعزوه صحيح، لكنه لم يوازن، فتنبه.

وجاء في ص ١٦١: (وعن إسماعيل بن عياش فقال كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف).

قلت: عبارة ابن المديني: ففيه ضعف من العبارات الخفيفة في تضعيف الرجال بخلاف: ضعيف، وما ذكره الإمام الحافظ ابن المديني: هو الصواب حال روايته عن أهل الشام، فهو ثقة لصحة السند به، وأما روايته عن أهل العراق والحجاز ففيها نظر، ولم أقف على جرح بيِّن، ولعل أبا زرعة أبهم العلة في قوله عنه: «غلط في حديث الحجازيين والعراقيين» كما نقلها المعلق ص ١٦٢.

وفي ص ١٥٢ جاء: (وعن حُريز بن عثمان؟ فقال: لم يكن من أدركناه من أصحابنا يوثقونه).

قلت: مَنْ «أدركناه» بفتح الميم، وتسكين النون، وحريز هذا رمي بالنصب كما نقله المعلق في الهامش، وجاء في تاريخ ابن معين ٤/٤٧٥: «سمعت يحيى يقول: سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك أما تتقي الله، تزعم أني شتمت عليًّا، لا والله ما شتمت عليًّا قط). قال ابن معين: ثقة.

قلت: الصواب في أهل البدع غير المكفرة، والتي لا يدعو أصحابها إليها قبول روايتهم ما لم يقترن بها شيء آخر من أسباب رد الرواية، ولم يصح

عندي كلام عن حريز، لكن لعله توهم قاله قائله، أو حسد له ذهب قولاً، أو لعله من دس أعداء الدين الذين إذا فشلوا في حرب الدين اتهموا العلماء بتهم لبَثِّ البلبلة والفرقة فتنبه لهذا، واجمع بين: الإخلاص لله والوعي العميق.

وحريز وثقه أحمد «التاريخ الكبير» للبخاري ٢/١/١٠٣، وقال أبو حاتم: (حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، إلخ..). الجرح والتعديل ٢/١/٢٨٩، كما في ص ١٥٢.

قلت: وليس بعد هذا أبلغ منه، ففتش إذاً عن سبب رميه بالنصب فسوف تجد أن لا ثمة سوى دعوة خصوم الدين للكبار الأخيار.

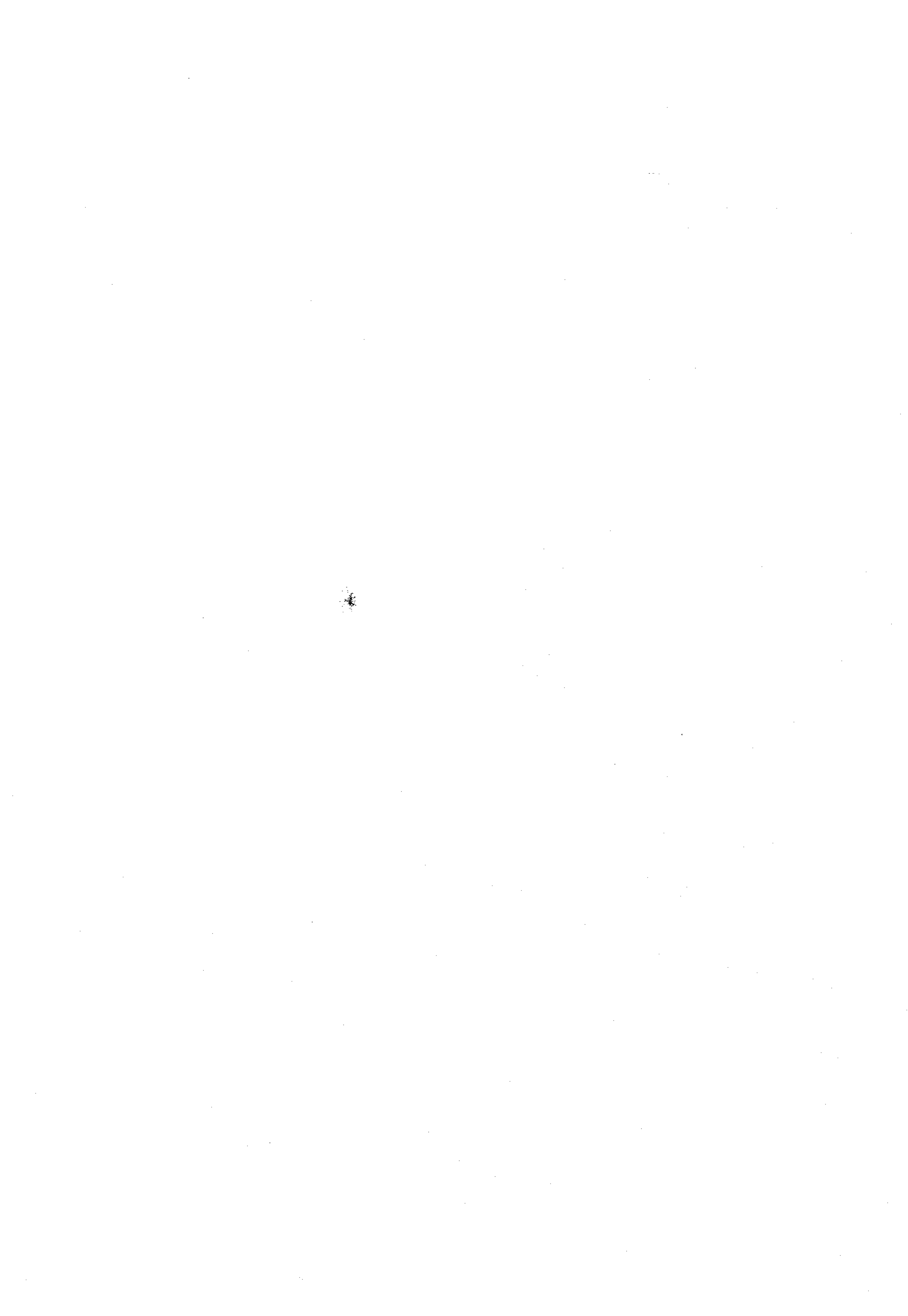
وفي ص ١٧٤ جاء: (حدثنا محمد بن عثمان قال: سمعت علياً يقول: حزم بن أبي حزم ثقة).

وفيها أيضاً رقم (٢٦٠ ـ وسُئل علي وأنا أسمع عن موسى بن أعين؟ فقال: كان صالحاً وسطاً).

قلت: هو ثقة كما ورد، وقول أبي حاتم عنه: (صدوق لا بأس به، هو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن) «الجرح والتعديل» ٢/١/٢٩٤، ليس ظاهره التناقض، فقوله: صدوق، ولا بأس به، مقدمة لقوله من ثقات.. إلخ. فهو من ثقاته بسند لا يدخله معارض حسب علمي، وليت المعلق وفَّى هذا ما دام قد عزاه وأجاد.

وأما الثاني: موسى بن أعين فهو ثقة أيضاً، لكن لعل ابن المديني اطلع على ما لم نطلع عليه، وأين نحن كلنا منه، وهو موثق، وثَّقه أبرز أئمة الجرح والتعديل.

ابن واقد وابن سعد



ذكر الذهبي في ترجمة الطبقة السابعة من (تذكرة الحفاظ) جـ ١/٣٤٨ ما نصه: (ابن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم أبو عبدالله المدني الحافظ البحر، لم أسق ترجمته هنا لاتفاقهم على ترك حديثه، وهو من أوعية العلم، لكنه لا يتقن الحديث، وهو رأس في المغازي والسير، ويروي عن كل ضرب، مات سنة سبع ومائتين، حمل عن ابن عجلان وابن جريج ومعمر، وهذه الطبقة، ولي قضاء بغداد، وكان له رئاسة وجلالة وصورة عظيمة، عاش ثمانياً وسبعين سنة ـ رحمه الله وسامحه ـ).

قلت: ما أحسن قوله: «وسامحه». قلت: قوله: (لاتفاقهم على ترك حديثه) لعلها عبارة ليست على إطلاقها، ولقد عرفت أن الواقدي صاحب دعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والولاء لله وحده لا شريك له.

وأورد عن محمد بن سعد في ترجمة الطبقة الثامنة جـ/٢/٣٢٥ قال: (الحافظ العلامة البصري، مولى بني هاشم، مصنف الطبقات الكبير والصغير، ومصنف التاريخ، ويعرف بكاتب الواقدي، سمع هشيماً وسفيان بن عيينة، وابن علية، والوليد بن مسلم وطبقتهم فأكثر، وعن محمد بن عمر الواقدي، وينزل في الرواية إلى: يحيى بن معين وأقرانه، حدث عنه ابن أبي الدنيا، وأحمد بن يحيى البلاذري، والحارث بن أبي أسامة، والحسين بن فهم وآخرون، قال ابن فهم: كان كثير العلم، كثير الكتب، كثير الحديث والفقه والغريب. (تذكرة الحفاظ) ا.هـ. قلت: هو أوثق من شيخه، وفي كل خير.

هذا الإمام ابن سعد ولعله يعرف في زمنه بكاتب الواقدي لتتلمذه عليه وأخذه عنه، وإلا فهو محمد بن سعد بن منيع الزهري، لأنه كما قيل

من موالي بني زهرة، وينسب فيقال له: الهاشمي، ذلك لأن أحد أجداده كان ـ كما يقال ـ مولى للحسين بن عبدالله بن عبيد بن العباس من بني هاشم، ويقال له البصري، لأنه ولد بمدينة البصرة سنة ١٦٨هـ.

وله ثلاثة كتب: الطبقات الكبرى والتي يعرف بها، والثاني الطبقات الصغير، والثالث أخبار النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولم أطلع على من نسبه إليه إلا ابن النديم في: الفهرست، وأغلب الظن حسب مقاييس النظر الشخصي والمقارنة وأصول النقد المقارنة أن الكتابين كتاب واحد تجد ريحهما في الجزءين الأول والثاني من الطبقات. وهذا ليس بخاف على من أوتي موهبة أو اكتساب دقة النظر وأصول المقارنة بين الوارد هنا وهناك على أن جزمي هذا لا ينفي استقلاله بتأليفهما منفصلين لسبب ما، لكن الحال على ما ذكرت، والله أعلم.

وقد لقي ابن سعد من الأكابر: هشيم بن بشير، ووكيع بن الجراح، وسفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم، ومحمد بن سعدان الضرير، وسليمان بن حرب، وأبا نعيم الفضل بن دكين، وأبا الوليد الطيالسي، ولعل ألصق من التصق به هو شيخه: الواقدي، واشتهر هذا واستفاض، وهو: محمد بن عمر بن واقد الواقدي، كان مولده سنة ١٣٠هـ، وقد أخذ الواقدي نفسه كذلك من كبار علماء عصره فهذا مالك بن أنس، ومعمر بن راشد، وسفيان بن سعيد الثوري وسواهم ممن بلغ درجة الثقة والأمانة التقى بهم وأخذ عنهم، وسوف ننظر في مجال أوسع في ابن سعد وطبقاته بشكل مجمل جدًّاً ـ إن شاءالله تعالى ـ.

يقول إحسان بن عباس في مقدمته على الطبقات الكبرى لابن سعد م/١ ص ٦: (فكل ما لدينا عنه أنه ولد سنة ١٦٨هـ بالبصرة، فنسب إليها

وارتحل إلى بغداد وأقام فيها ملازماً لأستاذه الواقدي يكتب له حتى عرف باسم كاتب الواقدي، ولا ريب في أنه رحل إلى المدينة قبل سنة ٢٠٠هـ، فهو يذكر أنه لقي فيها بعض الشيوخ عام ١٨٩هـ، كما أن أكثر الذين روى عنهم من أهلها أدركتهم المنية قبل مطلع القرن الثالث). إلى قول إحسان ص ٦: (وفي أثناء رحلته وترحاله كان شغله الشاغل هو لقاء الشيوخ، وكتابة الحديث، وجمع الكتب، ولذلك اتصل بأعلام عصره من المحدثين فروى عنهم، وقيد مروياته، وأفاد منها في تصنيف كتابه حتى وُصف بأنه كان كثير العلم، كثير الحديث والرواية، كثير الكتب). إلخ.. ص ٦.

وفي ص ٧: (ومن يطلع على الطبقات يجد له شيوخاً كثيرين، منهم: سفيان بن عيينة، وأبو الوليد الطيالسي، ومحمد بن سعدان الضرير).

و: (وهذا ما يجعلنا نعتقد أن المادة التي نقلها ابن سعد قد وجهت بالنقد الضمني، لأنه تحرى قبل نقلها أن تكون ـ في الأكثر ـ مأخوذة من العدول الثقات).

قال الخطيب البغدادي: «محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته».

وقال ابن خلكان: «كان صدوقاً ثقة».

وقال ابن حجر: «أحد الحفاظ الكبار الثقات المتحرين».. إلخ. ص ٧، م/١.

ويتبين من عرض الأستاذ: إحسان ـ وهو ملم جيداً فيما تخصص فيه ـ شيء كثير عن ابن سعد نفسه، وعن مادته في طبقاته، ولقد ينساق القارىء مع إحسان بن عباس في بسطه إذا لم يكن ذا خلفية متينة على ما ورد في تذكرة الحفاظ/ وتهذيب الكمال/ والحلية/ وسوى هذه التراجم من الكتب الكبيرة

المترجمة للشيوخ والطبقات، فإحسان لم يشر إلى مراجعه في نصه عن ابن سعد بوجه خاص محدد توثيقاً للبحث النقدي للترجمة، إنما ذكر على سبيل العمـوميات أنه قد ترجم له في (الفهرست) و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم و(الخطيب في تاريخه)، و(ابن خلكان في وفيات الأعيان). إلخ. ص ٥.

فلم يوازن بين الـتراجم المختلفـة لابن سعد، ولم يدخل في تحليل مقطوع به نحو ولادته وشيوخه بعد الواقدي الألصق فالألصق مع إمكان هذا، والمقدمة جسر مهم لتصور المؤلف وكتابه، بل لعلها قد تكون ذات بعد شفاف أهم من مجرد تأليف عن حياته هكذا، وخصوصاً ـ حسب تتبعي لابن سعـد ـ فإن القول كثير حول كتابه، وحاجته إلى التمحيص الفطن العميق، وإن كان كتاب تراجم وليس بكتاب أحكام، لكنه في الجملة من خير ما وصل إلينا من حيث العرض والتحري، وأسير إلى جنب الخطيب بأن ما يرويه ابن سعد من المناكير إنما جاءته من الواقدي /ص ٧، ويحيى بن معين حينما جرح ابن سعد بأنه قد كذب، فهو جرح في محله، لعدم توثيق الناس للواقدي فيما يرويه لا في مذهبه ودينه وورعه، وهذا ما كنت أود من إحسان معالجته وتمحيصه والموازنة بين: جرح، وجرح، وتعديل وتعديل، وهو الذي كنت أطمع من ابن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ نظره بعين فاحصة، وكم كنت أرى لازم عرض تراجمـه على فحـول عصره كأحمـد بن حنبل، ويحيى بن معـين، وعـلي بن المـديني، وإسحـاق بن راهـويه، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي، وسواهم، فلم أجد أن ابن سعد فعل هذا حسب علمي المحدود، فلعله فعله لكنه تركه، فلم يشر إليه، أو لعله قال في نفسـه يظهـر فيطلعـون عليه ويرون رأيهم، وهـذا ليس بذاك، ولعل التحليل النفسي لابن سعد ـ حسب دراستي له من خلال كتابه وما يتمتع به

من شهرة ـ يعطينا ثقته نفسيًّا في أعماله من الرواية والدراية، وتقبل الخلق له مما جعله لا يتعقب غالب ما يرويه ويدونه، وتظهر شخصيته بكثرة نقله وسعة علمه، وأنه من أكابر القوم الذين يؤبه بهم، فقد ورد في النجوم الزاهرة ٢/ ٢١٩ كما في ص ٨ من المقدمة على الطبقات [ما ذكره ابن طيفور من أن المأمون كتب إلى إسحاق بن إبراهيم في إشخاص سبعة من الفقهاء بينهم محمد بن سعد كاتب الواقدي فأشخصهم إليه، فسألهم وامتحنهم عن خلق القرآن] إلخ.. ص ٨.

وجاء عنه كما لخصه صاحب المقدمة ص ٨/ ٩: (ولم تقتصر ثقافة ابن سعد على الحديث والأخبار والسير، بل إنه كتب الغريب والفقه، وربما دلت صلته بالنحويين واللغويين مثل أبي زيد الأنصاري على استكماله للنواحي اللغوية والنحوية على نحو واسع. أما صلته بمحمد بن سعدان الضرير ـ وهو من مشهوري القراء ـ فتدل على اهتمامه بالقراءات، وقد صرح ابن الجوزي بأن ابن سعد روى الحروف عن محمد بن عمر الواقدي، ثم رواها عنه الحارث بن أبي أسامة). ص ٩.

هذه جمل مع التي قبلها كما في (تهذيب التهذيب)، (وتذكرة الحفاظ) و(تاريخ بغداد) ٥/ ٣٢١، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم رقم ١٤٣٣، و(طبقات الجزري) ١/ ١٤٢ تدل ـ بمجملها ـ على شخصية ابن سعد العلمية، وسعة علمه، وإحاطته بعلوم شتى، ونحن نهضم الرجل حقه إذا قلنا بأنه يكذب، أو أوغل في الروايات الضعيفة وجمع في طبقاته حطباً من الليل، لكني أقول إنه: جد، واجتهد، وارتحل، ولقي الشيوخ من كل صوب يروي عنهم ويُمحص، فليس كتابه في التحليل الأخير كله من روايات الواقدي ـ رحمه الله ـ بل أضاف إليها أشياء معتبرة في الترجمة، وأورد

رأيه فيها، وتظهر شخصية ابن سعد ـ كما قلت آنفاً ـ بصورة الواثق المطلع الحصيف الذي يقدر العلم وروايته بتقوى وتورع ظاهرين، وإن اختلفت الأقوال حوله تعديلاً وجرحاً، فإن الذي يظهر لي ـ بعد جهد وعناء ـ أنه (ثقة) فيما يرويه، وذلك في الجملة، ولسنا ننحو عليه باللائمة، لوجود نصوص هي موضع ضعف، فجلَّ من تنزه عن الخطأ، ومن يجد ضعفاً في روايته فقد يجد ضعفاً أيضاً في روايات الكثيرين غيره، لكنه فيها ينقل نقل المفيد المطمئن للصلاح والإصلاح وحسبه بذل جهده في طبقاته، وتحريه، وصبره، وجده، وصلاح أمره، ونزاهة حاله مما ظهر لي من سيرته علماً وعملاً.

وتراجم الطبقات تُعدُّ عملاً ليس سهلاً، وقد وجدته كما وجده إحسان بن عباس قد نقل من الواقدي كما أخذ من غيره. وتنوع الطبقات عند ابن سعد من: تراجم للصحابة وسواهم من علماء الحديث والجامعين بين الحديث والفقه، وكذا: النسابين، ورواة الآثار العامة والقصص يوضح للمطلع حرص ابن سعد على بذل الوسع في تكثير بذله، وزيادته، وسعة طرحه، ومحاولة تسجيل ما يمكن تسجيله من: نقد، وتهذيب، ومعالجة للترجمة بروح بصيرة، وعقل متقد نحو إظهار الترجمة بصورة يسجل ما لها وما عليها، ولست أظن أحداً يترجم لصحابي أو تابعي من كبار التابعين حتى زمن المؤلف ـ رحمه الله ـ إلا وهو بحاجة ماسة إلى ابن سعد في (طبقاته الكبرى).

لكنني من خلال نقد هذه الموسوعة الجليلة أرى ضرورة للعلماء والباحثين وذوي الاطلاع المتمكن، ومن يملكون حس وروح النقد ألا تتوقف جهودهم عند (الطبقات) بل يعودون في كل ترجمة إلى كتب أخرى،

للتحليل والموازنة، والجمع، وحتى تخرج الترجمة المرادة بصورة من صور الوضوح والميزان المستقيم، إحقاقاً للحق وتنزيل كلا راوٍ بمنزلته بعدل وتقوى وعلم وفهم ونية لله خالصة، فالإمام ابن سعد خلط في الطبقات بين روايات كثيرة عن أناس كثيرين، فهو ينقل عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي ما يتعلق بتاريخ الأنبياء وسيرهم وأخبارهم، اعتمد فيها على مصادر متداولة من أخبار عامة، مما ورد عنهم عليهم السلام، وطرح مسألة الأنساب بشكل مقتضب ـ يسير جنباً إلى جنب ـ مع الروايات المتناثرة عن الأمم المختلفة. وفي هذا لم يطرق ابن سعد طريقة العرض والتحليل والاستقصاء ـ مع توفر هذا في زمانه ـ، لوجود طبقة عالية من التابعين الذين وقفوا على كثير من أسانيد النص حول الأنبياء ودعواتهم، وما يتعلق بالأنساب حسب السبر المبني على المعرفة والنظر تصاعديًّاً، ولعل أهم ما يجب نظره في الترجمة ـ حسب فهمي ـ هو لازم الاقتصار فقط على الصحيح، المبني على الفهم الموهوب، أو المبني على الفهم المكتسب السليم من عوارض العجلة والخلط وغياب بصيرة النقد الرزين، من أجل ذلك فابن سعد طرق ولم يطرق، وترجم، لكنه نقل دون تحليل، وإن كان هو من أهل هذا ولا كلام.

ولهذا تجده في م/١ خصوصاً آخره قد بذل جهداً دلَّ على الحصافة وسرعة الخاطر، ولقد ورد في ص ١٠ من المقدمة على الطبقات: (بل لم يقتصر ابن سعد على الإفادة من طبقات الواقدي، وإنما استقى معلومات من كتبه الأخرى مثل: «أزواج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ»، وكتاب: «وفاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ»، وكتاب «أخبار مكة»، وكتاب «السيرة»، وكتاب «طعم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ»، وأفاد بخاصة من كتاب «المغازي»).

وورد كذلك هناك: «فقد دخل هذا الكتاب (المغازي) كله ضمن

الطبقات غير أنه لم يكتف في هذا الموضوع، فأضاف إليه المعلومات التي رواها عن ثلاثة إلخ».

ثم جاء التعقيب الجيد نحو اعتماد الواقدي على (مغازي موسى بن عقبة). «كما أن الواقدي نفسه اعتمد كثيراً على مغازي موسى بن عقبة ومغازي ابن إسحاق، دون أن يشير إليهما، وفي هذا ما يدل على اختلاط الروايات») جـ ١٠/١١.

وكذلك: «أما أبو معشر فقد اعتمد عليه الواقدي أيضاً، وكان ثقة في السيرة والمغازي، بصيراً بهما غير أن ابن سعد نفسه وصفه بأنه (كان كثير الحديث الضعيف)».

ومن هذا يتبين ضرورة الحاجة إلى تحليل غالب روايات ابن سعد حسب منهج: (الجرح والتعديل) بشروطهما كما هي عند الترمذي، وابن أبي حاتم، وابن المديني، وابن الصلاح، والسيوطي، وشعبة، وعبدالله بن المبارك، والدارقطني، قبل ذلك، وسوف يتكون من الطبقات علم خالص صحيح قد لا يتيسر لغيره، لعظم الطبقات عندي وعند غيري ممن نظر وسبر وأدرك، وأرى ضرورة المسارعة الحارة بإخلاص ووعي إلى طرق هذا ومثله، فإن أهل الاستشراق يسرهم حصول: الضعيف، والغلط، والخلط في العلوم الشرعية خصوصاً ما يتصل بعلم الحديث، للنيل من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أساس دعوى شيطانية هي إخضاع علم الرواية والدراية للبحث العلمي، وما يدري هؤلاء أن العلم هناك بقواعده وأصوله وسننه، وليس ما يقولونه إلا دعوى لباسها لباس المكر والكيد، أفلا تستحق طبقات ابن سعد نقداً تحليلياً تخريجياً عظيماً، حماية لها من الدخول من خلالها للنيل السقيم؟ وقد نهج الإمام ابن تيمية نهجاً علمياً قوياً ضارباً في أغوار التحليل النقدي الرزين في كتابه (منهاج السنة) مما بيَّن للأمة عبر القرون

طريقة نقد الفكر وتحليله، وسد الباب أمام المدعين، وذوي الأهواء، وهذا ما يخاف من مثله المستشرقون ومن نهج نهجهم في هذا الحين، وسوف يتبين من نقد هذا الكتاب الجزل لابن سعد أنه يحتاج إلى فحص، ودرس طويل، ويتضح هذا من كون (الطبقات الكبرى) دخلها دخن بسبب ضعف الرواية فيها في بعض رواياتها للتراجم، فقد نظر ابن سعد ونقل من:

١ ـ هشام بن محمد بن السائب الكلبي.

٢ ـ الواقدي.

٣ ـ أبي معشر.

فهؤلاء الثلاثة من قدماء الرواة وممن شق طريقاً حسناً في تخليد السيرة والأخبار، وهم ذوو صلاح ودين وخير في نفوسهم من عبادة وحرص على النفع للمسلمين، واجتهاد في تحصيل العلم وطلبه، لكن دخل الخلل فيما يروونه من النصوص.

١ ـ فهـذا الـواقدي، ـ رحمه الله ـ ترجم له كثيرون من المتقدمين والمتأخرين، فضعَّفه كثيرون منهم، فقد جاء في ص ١١ أنهم اتهموه بأنه غرَّب على الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ (بعشرين ألف حديث)، وأنه (كان يروي المناكير) من النصوص.

٢ ـ وهذا الكلبي ـ رحمه الله ـ ضعَّفه أهل الحديث وابن سعد كان يعرف هذا ص ١١، وإن كان (أوثق من أبيه) لكنه ينقل عنه ص ١١ ومع ذلك أخذ منه، واستند عليه، ثم هو ـ مع علمه بميزانه عند العلماء ـ لم يناقشه فيما نقله عنه من روايات، خصوصاً قصة الوفود على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد نقل عنه وعن الواقدي مع أن روايات الوفود ليست كلها صحيحة، فقد نقحها البخاري ـ رحمه الله ـ وأثبت الصحيح منها في مسنده الصحيح، والمحقق هنا ضرورة نظر هذا من وجه تام النقد للوارد، وبيان

الصحيح من الضعيف، وذلك لما قد يتعلق بالروايات من حكم شرعي، فإن قصة الوفود ـ التي أجملها ابن إسحاق، وابن هشام، وطرقها ابن قيم الجوزية في (زاد المعاد) ـ يتعلق بكثير منها أحكام شرعية مهمة، ليس هنا موضع بحثها، فلزم تحقيق رواياتها، وتراجم سنينها، ورؤساء الوفود، وما تم بينهم وبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من: إسلام، وآداب، وأحكام، ووصايا. إلخ.

٣ ـ والثالث أبو معشر ـ رحمه الله ـ يقول إحسان كلاماً دلَّ على ضعف زاده في معرفة (الجرح والتعديل) مع أنه مطلع على كثير منه في الجملة، يقول في ص ١١: (والثالث أبو معشر هذا المذكور غير أنهم جميعاً يوثقونه في السيرة والمغازي، وهذا الانفصال بين الحديث من ناحية، والسير والأخبار والمغازى من ناحية أخرى، أمر يستحق النظر) ثم يوضح غايته فهو يقول: (ولعل التحري الدقيق يثبت أن المحدثين الذين جرحوا هؤلاء المؤرخين كانوا ينظرون من زاوية خاصة، ولعلها «ضيقة» و«محدودة») وأقول: إن التفريق بين الحديث النبوي الشريف وبين السير والأخبار والمغازي هو الذي يستحق النظر، والذي أعلمه أن إحسان بن عباس ذو إلمام في الأدب، ووجهات النقد الأدبي، بجانب إسهامات طيبة في مجال علم التحقيق القليل.

ولم أر ضيق أفق في فهم ابن المديني، ويحيى بن معين، وشعبة بن الحجاج، وبعودة واحدة فقط على عجل إلى (تذكرة الحفاظ) للذهبي في أجزائه الأربعة نجد أن المحدثين ذوو فهم جليل، وتقوى ظاهرة، وعلم سديد مقبول، ولعل في كثير من الغزوات والسير الخاصة بالرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والأخبار الواردة عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ما يتعلق في عبادات ومعاملات جمة بينت بعضاً منها في كتاب (الجهاد في الإسلام بين

الطلب والدفاع) ط/٤ . وطرح ابن قيم الجوزية كثيراً منها كما تقدم في (زاد المعاد).

وأمر توثيق الإمام مالك، وابن سلام الجمحي، ومصعب الزبيري للإمام محمد بن عمر الواقدي في محله، لكنه ليس توثيقاً قاطعاً، وعبارات الجرح والتعديل تبين هذا، فهناك من الرواة من هو ثقة ثبت فيما يرويه عن أهل العراق، ليس بذاك فيما يرويه عن أهل الحجاز، وهناك من هو ثقة فيما يرويه عن سفيان الثوري لكنه ضعيف فيما يرويه عن ابن عيينة كما هو مدون في موضعه في كتب (الرحلات في طلب الحديث) و(السؤالات) و(أصول علم الحديث) خصوصاً (علم الأخذ والإجازة والوجازة) و(رواية الثقات) و(التدليس)، وهذا أمر معتبر دون ريب، إذ لابد بجانب التحقيق والدرس من فقه الغايات من خلال نظر مقصد الغزوة والسرية، ورواية الحديث الخاص بحكم خاص أو بعبادة خاصة، لأن مثل هذا لابد منه على حال عامة خشية الوقوع بجهل غير مقصود، أو سهو قادته العجلة والحرص على الخير.

ولعل مما يلزم طرحه على بساط النقد للترجمة مسألة (الطبقات) وهي مسألة ذات متعلق مهم، لكونها دالة على الشيوخ وشيوخ الشيوخ، وأمر اتصال السند واللقاء والمعاصرة، وهذه مسألة اختلفت آراء العلماء حولها، ولعلي رأيت كثيراً منهم له مصطلح خاص به يضعه ليسير عليه، وهذا ـ حسب فهمي ـ مشكل جدًّا، لأن من يذهب فيقسم الطبقات حسب طريقة يراها قد يُبلبل منهج من سبقه، فتتداخل الطبقات مما يدعو إلى خلط الرواية باجتهاد دعا إليه كثرة أو قلة الفاصل بين الطبقات، ولقد وجدت مخرجاً من هذا حسب تتابع قراءاتي، وما انقدح في ذهني حيال هذا الاختلاف، وذلك أننا ببحث ذاتي صرف ننظر أوثق المصادر التي تحدثت

عن: الولادة، والوفاة، عن الراوي الذي نريد تصنيفه، وأشكل علينا وضع طبقته بسبب اختلاف العلماء في تحديد كل طبقة، وحينئذ ندرك طبقته بعد ذلك، لنقف على شيوخه والناقلين عنه، لمعرفة الاتصال والانقطاع ونحو ذلك، وقد وقع لابن سعد ولغيره عدم انضباط بين في تحديد ومعرفة الطبقة مما يشكل للناظر خلطاً بين أصحاب كل طبقة، فقد يكون أحد الصحابة من طبقة المهاجرين أهل بدر ثم يسافر إلى الكوفة أو البصرة أو مصر فهنا يقع التداخل، لأنه قد يكون ترجم له هناك، ثم ترجم له في مكانين آخرين بحكم ما يظنه طبقة، فيترجم مثلاً لمهاجري بدري، ثم يترجم له بكونه من أهل الفتوى في جانب آخر، مع أنه قد لاحظ شيئاً من هذا بشكل مقتضب، لكن لم يزل التداخل واضحاً في طبقاته، وفي الرسالة المستطرفة ص ١٠٤ بيان جيد عن الطبقات فيعاد إليه.

ولقد بلغ ابن سعد حدًّا كبيراً في نقد التراجم والاستدراكات على من سبقه، جاء في ص ١٤ من المقدمة: (وهو يذكر رواية ابن الكلبي أن والد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ توفي بعدما أتى على الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثمانية وعشرون شهراً، ويقال سبعة أشهر، ثم يعلق [ابن سعد] على ذلك بقوله: والأول أثبت أنه توفي ورسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حمل)، الطبقات ١١٥/٥. (وأورد رواية تفيد أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بكى عند قبر أمه لما فتح مكة فقال: وهذا غلط، وليس قبرها بمكة، وقبرها بالأبواء) ص ١٤/جـ ٢٩٢/٣.

(وقال في موطن آخر يذكر وفاة حميد بن عبدالرحمن: وقد سمعت من يذكر أنه توفي سنة خمس ومائة، وهذا غلط وخطأ، ليس يمكن أن يكون ذلك كذلك لا في سنة ولا في رواية، وخمس وتسعون أشبه وأقرب إلى

الصواب) ص ١٤. وجاء فيها أيضاً: (ونقل عن هشام الكلبي قوله: إن الذي حضر بدراً هو: السائب بن مظعون لا السائب بن عثمان بن مظعون، فقال في التعليق عليه: وذلك عندنا وهل لأن أصحاب السيرة ومن يعلم المغازي يثبتون السائب بن عثمان بن مظعون فيمن شهد بدراً وشهد أحداً والخندق والمشاهد كلها). ص ١٤/ الطبقات ٣ ـ ٢٩٢/١، وكذلك ٤٧/١/١.

وفي هذه الأمثلة تتبين العقلية الناقدة عند ابن سعد ـ رحمه الله ـ.

ولعل طبقاته قد اعتمد عليها آخرون جاؤوا بعده، فنهلوا وأخذوا عنه، وإن لم يشر بعضهم إلى هذا، وقد اعتمده ابن عساكر في كتابه (تاريخ دمشق)، وكذا الذهبي في (تاريخ الإسلام)، و(تجريد الصحابة)، و(سير أعلام النبلاء)، و(الإصابة) إلخ ص ١٦/ ١٧.

وعند طرح القضية على أساس محك النقد فإن ابن سعد إمام جامع نهل منه غيره بوافر من القول، وبسط من الأخذ، يشهد لهذا أمران:

١ ـ ثناء الأمة عليه، وشهادتهم له.

٢ ـ موازنة التراجم بعضها مع بعض، ولكونه لم يسبقه إلا الواقدي في هذا المضمار المعتمد على سبك الترجمة والترتيب والتهذيب.

العجلي ونقده



أحمد العجلي هو الإمام المعروف الشهير بأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي، قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ /م ٢/ص ٥٦٠/٥٦١: (نزيل طرابلس، سمع والده، وحسين بن علي الجعفي، وشبابة، ومحمد بن يوسف الفريابي، ويعلى بن عبيد، وطبقتهم، حدث عنه ولده: صالح بمصنفه في الجرح والتعديل، وهو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه، ذكره عباس الدوري فقال: كنا نعده مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. قلت: وحدَّث عنه سعيد بن عثمان، وعثمان بن حديد الألبيري، وسعيد بن إسحاق، ومسند الأندلس محمد بن فطيس الغافقي، ومن كلامه ـ رحمه الله ـ قال: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن آمن بالرجعة فهو كافر، وقيل: إنَّه فرَّ إلى المغرب أيام محنة القرآن وسكنها للتفرد والتعبد، مولده سنة اثنتين وثمانين ومائة، ومات بطرابلس سنة إحدى وستين ومائتين، ما علمت وقع لنا شيء من حديثه، وما أظنه روى سوى حكايات).

قلت: قول الذهبي: «وما أظنه روى سوى حكايات» فيه نظر، لكن يشفع للذهبي قوله أول الكلام: «ما علمت وقع لنا شيء من حديثه»، فهو بمعنى «حسب علمي» وإلا فإمام مثل العجلي يقارن: بأحمد، ويحيى ليس بصاحب حديث هذا غريب، ثم إن الذهبي قال: حدَّث عنه ولده: صالح.. إلخ.

فالمقصود أن الرجل إمام في الجرح والتعديل، ولا يعدم أمره رواية الحديث عند كمال البحث والاستقصاء، ونقل قلعجي كلام الذهبي السطر الأخير فقط في ص ٣٢ من العرض للكتاب (الثقات) ولم يعلق عليه بشيء، ولعله يرى ما يراه الذهبي، لأن قلعجي قال في نفس الصفحة: (لماذا لم يرو العجلي أحاديث مع أن عصره كان عصر التدوين الحديثي الشامل، وفيه

جمع البخاري ومسلم صحيحيهما وقد عاصرهما العجلي؟). فهو يورد هذا السؤال بصيغة لفظية بمعنى أن العجلي - يرحمه الله تعالى - ليس محدثاً، وهذا فيه تسرع، ومقتضى الطرح هنا يقتضي جعل الباب مفتوحاً.

على كل حال فكتاب الثقات من أول ما وصل إلينا عنهم وصاحبه متقدم، ومن أهل القرون المفضلة، حيث وفرة العلماء، والدعاة، والعبَّاد، والأئمة في العلوم الشرعية، والسادة في العمل من أجل هذا الدين بولاء صادق وعلم وعمل عظيمين، وقد اشتمل الكتاب على خمسمائة واثنتين وخمسين صفحة بورق جيد، وطباعة صالحة لقراءة مثلي، فالحرف كبير وواضح، والورق مناسب لطول النظر، وما بين يدي هي الطبعة الأولى لسنة ١٤٠٥هـ، وقد زودت بصور مخطوطات متهالكة الحرف، بل بعض الحروف زائل من موضعه بسبب تهاون اليد، وقد علق عليه عبدالمعطي قلعجي وجاء في العنوان [تاريخ الثقات.. للإمام الحافظ أحمد بن عبدالله بن صالح أبي الحسن العجلي /١٨٢هـ - ٢٦١هـ]. ثم في السطر الثالث: [بترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ]. ثم السطر الرابع جاء: [وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني]، وجاء الفهرس في أربع عشرة صفحة، الأولى بيضاء خالية تحسيناً.

أما الكتاب فحوله شبه إشكال، فالعجلي في كتابه هذا صنفه على الطبقات حسب طريقته هو، لكن لعله داخل بين التراجم فاختصر تراجمه، ودوَّن المهم مما يتطلبه وضع صاحب الترجمة، وكأنه يقول: كتابي للجرح والتعديل، وليس هو كتاب تاريخ، ولعل الباحث وكثيراً من العلماء لا يستطيعون الوقوف على المراد مما يحبون الوقوف عليه، لكن جاء الهيثمي

[هـ ي ث م ي] فأدخل عليه فن الأبجدية، ليسهل نظر كل ترجمة كما ورد في ص ٣٦ من المقدمة.

والعجلي ـ رحمه الله تعالى ـ وضع كتابه في طرح خاص للثقات، لكنه ـ وهذا معلومٌ ـ لم يستوعبهم حتى ولو أراد، فلعله قد لا يستطيع، وإن كان زمـانه متقدماً على المزي وسواه، لأن الحصر هكذا فيه صعوبة من حيث الحصر، كما أن فيه صعوبة من حيث الجزم بثقة هذا أو ضعف ذاك، وإن كان العجلي قد سجَّل لنا الثقة الذي علمه فهذا كاف، وهو عمل جليل يحفظ له إن شاءالله تعالى عفا الله عنا وعنه.

أمـا الـذي يحسن بالناظر إليه أن يعلمه فهو أن كتاب الثقات، أو تاريخ الثقات قد امتزج في إيراد بعض القصص التي قال عنها الذهبي: «حكـايات» م/٢/٥٦١ من التذكرة، فلا ينظر إليها عند الاعتبار، لكنه سطرها زيادة في الكلام عن صاحب الترجمة ليس غير.

والذين نظروا طبقات ابن سعد ومن بعده ومن قبله لعلهم يجدون العجلي ذكر أسماء جديدة من التراجم لعله عرفها وسبرها خلال مكوثه في بغداد وسفره إلى المغرب ونحوه، ومن هنا جاء كتابه جديداً طيباً.

ولعل فيما تقدم صورة واضحة قليلة عن (تاريخ الثقات) أو (كتاب الثقات) تجعله في وضوح تام في الجملة.

وهمنا بيان حقيقة نهجه وترجمته في كتابه وكيف كان حال قلعجي في نظره له حسب علمه.

ولعلي آخذ على المعلق سرعة عرضه، وإيجاز ما يلزم منه التفصيل، ليكون مفتاحاً للقارىء كيف يستطيع أخذ مفهومٍ عامٍّ عنه، ثم يلزمه ـ بعد ذلـك دون ريب ـ عرض موسـع لطريقة المصنف بعد التوسع المتأني على

طريقة نشأته، وخالص تلقيه في العراق والمغرب، ومناقشة النقد الموجه إليه حيال الاقتصار على الثقات دون سواهم، وهذا من المداخل للأسفار المهمة المحتاجة لمعالجة للإسفار عن غايتها ومالها وعليها.

قلت: ولما كان الهيثمي ذا يد على هذا الكتاب فقد وقع لنا ترجمته في ص ٣٨ بشكل مقتضب خفيف جاء أنه: (علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح نور الدين أبو الحسن الهيثمي).. (كان أبوه صاحب حانوت بالصحراء، فولد له هذا في رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة، ونشأ فقرأ القرآن، ثم صحب الزين العراقي، وهو بالغ ولم يفارقه سفراً وحضراً حتى مات بحيث حج معه جميع حجاته، ورحل معه سائر رحلاته، ورفقه في جميع مسموعه: بمصر، والقاهرة، والحرمين، وبيت المقدس.. إلخ).

ثم أورد أسماء ممن سمع عليه، وتراثه العلمي وقد كان القصد أن الهيثمي لم يقم بما قام به من فراغ، بل من علم وفهم ووعي، فأجاد وأفاد.

ولعل أجمل ما تم في هذا الكتاب ـ حسب فهمي للتراجم وحاجتها لمزيد القول والبذل والإيضاح ـ هو تضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني، وأغلب ظني بتتبعي له أنه فعل شيئاً طيباً من الإضافات التي أضفت على الكتاب قبولاً.

والناظر للتضمينات يجد أنها مناسبة للإثبات خاصة لمن أدرك حاجة هذا الكتاب إلى مزيد من الإضافة أكثر فأكثر، كلما بان لأحد من كبار العلماء حقّاً ضرورة مثل هذا مما يتناسب مع موضوعه.

وسوف ـ بإذن الله تعالى ـ يتضح ما يحتاجه مقام تضمينات ابن حجر

بجانب ما دونه العجلي عند نظرنا إلى التراجم حسب الجهد والفهم، والله المستعان، وهو غافر الزلة، غفار الذنوب بفضله وبره ورحمته.

بدأ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بترتيب الهيثمي تراجمه قال في ص ٣٧: (باب الألف من اسمه حمد). وكان ختام الكتاب في ص ٥٢٥ حيث ورد هناك: (باب. . ٢١١٦ ـ أخت ربعي بن خراش، وهي امرأة حذيفة كوفية، تابعية، ثقة).

ثم آخر الغلاف وقبل الفهارس ورد في ص ٥٢٦: (ثم الكتاب، علَّقه: إبراهيم بن محمد بن خليل بن سبط بن العجمي الحلبي في مدة آخرها سلخ جمادى الآخرة من سنة تسع وثمانمائة بالمدرسة الشرفية بحلب). (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم).

هذا ونسير مع الكتاب حسب طرحه بما فهمته من عامة نظري على عامة كتب التراجم والجرح والتعديل، متوخياً الإيجاز مع تسجيل زبدة القول في نقدي وملاحظتي للتراجم وما يحتاجه من بذل العلم، وفوق كل ذي علم عليم.

ورد في ص ٤٧ قال المصنف: (أحمد بن حميد كوفي ثقة، الذي يعرف به (دار أم سلمة). وسكت المصنف هنا عند هذا الحد، وهي ترجمة كافية، فلم أجد من قال خلاف كونه: (ثقة) وهذا كافٍ للأخذ بروايته، إذ هذا القصد من الترجمة في درجة سابقة، لكن كان الأولى ثلاثية الاسم، أما قوله: (دار أم سلمة. . موضع كان ينزله) اهـ. فلعله هو الصواب.

وقول قلعجي: (وقيل: لأنه جمع حديث أم سلمة) فلم أره حسب تتبعي، فليته إذاً ذكر نسبه، فإن صيغة التمريض إن جاءت بسابق علم على ما تدل عليه فتركها فيه وجاهة للثقة بالقول الأخير هنا، وإن جاءت هكذا

فليست بشيء، لكن من قواعد التحقيق العلمي الأمين نسبة القول صحيحاً أو ضعيفاً إلى أصل ما نقل منه؛ ليستدل بهذا على المنطلق الأول الذي جاء حكماً مكتوباً كما هنا.

جاء في ص ٥١: (أبان بن عبدالله البجلي، كوفي، ثقة) ووقف المصنف هنا ولم يعقب، وأبان هذا كوفي الأخذ والعطاء في التلقي والرواية، سليم الدين، كبير العلم، شهد له كثير من العلماء بنيل المعالي، والحرص على التحرز، فقد وثقه أحمد، وابن معين، وابن نمير كما ذكر (المعلق) وهو صحيح، كما قال. ولم أر علة قادحة في تضعيف العقيلي، ولا تجريح ابن حبان، أما قول النسائي: (ليس بقوي) فقالها وسكت، ولم أجد المعلق أدلى بشيء نحو هذا، فلعله لم يعد إلى كلام هؤلاء فيه، والله أعلم، قلتُ: هو ثقة.

وجاء في ص ٥١ أيضاً: (أبان بن يزيد العطار بصري ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه) قلت: هو ـ على ما قال العجلي ـ ثقة، وإن كان يرى القدر، لأنه متأول بفهم خاص رآه، ثم إنه لم يتكلم فيه، ولم ير هذا، ولم أجد شيئاً دل على كلامه، وليس رد من رد أهل البدع ولم يرهم بعدل إلا إذا دعوا إلى بدعهم، وظهروها، وهؤلاء الخوارج من أشد المبتدعة، لكنهم أهل صدق في الرواية، فيروى عنهم ولا حرج، إن شاءالله تعالى.

وفي ص ٥٣: (إبراهيم بن عكرمة بن يعلى بن منية).

قلت: هو ثقة، لكن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ نسب جده يعلى إلى أمه (منّية) بضم الميم وتشديد النون وفتح الياء، وهذا تدليس في الاسم، لكن لم أجد من شاركه في الثلاثي، والترجمة يقتضي أمرها النسبة إلى الأب، ما لم يكن مشهوراً بنسبته إلى أمه فينسب إليها للتعريف كما ينسب البعض

إلى الحرفة والصناعة والصفة الحميدة، خصوصاً عند وقوع التشابه في الأسماء المجردة للرواة ونحوهم.

وفي ص ٥٤: (إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيدالله، مدني، تابعي، ثقة، رجل صالح).

قلتُ: قوله رجل صالح لا تناقض بينه وبين كلمة (ثقة) فهو قيد «صالح» برجل، أي أنَّه ذو صلاح في دينه، والذي يظهر لي أنه مدني كما ذهب العجلي: يُعد فيهم، لا كما قال المعلق: وقيل كوفي، والله أعلم.

وفي ص ٥٤ أنقل ترجمة الفزاري للعبرة والاحتذاء، يقول العجلي: (إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري كوفي، ثقة، وكان رجلاً صالحاً قائماً بالسنة، وقال في موضع آخر: [قال الهيثمي، أي قال المصنف]: إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري كوفي نزل الثغر بالمصيصة، وكان ثقة رجلاً صالحاً، صاحب سُنَّة، وهو الذي أدَّب أهل الثغر، وعلمهم السنة، وكان يأمرهم وينهاهم، وإذا دخل الثغر رجل مبتدع أخرجه، وكان كثير الحديث، وكان له فقه، وكان عربيًّا فزاريًّا، أمر سلطاناً يوماً ونهاه فضربه مائة سوط، فغضب له الأوزاعي فتكلم في أمره).

قال يحيى بن معين: (ثقة، ثقة) كما في تاريخه، كما قال المعلق وروى له الجماعة متفق على توثيقه، قلتُ: ولم لا؟

وفي ص ٥٦: (إبراهيم بن يزيد النخعي . . . إلخ).

قال العجلي: (ورأى عائشة ـ رضي الله عنها ـ رؤيا) ص ٥٧. قلت هذا مبهم. ولم أجد المعلق بين حقيقة الرؤيا هذه، والذي أعلمه أنَّه رآها بعينه رؤية بَصَرِيَّة، وهو صغير لكنه لم يرو عنها شيئاً، لكن تعليقه في ص ٥٧، ونقله قول ابن المديني يحتاجان إلى بسط، ولا تعلق لشيء في هذا

إذا ثبت أنه لم يرو عنها.

وترجم المصنف في ص ٥٧ للكندي فقال: (الأجلح بن عبدالله الكندي، كوفي، ثقة).

قلت: وهو كذلك.

وترجم ابن حجر في ص ٦٠ وهي من التضمينات: (٥٩ أسامة بن زيد الليثي، مولاهم أبو زيد، ثقة).

قال المعلق في الهامش: (وابن حبان وقال: هو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب يخطىء).

قلت: لم أقف على شيء من خطأ له في الرواية، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

وفي نفس ص ٦٠ ذكر ابن حجر في تضميناته على (ثقات العجلي) قال: (أسباط بن محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة، لا بأس به).

قلت: هذه العبارة كأنه يوحي بها ـ رحمه الله ـ أنه ليس بثقة، ولابن حجر إعطاء درجات، لكنها تحتاج إلى متابعة موزونة. ومقولته: لا بأس به ليست في محلها إن أراد بها دون الثقة، فهو ثقة، وقال (المعلق) أخرج له الجماعة. قلت: الحال كما قال.

وورد في ص ٦٢ قال العجلي: (إسحاق بن منصور السلولي كوفي، ثقة، كان فيه تشيع، وقد كتبت عنه).

قلت: وهو كما قال: ثقة، فلم أر من طعن، قلت: وقوله: (فيه تشيع) إشارة إلى أنه صاحب بدعة لم يدع إليها، وقد وقع في هذا جملة من الرواة، روى لبعضهم البخاري ومسلم وسواهما، لكن يحذر من التشيع الغليظ والدعوة إليه، ففي هذا منكر لما قد يجره إلى القول بهوى، أو

الكذب، وهو عظيم، فتنبه.

وأورد المصنف في ص ٧٠ قال: (أشهل بن حاتم: بصري ضعيف). قلت: ليس كذلك فمحله الصدق. ولم أر من جرحه بمفسر مقبول، وقول المعلق: «ذكره البخاري في التاريخ الكبير ١:٢/٦٨» هو صواب، لكن هنا نكتة لابد منها وهي أن البخاري يترجم فيسكت عن الراوي، وليس معنى السكوت التعديل، بل يحتمل هذا وذاك. وقد أخطأ من ظن أن سكوت الإمام البخاري تعديل لصاحب الترجمة، - وهذا أمر ضروري الوقوف عليه - ويحتاج إلى طول نظر، وتتبع جاد لنظر حال الراوي المسكوت عنه، فكن من هذا على بينة.

ولست أظن أن هذا من البخاري يُعدُّ توقفاً، لكن لعله تورع منه، أو أن منهجه هكذا في التاريخ، فقد رأيته يتوقف فأجد صاحبه ثقة، وأخرى أجده ليس بذاك. فلابد من فقه هذا المعنى عند هذا الإمام.

وفي ص ٨٣ قال المصنف: (باب بقية وبكر ١٦٠ بقية بن الوليد الحمصي، أبو يحمد ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء).

وقال المعلق كلاماً حسناً جاء فيه: (أحد الأعلام أخرج له مسلم في صحيحه والأربعة في سننهم، وروى عنه عبدالله بن المبارك، وشعبة، والأوزاعي، وابن جريج وهم من شيوخه، والحمّادان، وسفيان بن عيينة، وهم أكبر منه، وروى عنه إسحاق بن راهويه وغيره).

قلت: صحيح فلم أجد خلاف هذا، قلت: وهو صاحب نسك وورع وبذل، ولعل أصح ما جاء فيما يرويه قول ابن معين: (إذا لم يسم بقية الرجل يروي عنه وكناه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً). ص ٨٣. قلت: يريد

يحيى بن معين بهذا أن تسمية الراوي حائلة بين الوضوح والتدليس، فإنه إن كنى من روى عنه فهو تدليس قد يكون تدليس تسوية، وهذا تدليس سيىء، وبقية إذا كنى فعلى ما جرت به العادة من تبجيل العلماء حتى وإن كان من يروي عنه ضعيفاً، فهو لا يقصد إذا دلس معنى التدليس، وقول من قال: أحاديث بقية ليست نقية، أو كُنْ من حديث بقية على تقية، أي اتقها، ليس كذلك، لكن الأمر على ما قال ابن معين.

وجاء في ص ٩١: (١٨٩ ـ ثواب بن عتبة المهري: بصري يكتب حديثه، وليس بالقوي) قاله ابن حجر.

قلت: هو ثقة.

وقال المصنف في ص ٩٣: (جابر من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كوفي، ابن المبارك: ثقة).

قلت: قول المصنف فيه إشكال عليَّ، والنسبة إلى ابن المبارك كيف قال: ثقة لصحابي وهو فوق ذلك، لكن لعله تداخل، والهيثمي لم يفطن لذلك، وقد يكون من الوهم بين جابر المذكور، ويريد به آخر، كما في التهذيب (٢ / ٤٩) ص ٩٣.

وهذا مما أخذته على العجلي ـ رحمه الله تعالى ـ فقوله: «من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ» شيء وقوله «كوفي: ابن المبارك ثقة» كيف يكون هذا؟ لكن إن كان صحابيًّا فلا إشكال وزال اللبس، وإن كان تابعيًّا فهنا مدار الجدل، ومقتضى الترجمة البيان، والذي تبين لي ـ مع وجود الإشكال ـ أنه من التابعين، والله أعلم.

وورد في ص ٩٦: (جعدة بن هبيرة المخزومي، وهو ابن أم هانىء، تابعي، مدني، ثقة). وتوقف الكلام هنا ولم يزد عليه، ومقتضاه لازم بيان

أصل الترجمة والمعول عليه، فقوله: (مدني ثقة) صحيح، لكن المشكل هل له صحبة كما قال المعلق؟ وهل سكوت صاحب النص وجيه؟

قلت: ليس كذلك، والذي تبين لي أنه لم يلق النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإن صح ما روى عنه فيكون بحكم المرسل، فإن حصل اتصال من طريق آخر أغفله جعدة، وإلا فحديثه في مراسيل التابعين، والله أعلم.

وفي ص ٩٩: (وأما أشعث بن عبدالملك فهو رجل من أهل البصرة، فأنا أدعه لكم). يريد أنه لا يعرف عنه شيئاً، وهذا فيه نزاهة، وورع، وقد ورد اسمه في ترجمة جعفر بن محمد ص ٩٨ عرضاً.

وجاء في ص ١٠٧: (٢٥١ ـ حجاج بن أرطأة النخعي، كوفي جائز الحديث ـ).

قلت: صدوق لم أجد ما أعيبه عليه، لكنه لا يرقى للثقة، وما عيب عليه من التيه وحبه للشرف لا يقدح في روايته.

في ص ١٢١: (٢٩٣ ـ حسين بن كهل روى عنه أبو نعيم) لم أر أبا نعيم تكلم عنه، ولم أجده ـ حسب علمي ـ في الكتب الستة، فلعله من ثقات العجلي، ولم أجد أن الهيثمي تناوله بشيء، فلعله كما قلت ولم يُحمل عنه شيء، والله أعلم.

وذكر المصنف بترتيب الهيثمي في ص ١٢٥: (٣٠٩ حفص بن عمر أبـو عمـر الصنعاني: هو حفص بن ميسرة، يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث) ولم يتناوله المعقب بشيء، فلعله لم يتتبعه رواية رواية، وإلا فقد نقل ما قيل فيه، وهو أنه ضعيف، هذا جملة ما أورده نقلاً عمن قال ما قال كما في الهامش.

قلت: والأمانة تقتضي السبر نحو حفص هذا، ولعل الذي أذهب

إليه بعد نظر طويل أنه إذا انفرد في روايته فهو كما قال العجلي، لكن إذا لم يتفرد فينظر تمام السند والأسانيد الأخرى، وهذا ما أراه من روايته، وإطلاق الضعف هكذا فيه تجاوز، وحفص ذو دين وخير وصلاح، وقول ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد» قلت: لعلها تنقلب عليه، ولا يظن ظان أن مثله يقلب الأسانيد، ثم إنه ليس صاحب بدعة، والله أعلم.

وترجم في ص ١٦٧ : (٤٦٩ - زياد بن أبي زياد الجصاص أبو محمد الواسطي بصري الأصل، لا بأس به).

قلت: يعني مقبول، وهو الصواب، ورأيت المعلق قال: (ضعيف.. إلخ.. تقريب ١/٢٦٧).

قلت: لو نظر في أصول الترجمة قبل التقريب كان خيراً.

وترجم المصنف في ص ١٧٣ للأفطس قال: (سالم الأفطس - جزري، ثقة.. إلخ).

قلت: هو الصحيح، وتجريح ابن حبان له كما أورده (المعلق) لم أجده صواباً - حسب علمي - ولم أر المعلق ناقشه، وهو أمر مهم.

وفي ص ١٨٨ : (سعيد بن المسيب بن حزن.. إلخ).

قلت: وصفه بأنه أعور، ولا يقصد بهذا شيء، لكنه وصف ليس له مكان، ولا تدعو الحاجة إليه، وكونه ذكره هكذا فنميمة، وأنصح عامة أهل السنة ومن يشتغل بالتراجم، والتخريجات تجنب مثل هذا، إذ لا تتوقف عليه، ولا يدعو إليه مطلب من مطالب الترجمة بصفة من الصفات، حتى وإن كانت النية سليمة.

وفي الصفحة نفسها أورد المصنف حديث العلاء بن عبدالجبار، حدثنا حماد بن سلمة.. إلخ.

قلت: في النفس منه شيء.

وترجم في ص ١٩٠ قال: (سفيان بن سعيد بن مسروق بن ربيع يكنى أبا عبدالله . .). فعد إليها فهي ترجمة نفيسة فيها مواقف لله، وصدق منطق، وورع وتقوى، وسفيان هذا هو الثوري، القدوة.

وفي ص ٢١٠ قال المصنف: (سوار بن عبدالله . . حدثني أبي عبدالله، قال: كتب أبو جعفر إلى سوار بن عبدالله قاضي البصرة: انظر الأرض التي تخاصم فيها فلان القائد، وفلان التاجر فارفعها إلى فلان القائد، فكتب إليه سوار: إن البينة قد قامت عندي أنها لفلان التاجر فلستُ أخرجها من يديه إلا ببينة، فكتب إليه أبو جعفر: والله الذي لا إله إلا هو لتدفعها إلى فلان القائد، فكتب إليه سوار: والله الذي لا إله إلا هو لا أخرجها من يدي فلان التاجر إلا بحق. فلما جاء الكتاب قال أبو جعفر: ملأتها والله عدلاً، صار قضاتي تردني إلى الحق).

قلت: تكلم فيه بعضهم بلا حجة ظاهرة.

وفي ص ٢١٥ ورد: (شبيب، قال عبدالله والد العجلي: استعنت بشبيب على غريم لي كبير السن، فقال له: اتق الله، فإنك قد ذهبت الآن روحك تتردد في جسدٍ بالٍ خلقٍ.

قلت: لا أدري شبيب هذا هو الأول أو غيره).

قلت: هذا مشكل جداً، والقائل: قال عبدالله والد العجلي هو الهيثمي، وهو القائل كذلك: لا أدري.

والذي يظهر لي أنه غيره، وإلا فما معنى إيراده مرتين الأولى بترجمة، والثانية حكاها الهيثمي خالية منها، وفك الإشكال الاعتبار بالأول «شبيب بن غرقده البارقي» عند نظر رجال الإسناد ورقم هذا (٦٥٣) والمهمل رقم (٦٥٤).

ورد في ص ٢٣٦ : (وكان طلحة يحرم النبيذ، وكان زبيد يشرب).
قلت: المراد النبيذ الذي لم يقذف بالزبد، وقد تكرر هذا في (ثقات العجلي) كما في ص ٢١٩ وغيرها فتنبه.

وقال المعلق في هاشم ص ٢٢٩ معلقاً على ترجمة رقم ٧٠٤: «صلة بن زفر العبسي» قال: (يعني أنه منور كالذهب، أي قلب صلة، قلت: لعل الذي وصف (صلة) بأن قلبه كالذهب أي أنه صاف كالذهب.

وقال العجلي في ص ٢٤٠ : (وقال حماد بن زيد عنه عن أبي وائل عن عبدالله، قال: «توفي رجل وترك دينارين فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كيتين». وقال المعلق: رواه أحمد في المسند).
قلت: لم أقف على صحته حسب سنده، والله أعلم.

وترجم لابن شبرمة في ص ٢٥٩ وأسوقها للعبرة والحذر من الزلة في طلب الدنيا: (٨٢١ ـ عبدالله بن شبرمة يكنى أبا شبرمة ضبي من أنفسهم، من ولد المنذر بن ضرار بن عمرو، وكان قاضياً لأبي جعفر على قضاء الكوفة، وهو ومحمد بن أبي ليلى، كان ابن أبي ليلى على قضاء السوق وداخل الكوفة، وكان ابن شبرمة على قضاء السواد والضياع، استقضاهما عيسى بن موسى زمان أبي جعفر، وكان سفيان بن سعيد إذا قيل له: من مفتيكم؟ قال: مفتينا ابن أبي ليلى وابن شبرمة، وكان ابن شبرمة عفيفاً، صارماً، عاقلاً، فقيهاً لسنة النساك، ثقة في الحديث، وسمع من الشعبي، وكانت روايته عنه وعن غيره خمسين حديثاً أو نحوها، شاعراً حسن الخلق جواداً، وكان إذا اختلف إليه الرجل ثلاثاً دعاه فقال له: أراك قد لزمتنا منذ ثلاثة أيام، عليك خراج فنتكلم لك فيه، أو دين، أو حاجة فنسعى لك فيها؟ فلا يكلمه في شيء إلا قضاه، ثم يقول: «إنهم لا يأتوننا إلا لننفعهم في أمر

دنياهم، لا يأتوننا لنشفع لهم في آخرتهم» ﴿**لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه**﴾).

يعني أنهم لا يطلبون العلم لنهوض الأمة، ولا يطلبون ما يوجب الخير لنقدمه لهم في دينهم.

قلت: وطلب الشفاعة لنصرة مظلوم أو ضعيف، أو متعفف، أو مريض ولو نفسياً لا يحسن التصرف هذا عظيم.

وترجم في ص **٢٨٩** لابن ثابت بن ثوبان قال: (عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان: شامي، لا بأس به).

قلت: اختلط بآخره، فما روي عنه قبل الاختلاط فصحيح ـ إن شاءالله ـ، وما روي عنه بعده فليس بذاك.

وقال المعلق: (رمي بالقدر).

قلت: لم أجد أنه داعية إليه، فلا يعتبر هذا مضعفاً، والله أعلم.

وترجم لابن عمير الثقة، وأسوقها للعبرة، قال في ص **٣١١**: (**١٠٣٥** ـ عبدالملك بن عمير كوفي، ثقة، ويقال له: ابن القبطية، وكان على قضاء الكوفة، وسمع من جابر بن سمرة، والمغيرة بن شعبة، وهو صالح الحديث، روي له أكثر من مائة حديث، وهو ثقة في الحديث، روى عنه سفيان، وزائدة وغيرهما، ويروى عنه أنه قال: رأيت عجباً، رأيت رأس الحسين أُتي به حتى وضع بين يدي عبيدالله بن زياد، ثم رأيت رأس عبيدالله بن زياد أُتي به حتى وضع بين يدي المختار، ثم رأيت رأس المختار أُتي به حتى وضع بين يدي مصعب بن الزبير، ثم أُتي برأس مصعب حتى وضع بين يدي الحجاج).

قلت: قول المصنف صالح الحديث، لا يقصد به الدرجة، فابن

عمير ثقة، فتنبه لمثل هذه العبارات كثيراً عند العجلي، وسواء من الأئمة الكبار.

وابتدأ العجلي ـ رحمه الله تعالى ـ ص **٥١٧** حتى ص **٥٢٥** بأسماء النساء الخيرات اللاتي ننشد مثلهن صلاحاً وعفافاً وإخلاصاً ووعياً، وقبل ذكـرهن كتب سطرين قال: (باب فيمن نزل الكوفة وغيرها من الصحابة). ثم قال فيهما: (قال العجلي: نزل الكوفة ألف وخمسمائة من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ونزل قرقيسيا ستمائة من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ).

ثم بدأ ـ عفا الله تعالى عني وعنه ـ قال: (باب في تسمية النساء، باب الألف فذكرهن).

ولم أجد فيهن حاجة إلى نظر حسب معرفتي بهن، مع حدود قليلة من العلم، والله المستعان.

السؤالات وملاحظات النقد



ورد في ترجمة الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزقاني، عن الدارقطني أنه قال كما في تهذيب الكمال (جـ ٢ /٢٤٨): (أقام بمكة مدة، وبالبصرة مدة، وبالرملة مدة، وكان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات).

وذكر المزي فيما بين يدي من جـ ٢/ ص ٢٤٤ من تهذيب الكمال «ط ٣» قال: (إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزقاني، سكن دمشق). ثم قال: (روى عن إبراهيم بن عبدالله بن العلاء بن زير الربعي، وأحمد بن إسحاق الحضرمي.. إلخ)، ص ٢٤٥.

وقال: (روى عنه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وإبراهيم بن دحيم الدمشقي... إلخ).

وقال في ص ٢٤٨: (قال أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال: إبراهيم بن يعقوب جليل جدًّا، كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراماً شديداً).

وفيها: (وقال النسائي: ثقة).

وفيها: (وقال أبو سعيد بن يونس: قدم مصر سنة خمس وأربعين ومائتين، كتب عنه، وكانت وفاته بدمشق سنة ست وخمسين ومائتين). والله أعلم.

قلت: ويعرف بالجوزقاني هكذا غالباً، أو بأبي إسحاق الجوزقاني.

ولعل جوزقان المنسوب إليها هذا الإمام مدينة بخراسان.

ولقد أطال المزي والذهبي وابن كثير ـ وقبلهم ابن حبان ـ في ذكره، وما هو أهل له من العلم والاعتبار، والتصانيف التي نال منها العلماء في حياته، وبعد وفاته ـ رحمه الله تعالى ـ وفي قراءة ترجمته جليل نفع وفائدة بإذن الله.

وكتابه الذي وقع لي بالاقتناء هو «أحوال الرجال» وطبعته هي الأولى لعام ١٤٠٥هـ حققه وعلق عليه السيد صبحي البدري السامرائي، ويقع في ٢١٥ صفحة، وجاءت المقدمة في ص ٢١ يضاف صور المخطوطة.

وقد لمست من السامرائي حرصاً كبيراً في عمله فيه، ويكفيه جهده ـ بإذن الله ـ أنه توسع وبذل، ولعلي أبيِّن ما لا بد من بيانه بياناً يوضح أهم ما يلزم تجاه التحقيقات، وما يصحبها من تعليق ونحوه، لضرورة ما نسعى إليه، وهو داخل في الجرح والتعديل، وإن كان ما أكتبه يخص المحقق إلا أنه عام يحتاج أن ينظر إليه كل من سلك هذا السبيل القويم:

أولاً: أنه لم يعرض الكتاب «نقدياً» بل طرحه هكذا، ومقتضى التحقيق يدعو إليه خاصة، وسبل هذا متوفرة بين يديه مما دونه اللاحقون حول طريقته.

وقد يقول السامرائي: إني بينت هذا بما جرى في الهوامش من التحقيق، وهو كاف عند النقد، فيقال: هذه نقطة ثانية.

ثانياً: أن المحقق خرَّج، وعزا فأجاد لكنه لم يناقش ما ورد من التضاد حول بعض الرواة الذين أوردهم المصنف كما جاء في ص ٦٢ ترجمة رقم ٦٢: يحيى بن عيسى، وص ١٤٠ ترجمة رقم ١٣٩: داود بن حصين، وهما مثالان ماثلان على ضرورة النقاش والموازنة.

ثالثاً: لم يشر المحقق إلى كيفية استفادة المصنف من جهود السابقين الذي كتبوا في هذا المضمار، فقط في ص ٢١ قال: «اعتمده العلماء النقاد الذين صنفوا في كتب الرجال.. إلخ».

هذا.. ومن المعلوم أن أبا إسحاق الجوزقاني سبقه قوم آخرون، ولابد أنه نظر في كتبهم، أو لقي من رووا عنهم، وهذا أمر معلوم بالضرورة،

خصوصاً وأن كل عالم يسعى جاهداً مخلصاً للحصول على المزيد من العلم والكسب من شتى روادف هذا العلم، ليخرج علمه حاوياً العمق، والسعة، والفهم، ليزداد أجره حسب نيته، وينال الثواب بدعوة صالحة مخلصة.

وهذه مسألة لابد من تقييدها، لتعلقها بأصالة الطرح، وأصل المأخذ وإن كان الجوزقاني قد أشار إلى قليل من هذا فإن المحقق عليه توثيقه، وتكملته.

وقد عالج المحقق بشيء من الاقتضاب المفيد ما يتعلق بما رمي به الإمام إبراهيم الجوزقاني من القول بأنه ناصبي، والنصب هو بخلاف التشيع، فذاك يقال له: ناصبي، وذا يقال له: شيعي، وهما على طرفي نقيض، فالأول يكره الخليفة الرابع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والثاني يغالي في حبه بما يخالف الحق والهدي، وكلاهما على سوء. وقد يجنح الناصبي فيسب، ويشتم، وكذا غلاة الشيعة الروافض فهم يسبون الصحابة، وهذا وذاك جليل الخطر، عظيم الذنب دون ريب، فإنك إذا أبغضت عليًّا أو غيره من الصحابة عصيت ورددت الحق، لأنهم النَّقَلَةُ للسنة، والأحكام، فكيف يتفق هذا لعاقل مؤمن حر كريم؟!

فالمقصود أن الجوزقاني لم يثبت في حقه النصب، ولم نقف على حقيقة صالحة للأخذ بها، ولا أظن.

ونبدأ ـ بإذن الله تعالى وتوفيقه ـ بكلام المصنف فاتحة لكتابه حيث يقول: (قال إبراهيم: وقد علمت أنه قد ينقم على كتابي هذا فرق من الناس:

ففرقة تاقت أنفسها إلى مراتب لم يسعوا في توطيدها عند أخذهم من

الحديث ما يسع جيب قميصه، فإذا ألقيت عليه بعض ذلك بقي متحيراً يستنكف عن التعليم بعد أن سود في نفسه.

وذو بدعة أيقن أني أكشف عن كلوم أشياعه فأبديها يعج عجيج الناب، لثقل ما حمل عليه، لا يأوي للإسلام وما حل بساحته من أسلافه، وجاهل لا يحسبن ما يأتي ويذر، ولا يفصل من هذا ونحوه في المثل بين التمرة والجمرة. . إلخ). ص ٢٠/٢١.

ثم قال: (وكنت لا أبالي إذ عزم الله لي على ذلك بعدما استخرته من رضي ذلك وسخط. . إلخ). ص ٢١/٢٢.

يريد أن يقول ـ رحمه الله تعالى ـ بأن كتابه هذا كتاب نقد للرجال الذين يحتاج أمرهم إلى نقد من جرح وتعديل حتى نضع الموازين في موازينها لهذا وذاك، ولا يهمنا وقد ابتغينا وجه الله تعالى رضا من رضي، وغضب من يغضب، لأن القصد حماية السنة بدراسة الرواة أنفسهم لبيان ما هم عليه من حال توجب البيان، وبين أنه قد استأنس إذ استخار الله تعالى، وأن هذا كافيه للسير على مبتغاه في هذا الكتاب، فهو إذاً لا يبالي ـ إذ عزم الله له على ذلك ـ برضا راضٍ وسخط ساخط، وهذا مكمن جيد لحقيقة الولاء والبراء، وكلما كان هذا في مواجهة الكفر وأهله وإن لبسوا لباس الدين خصوصاً الكبار كان الولاء وكان البراء عظيماً عند الله ـ تعالى ـ وهذا باب مهم في حياة المسلم، والله المستعان.

ومنهج المصنف واضح من خلال طرحه المختصر للنقد، فهو يجرح أحياناً، ويجرح ويبين أحياناً كذلك، وقد يورد سند القول في الرجل المراد، وقد يعلق، وقد يشتد، وقد يتوسط، وهو ـ في الجملة ـ ذو باع طويل، ومعرفة واعية للرواة ما لهم، وما عليهم.

ونبين هذا ـ إن شاءالله تعالى ـ عند نظر بعض حال الرواة، إذ سياستي في هذا الكتاب ضرب المثال لحاجة كتب التراجم إلى الوزن حسب الطاقة والفهم، وفوق كل ذي علم عليم.

جاء في ص ٣٥ قال الجوزقاني: (وصعصعة بن صوحان) قال هذا بعد قوله: (فأبدأ بذكر الخوارج) ثم قال: (حين فرقوا جماعة الأمة وميلوا اعتدال الإلفة، فشاموا أنفسهم أولاً، والأمة بعدها آخراً فنبذ الناس حديثهم). ص ٣٦.

قلت: جاء في كتاب (بحوث في تاريخ السنة المشرفة) ص ٢٩/ط ٤: (لم يلعب الخوارج دوراً مهمًّا في حركة الوضع؛ لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر). ثم أورد: (ولم ترد عن أئمة الحديث أقوال تدين الخوارج إلا ما نقل عن ابن لهيعة أنه سمع شيخاً من الخوارج وهو يقول: «إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا إذا هوينا أمراً صيَّرناه حديثاً». وعزاه إلى «الكفاية» ص ١٢٣.

قلت: الخوارج كما قال، وأثنى عليهم الإمام أحمد، وكذا ابن تيمية بالنسبة لصدق روايتهم، ولعلهم الفرقة الوحيدة المبتدعة الذين صدقوا في هذا حسب ما أعلم، وتحامل المصنف الإمام إبراهيم هكذا ليس يقوم في الجملة؛ لأنه تحدث جملة ولم يفصل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «المنتقى من منهاج الاعتدال» ص ٤٨٠: (ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج). وقال أيضاً: (الخوارج ـ مع مروقهم من الدين ـ فهم أصدق الناس، حتى قيل: إن حديثهم أصح الحديث). ٤٨٠، و٣٠ من «البحوث» الآنف الذكر، وهذا صواب في الجملة.

لكن رواية ابن لهيعة ـ رحمه الله تعالى ـ لعلها لا تقوم ؛ لأن هذا الشيخ مجهول .

والمقصود أن صعصعة هذا ثقة ، لم أر أحداً نال منه ، قال في الهامش : (تابعي كبير مخضرم) وسكت .

وفي ص ٤٦ : (وكان يحيى بن الجزار غالياً مفرطاً) .

قلت : هو ثقة ، لم أقف على دعوته إلى البدعة ، وفي الهامش : «الجرح والتعديل» ٩/ ٥٦١ ، تهذيب الكمال/ ق ـ ٧٤٥ إلخ .

وفي ص ٥٥ : (وعدي بن ثابت، مائل عن المقصد، روى عنه الثقات) .

قلت : كأنه ـ ولو لم يرد ـ يشير إلى التفصيل فهو مبتدع ، لكنه ثقة ، قلت : هو ثقة ، قلت:قوله : «مائل عن المقصد» يعني ـ والله أعلم ـ الذي عليه الصحابة ، وأخيار هذه الأمة من اتباع الحق في علي ـ رضي الله عنه ـ وقد أجمل هذا صاحب «العواصم من القواصم» بفهم جيد، وعرض ثاقب بين فيه حقيقة ما وقع بين الصحابة على منهاج حسن كريم .

وورد في ص ٦٢ قال : (محمد بن فضيل ، زائغ عن الحق) .

قلت : قولـه : (زائـغ) أكبر من قوله «مائل» هناك ، وليت المصنف فصل هنا ، وهو خبير بمثله جد خبير.

ومحمد هذا وثقه قوم ، وآخرون قالوا بخلاف هذا، لكنه لم ينزل إلى الضعف الأصلي الذي به ترد روايته ، والله أعلم .

وفي ص ٦٦ : (سعيد بن أشوع ، قاضي الكوفة ، غال ، زائغ) .

لم أقف على تجريح له تردّ به روايته ، وهو كما قال الذهبي عن المنصف «يريد التشيع» ص ٦٦ .

قلت: اختلف العلماء ما بين قائل: ثقة، وصدوق.
قلت: أقرب حالاته ثقة، والله أعلم.

وجاء في ص ٦٦: (فطر بن خليفة، زائغ غير ثقة).
قلت: لعله وقف على ما لم يوقف عليه بشأنه، لكن حاله بين قائل ثقة وصدوق.
قلت: لم يوجد في روايته خلل حسب علمي، إذا صرح بالسماع.
قلت: لعل قوله: «غير ثقة» يعني في غير روايته عن غيره، أو هكذا أراد.

وفي ص ٦٧: (أبان بن تغلب، مذموم المذهب مجاهر زائغ).
قلت: سكت المحقق في تعليقه على هاتين الكلمتين، فلم يعلق بشيء، ومقتضى الحال التعليق. وقد اختلف العلماء حوله، لكنه ليس على حال ضعف، وقد عزا المحقق ـ كما يفعل هذا كثيراً ـ إلى كتب تراجم مشهورة فليته إذ عزا أبان.

وفي ص ٧٢: (هاشم بن البريد)، قال المحقق: «قال الحافظ: ثقة إلا أنه رمي بالتشيع، وقال أحمد: لا بأس.. إلخ). ولم يشأ التعليق.
قلت: الكثرة من أئمة الجرح والتعديل على كونه ثقة، وجرت عادة المصنف على السكوت، قلت: وهذا كثير، ولا أدري سببه، لكن تقتضي حال كثير من الرواة التفصيل، ولابد، فقد يكون ذا بدعة داعية إليها، وقد يكون رجع، وقد يكون بريئاً أصلاً، وقد يكون الحال حال لبس، أو سهو، وقد يكون ضعيفاً عند قوم، قوياً عند آخرين، وينبني على التفصيل القبول والرد للرواية إذا صدر التفصيل عن علم متمكن وفهم عميق.

وفي ص ٧٩: (أبي إسحاق عمرو بن عبدالله) وسكت ولم يذكر أنه

الإمام أبو إسحاق السبيعي ، لعله لشهرته تركها .

والسبيعي هذا يلزم من ذكره بيان حاله ، وقد أشار المحقق إلى بعض هذا، فقال في الهامش : «من أئمة التابعين بالكوفة ، رأى عليًّا ، وأسامة بن زيد» ، ثم لمح إلى ما ذكره ابن حجر بأنه : «مكثر، ثقة ، عابد، اختلط بآخره» .

قلت : هو ثقة قبل الاختلاط ، أما ما كان بعده فينظر فإن وافق وإلا فلا .

وفي ص ٧٩ : (والأعمش) ، واستغنى بها عن الاسم لشهرتها : وهو الإمام الصريح الواسع النظر: سليمان بن مهران الكاهلي ، مسكنه الكوفة ، وهو عالمها ، وشهرته بها فيقال له الكوفي ، وعداده من كبار العلماء البررة الأخيار في هذه الأمة ، ومن صدق قوله للحق أنه رأى رجلاً يقص ويخلط بحدثنا وسط حلقة مكتظة ، فقام الأعمش ـ رحمه الله ـ واقفاً وسطها وبدأ ينتف إبطه ، فلما خوطب قال : «أنا في عبادة ، وهذا في كذب» أو نحو هذا ، وله مواقف حازمة فيها ولاء صادق لله .

قلت : هو ثقة إلا أنه يدلس ، ولم يرده ، وقد أشار المحقق إلى هذا بشيء من النقل الصحيح .

وفي ص ٨٠ : (وزبيد بن الحارث اليامي) .

قلت : هو ثقة ، ولم أجد أنه ضعيف إلا ما لم أقف عليه من كتب لا أعلمها .

وفي ص ٨١ : (فكان أبو نُعيم ، كوفي المذهب ، صدوق اللسان) .

قلت : صحيح ، وقوله : صدوق اللسان ، يعني به ثقة .

واسمه : الفضل بن دكين ، وقد وثقه كثيرون ، وجرى إطراؤه كثيراً

لثقته، وسعة علمه، واعتماد كبار الأئمة عليه بعد الله تعالى، لصدق روايته وشهرته.

وفي ص ٨٤: (إسماعيل بن أبان الوراق) ثم فصل: (كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث). ويريد أنه شيعي، لكنه ـ مع هذا ـ لم يكن يكذب في الرواية.

وهذا تفصيل جيد تلمس منه ـ مع اختصاره ـ فائدته.

وفي ص ١١٠: (جعفر بن سليمان الضبعي) ثم قال: (روى أحاديث منكرة، وهو ثقة، متماسك، كان لا يكتب).

قوله: «روى أحاديث منكرة» لا يناقض قوله: «وهو ثقة»؛ لأن النكارة فيها من غيره، وثقه قوم، وقال آخرون: صدوق.

قلت: يفسر هذا وذاك كلام المصنف عنه ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفي ص ١١٦: (خلاس بن عمرو).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ١٢٤: (عثمان بن غياث) ثم قال الجوزقاني: (كان يرمى بالإرجاء، وهو متماسك، لا بأس بحديثه).

وهذا من المصنف في غاية المطلوب، وقوله: كان يرمى بالإرجاء لفظة مريضة، فيها أدب.

قلت: قد يكون، لا أدري، لكن وثقه قوم، وأخذوا بروايته في الجملة.

وفي ص ١٤٠: (داود بن حصين) قال بعد ذلك: (لا يحمد الناس حديثه، قد روى عنه مالك على انتقاده).

قوله: «على انتقاده» يتحمل انتقاد مالك له، لأنه أقرب، ويتحمل «الناس» ولعله الأقرب، وكلام المحقق فيما نقله عن ابن عدي صحيح. قال: «له حديث صالح، إذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية».

وفي ص ١٧٣: (سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش) إلخ.

قلت: تكلم فيه فقيل: ثقة، قاله ابن معين، وأثنى عليه يزيد بن هارون، وفصل فيه أحمد بن حنبل، وكذا البخاري فصل القول فيه.

وأورد المحقق عزواً مفيداً، مثله يعاد إليه.

قلت: جملة القول: أن ابن عياش ثقة في روايته حديث الشاميين، يحتاج أمره عن أهل العراق إلى نظر، وهو مشار إليه في ص ١٧٣.

وفي ص ١٨٤: (وعبدالوارث بن سعيد) قال عنه: (وكان من أثبت الناس).

قلت: هو ثقة ثبت، ولم أره دعا إلى بدعة القول بالقدر، والله أعلم.

وفي ص ١٨٦: (وكان ابن نجيح . . . إلخ).

قلت: وثقه قوم، ولعله الأقرب إلى الصواب.

وورد أيضاً في ص ١٨٨: (وشبل بن عياد). . إلخ.

قلت: ثقة، ولم يفصل المحقق مثل حال الذي قبله، فقط عزا ونقل، وذكر عن أبي داود أنه رمي بالقدر مع كونه ثقة، والذي لم أطلع عليه أنه لم يدع إليه، بل ذكره أحمد وغيره، ولم يشيروا إلى أنه قدري، فقال أحمد: ثقة، ولم يعقب.

وفي ص ١٨٩: (وعمرو بن أبي زائدة). قال: (وكان يرمى بالقدر)، فصل المحقق في هذا فيما نقله عن ابن حجر وسواه، لكنه لم يحقق مناط القول فيه، ولعله اكتفى بالنقل المجرد، وهذا ـ بحد ذاته ـ عظيم، إلا أن

التعليق يقتضيه بوجه ما.

قلت: لم أر من عابه بجرح غير القدر، لكنه ليس بجارح ما لم يدع إليه، وهذا الذي عليه كبار علمائنا الأخيار: ابن معين، وابن المديني، والبخاري، وابن راهويه، وأحمد بن حنبل فيما علمت، وسواهم وقد ارتضاه جلة كبيرة من الأئمة، وهو الصواب - إن شاءالله تعالى -.

ولعلي أكتفي بهذا القدر من الإيراد للرواة الذين جعلتهم مثلاً لضرورة التثبت، وسعة النظر والتأني في مسألة الجرح والتعديل.

ولقد ختم الإمام الجوزقاني كتابه بنهايات طيبة أقتطع منها شيئاً أراه مهمًّا والحاجة تدعو إليه.

قال في ص ٢١٠/٢١١: (فيا لعباد الله، أما لكم في المقانع من المبرزين، وأهل الأمانة من المحديثن سعة ومنتدح أن تحووا حديثهم الذي رووه عن الثقات والمتقنين من أهل كل بلد فتعتقدونه، فإن في حديثهم لذي فهم غنى).

وقال: (فيا سبحان الله، تكتب حديث أهل الصدق للمعرفة، وحديث المتهمين للمعرفة، فمتى تترك هذا، وعسى أن ينشأ بعدنا قوم، فإن عوتبوا فيهم، قالوا: قد روى عنه فلان فيتخذونه حجة، فكما نقول نحن اليوم لبعض البله: لم تروي عن فلان؟ قال: أليس قد روى عنه فلان؟ فقد صار حديث أهل الزيغ أيضاً يطلب بالطرق المظلمة بعد الحجة الواضحة).

وقال - رحمه الله -: (اللهم وقد استحصد زرع الأهواء المضلة، وبلغ نهايته، واستغلظ سوقه، واستحكم عمومه، وخرف وليده، واستجمع طريده، واستوسق وتبجح في الآفاق، وضرب بجرانه، وأنت يا ربنا أولى من

خلف نبيك في أمته بأحسن الخلافة، وأحق من تداركها إذ فضلها على سائر الأمم في كتابك فقلت: **كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾. فاتح اللهم بنور وجهك والحسنى من أسمائك للأهواء المردية بدلاً من اتباع الكتاب ونعش سنن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بإمرة تصرع قائمه وتهشم سوقه».

التراجم عند ابن أبي حاتم



في ترجمة ابن أبي حاتم أنه يكنى بأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران ابن أبي حاتم الحنظلي الرازي، ولد سنة (٢٤٠هـ) في زمن بروز سيادة العلم التقي الورع، ونشأ في وقت الرحلة في طلب العلم، ولقاء الأكابر من الأئمة والتسابق إلى المنافسة في طلب بلوغ تمام النصح للأمة من أن يصيبها شر في الحس أو في المعنى، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: (ولم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان، ثم شرع في الطلب على أبيه الإمام أبي حاتم الرازي، والإمام أبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي) (مقدمة الجرح والتعديل) ص د/م ١/.

قال أبو الحسن الرازي: (كان ـ رحمه الله ـ قد كساه الله بهاءً ونوراً يسر من نظر إليه). ص و: ت/سنة ٣٢٧هـ.

وكتاب «الجرح والتعديل» من الكتب الجامعة حوى عديداً من التراجم للرواة المختلفين، فهو جمع ممن كان قبله، وأضاف وزاد ونقص وإن لم يشر إلى نقله من غيره، وظهرت براعة ابن أبي حاتم بحسن سبكه، ودقة اختياره، ووزنه لمن ترجم لهم على غرار البخاري وألفاظ أبيه وأبي زرعة وسواهم ممن له نظر متمكن في النقد ووزن الرجال، وقد احتوى سفره على قرابة عشرين ألف ترجمة، فهو مرجع جيد، ومفيد لطالب التراجم والباحث عنها بصورة من الصور، لكن لعل الذي لم يدرس هذا الكتاب، أو اكتفى بسمعته وسمعة صاحبه يقع ـ بسبب هذا مع العجلة في النظر ـ يقع في خلط عجيب، وغلط بينٍ، لأن معظم التراجم فيه مأخوذة من أسانيد الأخبار المتفرقة، والرواة قد يصحف بعضهم بعض أسماء رجال الإسناد، أو يحرفها، وقد ينسب الرجل إلى جده أو جد أبيه، وقد ينسب تارة إلى قبيلة، وتارة إلى أخرى إلى غير ذلك / المقدمة/يو/.

وقال المقدم كذلك في /يو/: (وقد وقع للبخاري من ذلك أشياء تعقبها المؤلف في كتاب على حدة ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» ٣/٢٣٣، وكذلك للخطيب كتاب «أوهام الجمع والتفريق» يعني أن يجعل الرجل اثنين فأكثر.. إلخ) /يز/. والجرح والتعديل ـ على ضخامته وكثرة تراجمه وحرص المصنف على اتباع الحق ـ إلا أنه قد وقع في هذا الكتاب بعض الأوهام لعلها جاءته من باب التشابه، أو جاءته من الذهول الذي قد يحصل لكثيرين ممن يشتغلون بالأسانيد، مع هول ما فيها من الكنى والألقاب والأسماء، ففي «الجرح والتعديل» ترجم لجعفي بن سعد العشيرة على أنه صحابي، وإنما هي قبيلة سميت بجد جاهلي، وترجمة «دقرة» على أنها رجل، وإنما هي امرأة، ومنها ترجمة حارثة بن عمرو من بني ساعدة قتل يوم أحد، وإنما هذا اسم جاهلي قديم وقع في نسب بعض شهداء أحد، وترجمة (شميسة) على أنه اسم رجل، وإنما هي امرأة، وقع له عن ابن معين أنه قال: «شميسة ثقة» فظن أنه اسم رجل، إلى آخر ما جاء في /يز/ من المقدمة على كتاب «الجرح والتعديل»، وهذا ـ كما أشرت آنفاً ـ لعله ذهول، أو الحصول في التشابه، ومع أنه مؤثر في حال الوزن للرواة إلا أنه يثبت على أصله كمثل ترجمة شميسة، فالقول: «بالثقة» إذا حصلت فهي حاصلة بحق (الرجل والمرأة) والعلم مشاع، والرواية من أصول علم الحديث، لأن القصد المعنى المراد من قول (نقاد الرجال) ثقة أو ضعيف، وليت المعلمي هذا وأحسبه من رجال التحقيق النابهين ذكره، لكن المشكلة ليست هنا، بل هي في التشابه في الأسماء والكنى والألقاب مما يوجب دقة الحذر بالموازنة والجمع والسؤال، وناهيك بالتحري لا سيما في زمن كهذا الزمن أخذت فيه العجلة مكاناً كبيراً من خلال سرعة الرسائل العليا، والتأليف هكذا، والإجابات بدون نص أو قاعدة، دع عنك قلة النظر والإقبال على علم

الحديث وفهمه ونظره رواية ودراية ، فهذه أيضاً مشكلة يحتاجها المرء لعلاجها بالشعور بالمسؤولية والخروج من دائرة اللوم يوم الجزاء .

ولا بد ونحن ـ إن شاءالله تعالى ـ في سبيل نقد الترجمة عند «ابن أبي حاتم» أن نتـذكر أصل كتابه حتى يكون فيه سهولة لمعرفة مبناه ودلالاته وكيف وقـع له ما وقع ، وحتى يكون الناظر لهذا الكتاب على واضح من الدلالة على كيفية نهج كبار العلماء حقًّا علماً وفهماً وورعاً .

لقد جرت العادة أحياناً عند أهل القرون : الثاني ، والثالث ، والرابع حتى منتصف السابع أن ينقلوا من بعضهم ، ويهذبوا فيزيدوا أو ينقصوا ، ولعل بعضهم يشير إلى هذا والآخر يغفله لا لسبب لكن هكذا تعمياً لنشر الفـائـدة ، وتكراراً للمدون من قبل ، مع ما يحصل من إضافات وتهذيب يقتضيه المقام ، والتهذيب كثيراً ما يكون لازماً ومهمًّا .

وابن أبي حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ سار على منوال البخاري ، ويكاد كتاب «الجرح والتعديل» أن يكون نسخة من كتاب «التاريخ الكبير» وإن بدا ما بدا من تغيير حسب علمي عن هذا وذاك .

جاء عن عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني بخطه سنة **١٣٧١هـ** من كلامه على هذا الذي نذكره في /ص ي : (لا ريب أن ابن أبي حاتم حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب ، وسياق كثير من التراجم وغير ذلك) . وفي /ص با/ : (وقد حصل في يده ابتداءً نصوص ثلاثة من الأئمة وهم : أبوه ، وأبو زرعة ، والبخاري ، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسائلهما في غالب الـتراجم التي أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما ، وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام ، ومعنى ذلك أن أبـا حاتم كان يقف على ما حكم به للبخاري فيراه صواباً في الغالب

فيوافقه عليه فينقل عبدالرحمن كلام أبيه). ولست أظن هذا فقط، فلعل (المعلمي) غاب عن باله أن التحقيق الأخير يثبت أن ابن أبي حاتم قد نقل كثيراً من «تاريخ البخاري» ولم يشر إليه، لأن كتاب «التاريخ» متقدم على كتاب «الجرح والتعديل» ولأن التطابق يدل على هذا حرفاً بحرف، كما أنني لا أذهب إلى ما ذهب إليه (المعلمي) من أن مصنف «الجرح والتعديل» قد ترك نسبة أحكام البخاري فلم ينسبها إليه، بسبب ما جاء عن مسألة خلق القرآن لأمرين: الأول: أن هذا لم يثبت بحق البخاري، وأن الإمام الحجة محمد بن يحيى الذهلي قد بولغ في قوله تجاه البخاري، والثاني: على فرض صحة النسبة للإمام الذهلي، وأنه قال ما قال، وهذا بعيد ـ إن شاءالله تعالى ـ، فإن المسألة هنا مسألة علمية بحتة يلزم نسبة القول إلى قائله، لكن كما قلت: إن القوم لا لشيء يفعلون هذا، وخشية من النسيان أحببت نظر هذه المسألة في الموضع.

وابن أبي حاتم قد شهد له الأقران بضبطه وتحريه، وحبه للسؤال والمراجعة، وهل هذا إلا من الأسباب العظيمة الجالبة للعلم والغوص فيه بدلالة الكتاب والسنة، ولعل من طبيعة السؤال ـ مع الإخلاص فيه ـ أنه يدل على التواضع، وكرم المعدن، ونبل القصد، وهذا شاهده القرون الطوال، فقد كان الصحابة يسأل بعضهم بعضاً، وكذا كانت حال التابعين، وإذا استمر الحال ظهر التجديد، وتبلورت الثقة، وتضاءل الحسد، ومات الكره والحقد، وأقصد هنا خصوص سؤال العلماء العلماء، وعموم سؤال الطلاب للعلم العلماء، وكذا العوام حين يسألون، فرب عامي يسأل فيتولد لديه ما لم يدركه سواه.

من أجل ذلك وهو شاهد على ما أقول من حالات التابعين كباراً

وصغاراً ما جاء في/ ١ ص ياو: يب/ : (ثم تتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة فأخذ عن أبيه، ومحمد بن إبراهيم بن شعيب، ما رويناه عن عمرو بن علي الفلاس مما قاله باجتهاده، ومما يرويه عن عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، مما يقولانه باجتهادهما، ومما يرويانه عن سفيان الثوري، وشعبة، وأخذ عن صالح بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه).
(وحرص على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين فروى عن أبيه عنهما، وعن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وروى عن جماعة من أصحاب أحمد وابن معين.. إلخ». (وكاتب عبدالله بن أحمد بن حنبل) /ص يب/ ، وإذا وقفنا على هذا وثمة نقد يسير قدمناه عما يهم تشابه الأسماء، وتداخل الأنساب فإنا نُبين أن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ سار في نقده للتراجم سيرة غالب مسلكها الدقة المتناهية، والحرص الشديد على حصول المراد من الترجمة لوضع كل راو وما يناسبه من التوثيق إلخ.

ولكن هنا نشير إلى أهم ما تجب ملاحظته على كتاب جامع مانع مثل كتاب: «الجرح والتعديل» لا أظن أحداً ممن له عناية بالحديث أو الفتوى من ذوي السبق والتقوى والورع إلا وهو عنده، للحاجة إليه خاصة، ومبنى العلم أصله على الفهم وسبر غور أوجه المسائل، ولعل هذا لا يتأتى إلا بمعرفة أمراض الحديث وعلله والتي بين أمر شيء منها مثل هذا الكتاب وهو يدرس ويحلل أحوال رجال الأسانيد، ويأتي النقد مما رمز إليه (المعلمي) ومما وقفت عليه حسب ما يفتح الله به علي فأبدأ قائلاً:

أولاً: لعل ابن أبي حاتم جمع المادة لكتابه، وبدأ يدونها شيئاً، ويتسع هذا التدوين ويضيق بين كل ترجمة وترجمة تقرب أو تبعد، ومن هنا لعله حصل الخطأ بعدم الاستيفاء للترجمة، وسبب الخطأ ـ كما ظهر لي ـ قد ينتج عن أمرين:

١ ـ أنه لم يقف على كامل الترجمة فيدونها.
٢ ـ أنه تعجل كتابة الترجمة ولم ينتظر حتى يستكملها.
وهذا قد حصل فيمن ترجم له، لكنه لا يذكر شيخه ولا يذكر من تتلمذ عليه، وأخذ عنه ولو عن طريق الرواية الواحدة، وذكر شيخ واحد ومثله تلميذ واحد أمر مهم، لنظر حال صاحب الترجمة ودرجته.

ثانياً: تابع الإمام البخاري وأخذ عنه كثيراً، فالإمام أبو عبدالله البخاري يروي أحياناً الترجمة، ويورد شيئاً عنها، لكنه لا ينص، ولست أدري ما هو السبب مع أن هذه مسألة مهمة في بابها لاستكمال روح الترجمة؟ وهنا نجد مصنف «الجرح والتعديل» يقول عن الترجمة: هو فلان بن فلان، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، ويقول هكذا: «روى عن... روى عنه..» كما ورد في ص يو.

والمخرج ـ حسب نظري ـ أننا نتأكد من صحة الترجمة عند البخاري، ثم ننظرها عند ابن أبي حاتم، ثم بعد ذلك نتتبع الترجمة في كتب أخرى سابقة ونكثر من هذا، لنحصل على الترجمة المبتورة، فنقف على كامل الحياة بما في ذلك شيخ المترجم له وتلاميذه أو الذي روى عنه صاحب الترجمة المتقدم عليه، أو الذي روى عن المترجم له، ولقد رأيت هذه الطريقة طريقة علمية عظيمة الفائدة لولا ما يحوطها من مشقة، لكن هذا يهون في سبيل تحقيق العلم وضبطه، بل يشعر الإنسان وهو يقوم بذلك بمتعة كبيرة، وأقول هنا: كم لسلفنا الصالح الكريم من دِور عظيم في حفظ السنة والولاء لله ـ سبحانه وتعالى ـ في نشرها والدعوة إليها بجلد ووعي وإخلاص.

ولقد سبقني المعلمي اليماني ـ وله فضل في هذا الأمر ـ إذ قد سد البياض مما عثر عليه مما يخص صاحب الترجمة، وهذه نقطة بالغة الأهمية مثل

ما ورد في ص ٢٠ /م/١/ط ١/ : (فقال له رجل: يا أبا عبدالله إني كنت عند أبي عبيدالله يعني الوزير. .إلخ).

جاء في كلام المعلمي عليه (ووقع هناك في: ك، يا عبدالله) فبينٌ هنا صحة الوارد مما يدل على ما ذكرته عن صاحب «الجرح والتعديل» وكنت أود من المعلمي إطالة التعليق مع بيان المرجع، للمطابقة، ودقة التتبع، وهذا من لوازم التهميش العلمي.

ومثل في ص ٤٤ من/م ١: (حدثنا عبدالرحمن، نا أبو سعيد بن يحيى بن سعيد القطان) ص ٤٥ أيضاً.

علق فقال: (هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد نسبه إلى جده).

قلت: وهذا فيه تدليس في الاسم يوقع في الخطأ، إذا لم يكن صاحب معرفة ضابطة، ولعل هذا وقع إما لذهول أو نقل أو سماع، وكان مقتضى هذا التنبيه إلى المرجع ولو بخفيف النظر، لاستقصاء الترجمة للناظر المريد.

وجاء في ص ٧٥/م ١/ : (حدثنا عبدالرحمن، نا صالح بن أحمد، نا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال ذكرت ليحيى بن سعيد حديث أبي إسحاق عن علي بن ربيعة قال: لا أراه سمعه من علي بن ربيعة، ثم قال يحيى: كان سفيان يوهنه).

وقد ورد في الهامش من ص ٧٥/ ٧٦ نفسها: (كان المراد يوهن الحديث لعدم السماع لا أنه يوهن الراوي، فإن أبا إسحاق إمام، وعلي بن ربيعة موثق، والله أعلم).

قلت: هذا من المعلمي اليماني تعليق عام لا توضيح لما يقتضيه المقام، ذلك أن مثل هذا يحتاج إلى بسط، وكتاب (ابن أبي حاتم) أصله

تراجم تحتاج إلى فك في كثير مما ورد حولها، فكان يحسن الربط بين توهين الحديث، وعدم السماع، لأن قول يحيى: كان سفيان يوهنه يسري على الحديث بعلة عدم السماع، فعدم السماع علة قادحة، لأن الأصل هنا في الروايات السماع، وعدمه علة، لكن الوهن الذي هو الضعف يوجب نظر حال علي بن ربيعة، وقد سكت عنه «محمد الرازي» لكنه أشار إلى التضعيف بنقل قول سفيان، وقد تشكك (المعلمي) حيث قال: (كان المراد. . إلخ) وبنظر هذا السند إلى سفيان، فإن بعضه يُفسر بعضاً، والذي يتبين لي ـ حسب فهمي ـ هو ما قدمت آنفاً.

وجاء في ص ٣١٣/م ١/: (حدثنا عبدالرحمن، حدثني أبو بكر محمد بن عباس المكي، قال: سمعت الوركاني جار أحمد بن حنبل قال: أسلم يوم مات أحمد بن حنبل عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس. . . إلخ). هذه رواية ابن أبي حاتم، ولعله ـ مع سياقه لها ـ كان معاصراً لأحمد صغيراً إذ ذاك، فلست أظن استنكار الذهبي لهذه الرواية في محله، بل لعله قد يحصل ما هو أبلغ، ولم يشأ (المعلمي) نقاش الذهبي فأمَّر استنكاره على ما هو عليه، وهذا يوجع كمال التحقيق، ولم أقف على علة الاستنكار، وقد همش (المعلمي) قال: (ويحتمل أن الوركاني كنى باليهود والنصارى والمجوس عن المبتدعة، وأراد أنه تاب منهم كثير، حين شاهدوا ذاك الجمع وبالغ والله أعلم). وهذه مسألة سارت في التأويل على غير الظاهر الدال عليه واقع الحال، وما يمنع اليهود والنصارى والمجوس من الإسلام إذا هيأ الله ـ تعالى ـ لهم بسبب من الأسباب الدخول في هذا الدين، ولعله قد فاته نص سياق المصنف فهو يقول: (وقع المأتم والنوح في أربعة أصناف: المسلمين، واليهود، والنصارى، والمجوس). فالقول بـ (يتحمل أن الوركاني كنى باليهود والنصارى والمجوس عن المبتدعة).

ص ٣١٣ م ١ استظهار، والمبتدعة فيهم الغالي، وفيهم من هو دون ذلك، وفيهم من هو أقل، وكان كثير من السلف يدخلون بعض المبتدعة غير الخارجين عن الإسلام بقول أو فعلٍ معهم، بل قد روى البخاري ومسلم وسواهما لبعض أهل البدع خصوصاً: الخوارج، والمرجئة.

فلست أظن الوركاني أراد المبتدعة حقيقة، بل أراد حقيقة ما دل عليه ظاهر رواية صاحب «الجرح والتعديل»، وهذا أمر يقتضيه المراد من الترجمة للإمام أحمد، وليس في الأمر مبالغة، وإذا أسلم اليهود... إلخ فيكون ماذا؟

وورد في ص ٣١٤ عند ترجمة يحيى بن معين قال المصنف: (حدثنا عبدالرحمن، قال: سمعت محمد بن مسلم بن وارة وسئل عن علي بن المديني ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: كان علي أسرد وأتقن، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه).

قلت: يقصد أن علياً أحفظ، فعبر بأسرد وأتقن للحفظ، ويحيى أفهم برجال السند، فعبر بصحيح الحديث وسقيمه، والمقارنة حاصلة، وكلاهما: عدل، عدل، ثقة، ثقة، لكن قد اختلف المترجمون حول مقولة محمد بن مسلم مع الاتفاق على جلالة هذين الإمامين، والمحقق أنهما كانا متساويين في هذا وذاك، والفرق يأتي ـ حسب علمي المحدود ـ من كون يحيى أشد وأصعب في النقد بينما علي أهون في هذا مع وضوح النقد وإصابته إلا في قوله: (لا بأس به) فهو يعني بهذا كون الرجل ثقة ولا معدل في ميزان النقد من دقة تحديد منهج هذين الإمامين وسواهما للوصول إلى فهم ضابط للجرح والتعديل حينما يقوله علي أو يحيى في هذا أو ذاك من الرواة، لأن معرفة حقيقة ودلالة لفظ الجرح أو لفظ التعديل تنطلق من سبر الكلام كله، وما قالاه لحصول حكم واحد وإن اختلف اللفظ، فبينما علي يقول: ثقة نجد

يحيى يقول: ثقة، وهذا لا يحتاج إلى تفسير، وحينما يقول: لم أر مثله، يقول يحيى: ثقة، فهنا أيهما يؤخذ بقوله مع نظر الفرق بين لم أر مثله، وثقة؟ فهنا لابد من ضابط، وهل يكفي قول محمد بن مسلم؟ لست أظن هذا على وجه التفصيل، فلابد إذاً من فقه المراد من كلامهما عن الرواة خصوصاً لمن أراد الترجمة لهما أو أحدهما، أو لمن تتبع كلام واحد منهما في جرح أو تعديل.

وجاء في ص ١٤٤ المجلد/١/: (إبراهيم بن يزيد بن عمرو أبو عمران النخعي رأى عائشة وأدرك أنس بن مالك. . . إلخ). المصنف زاد تعلقي بكتابه، وشغفي به على ما أحسه من نفسي من قصور عن اللحاق بركابه أثناء طرحه، وهذا المجلد الثاني ط ١ بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، «والجرح والتعديل» ١٠ مجلدات بما فيها مجلد الفهارس مطبوعة كذلك هناك، أقول: إن هذا المجلد فيه واسع جيد من التناول لاسيما من ص ١ حتى ص ٣٩، فقراءة هذا لعلها من لوازم تمكن العلماء والباحثين، للوقوف على فرض لازم حيال السنة درايتها دراية حكيمة واعية ينتج عنها أو لعله ينتج مجدد عامل مجدد باذل داهية.

لكن لنورد ما نحن بحاجة إليه مما ينطوي تحت دائرة النقد، يقول المعلمي في هامشه: (إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد الفقيه، وكان أعور. .) ص ١٤٤، كرر معي أيها القارىء قراءة هذا الكلام الذي نقله المهمش عن سواه تجد أنه نقله على علاته: (وكان أعور)، ولو جاء وهو: (الأعور) لقلت: هي صفة معروف بها فـ (وهو الأعور) خلاف: (وكان أعور) ثم بين من هو بصريح الاسم.

والذي أدعو إليه حفظاً للذمم، وهروباً من ألفاظ لا داعي لها وتوقع في اللوم غداً هو تجنب مثل هذا ما لم تكن صفة لاصقة لا يعرف إلا بها.

ولقد قرأت كثيراً من هذا في كتب التراجم، وأزعجني جدًّاً كتاب الثعالبي «خاص الخاص»، و«العقد الفريد»، و«الأغاني» وهذا كتاب سيىء الوصف، بالغ في النقل عن مجهولين ومن رمي بالكذب والفحش، وورد مثل هذا عند الجاحظ في «البيان والتبيين»، وورد شيء قليل في «مروج الذهب». وضرورة التقوى والخوف من الله تعالى، والابتعاد عن «مجلس الخصومة يوم الجزاء» يقتضي هذا كله ـ بل بعضه ـ الاقتصار فقط على الغرض اللازم من الترجمة، والرواية، والنقل.

وليس هذا من الكلام أو القول الداخل في الجمل الاعتراضية، بل هو في صميم ما نحن نتحدث عنه من الترجمة ونقدها إن لم يكن أساسيًّاً ومن أبرز أسس نقد التراجم تلك التي يقتضيها تجنب ما يغضب المتحدث عنه لو كان حاضراً فكيف إذا كان إماماً يأخذ الناس عنه العلم والفتوى؟

ولعلك ـ إن تقرأ ما دونته عن «الجرح والتعديل» أكثر من مرة ـ يظهر لك مما في الثانية أكثر مما في الأولى وهكذا، ولست أقصد نقد الكتاب كله، لكن يظهر من القراءات القصد من طرحه للوصول إلى البغية منه فيستفاد مما يستفاد منه، ويناقش منه ما يناقش مما أمره يحتاج إلى ذلك.



العقيلي والاجتهاد النقدي

الضعفاء الكبير



وبين يدي طرح عن صرح من كتب هو من أجلها، وأهمها ويقع حسب طبعته الأولى ١٤٠٤هـ في أربعة أجزاء حققه ووثقه كما هو مسطور عليه/ عبدالمعطي بن أمين بن قلعجي، ويقع ما كتبه من مقدمة ولواحقها باثنتين وستين صفحة، وأجاد في عرضه بصفة عامة، وتكلم كلاماً عن الجرح والتعديل كان بإمكانه الإطالة للحاجة إلى مثل هذا، والتوسع بمزيد من الشاهد مع ضرورة إيراد صفات الضعف في السند والمتن وصفات الراوي الضعيف.

يقول المحقق في ص ٣٨/جـ ١: (وقد ذكر في كتابه كل من تكلم فيه، ولو كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر من غرائبه، ومناكيره).

وقال: (وصف النسخ الخطية من الكتاب النسخة الخطية الأولى المرموز إليها (أ)، وهي نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ... إلخ). ص ٣٩/جـ ١.

وقال ص ٣٩: (قد جزئت النسخة إلى اثني عشر جزءاً، يشمل كل جزء عشرين لوحة بالتساوي، وقد قرىء وعورض كل جزء كما هو ثابت عليه، ففي نهاية الجزء الأول عند اللوحة (٢٢) نرى السماعات التالية ... إلخ). ثم أورد السماعات بخط رفيع.

ثم في ص ٤٧/٤٨ ترجم للمصنف: (محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ... إلخ).

ثم قال في ص ٦٦: (هذه بعض الملاحظات التي أردت أن أثبتها في تقدمة الكتاب، رأيت أنها ضرورية جوهرية ... إلخ).

وقد شعرت بعد قراءة هذا عدة مرات أن المحقق ترك شيئاً جوهرياً

يحتاجه مثل هذا الكتاب، وهو استعراض الكتاب نفسه بكلام موجز، وطريقة الإمام العقيلي في نقده، ثم نقاش ما قيل حوله، وبيان الخطأ والصواب بسعة نظر، وفهم دقيق، وهذا من لوازم المقدمة والدخول لموضوع الكتاب، ولا يغني التحقيق الهامشي، ولا يغني كذلك كثرة التخريج إذا خلت المقدمة من عرض ـ ولو كان مبسطاً ـ عن موضوع الكتاب، وما قيل عنه بحق أو بباطل ليتسنى للمطلع ولوج الباب بسهولة من الفتح، لاستيعاب ما بداخل مثل هذا المصنف الجليل، ولكي يشتاق القارىء للإقبال عليه فنحن بحاجة ماسة إلى الجرح والتعديل بالوقوف على مطولات العلم فيه، لتتمكن ثلة ـ ولو قليلة ـ من الوقوف على زيغ الزائغين، وانحراف المبطلين، ونفاق المنافقين المتجاهلين في السنة والفكر والعقيدة وأخلاق وآداب هذه الأمة.

وأجتهد ولا آلو، فإن الجرح والتعديل لا ينقطعان مادام هناك صراع بين الحق والباطل في كل سبيل، وسوف ـ إن شاء الله تعالى ـ ننظر قيمة هذا السفر بنقده لا كله لكن بأمثلة مما أورده الإمام العقيلي ـ رحمه الله ـ كما هو منهجي في هذا الكتاب، وقبل البدء في نظره أبين هذه النقاط:

الأولى: أن العقيلي إمام حافظ، شهد له بهذا طائفة من أهل النقد، فهو متخصص في الجرح، بارز في التعديل، ويكفيه كونه عاش في فترة ازدهار العلم ونبوغ النابغين فيه، أعني علم الحديث.

الثانية: أن العقيلي اجتهد، وطريقته في النقد تنم عن حفظه وفهمه وحذره، وتنم عن سعة علمه.

الثالثة: أن كتابه هذا «كتاب الضعفاء الكبير» يعد مصدراً أصليّاً عليه ـ مع رؤوس مثله ـ المعول في معرفة الضعفاء.

الرابعة: في الكتاب جملة ممن ترجم لهم المصنف ليسوا ضُعفاء، ولم

أجد علة بينة أدت إلى تضعيفهم، وتنبه لما قلته من قبل من واجب جمع كافة الأقوال عن الراوي.

وهذه جملة أعلام كرام أدونها للاستفادة عند إرادة جرح أو تعديل، جاء في ص ٣٨/جـ ١ وقد جاء بعد ابن عدي وطبقته جماعة منهم:

١ ـ أبـو علي الحسين بن محمد النيسابوري (٣٦٥)، وله مسند معلل في ألف جزء وثلثمائة.
٢ ـ وأبو الشيخ (٣٦٩).
٣ ـ وأبو بكر الإسماعيلي (٣٧١).
٤ ـ وأبو أحمد الحاكم (٣٧٨).
٥ ـ والدارقطني (٣٨٥).
٦ ـ وابن منده (٣٩٥).
٧ ـ وأبو عبدالله الحاكم (٤٠٥).
٨ ـ وأبو نصر الكلاباذي (٣٩٨).
٩ ـ وعبدالرحمن بن فطيس قاضي قرطبة (٤٠٢).
١٠ ـ وعبدالغني بن سعيد (٤٠٩).
١١ ـ وأبو بكر بن مردويه الأصفهاني (٤١٦).
١٢ ـ ومحمد بن أبي الفوارس البغدادي (٤١٢).
١٣ ـ وأبو بكر البرقاني (٤٢٥).
١٤ ـ وأبو حاتم العبدري، وقد كتب عنه عشرة آلاف جزء.
١٥ ـ وخلف بن محمد الواسطي (٤٠١).
١٦ ـ وأبو مسعود الدمشقي (٤٠٠).
١٧ ـ وأبو الفضل الفلكي (٤٣٨) وله كتاب في الطبقات في ألف جزء.
١٨ ـ الحسن بن محمد البغدادي «الخلال» (٤٣٩).

١٩ ـ وأبو يعلى الخليلي (٤٤٦).
٢٠ ـ ابن عبدالبر (٤٦٣).
٢١ ـ وابن حزم (٤٥٦) «الأندلسيان».
٢٢ ـ البيهقي (٤٥٨).
٢٣ ـ والخطيب (٤٦٣).
٢٤ ـ ابن ماكولا (٤٧٥).
٢٥ ـ وأبو الوليد الباجي (٤٧٤) وقد صنف في الجرح والتعديل.
٢٦ ـ وأبو عبدالله الحميدي (٤٨٨).
٢٧ ـ أبو الفضل بن طاهر المقدسي (٥٠٧).
٢٨ ـ والمؤتمن بن أحمد (٥٠٧).
٢٩ ـ وشهرويه الديلمي.
٣٠ ـ أبو موسى المديني (٥٨١).
٣١ ـ وأبو القاسم ابن عساكر (٥٢٣).
٣٢ ـ وابن بشكوال (٥٧٨).
٣٣ ـ أبو بكر الحازمي (٥٨٤).
٣٤ ـ وعبدالغني المقدسي (٦٠٠).
٣٥ ـ والرهاوي وابن مفضل المقدسي (٦١٦).
٣٦ ـ أبو الحسن ابن القطان (٦٣٨).
٣٧ ـ وابن الإغاطي (٦١٩).
٣٨ ـ وابن نقطة (٦٢٩).
٣٩ ـ ابن الصلاح (٦٤٣).
٤٠ ـ والزكي المنذري (٦٥٦).
٤١ ـ وأبو عبدالله البرذالي (٦٣٦).

٤٢ ـ وابن الأبار وأبو شامة (٦٢٥).
٤٣ ـ ابن دقيق العيد (٧٠٢).
٤٤ ـ والشرف الميدومي وابن تيمية (٧٢٨).
٤٥ ـ المزي (٧٤٢).
٤٦ ـ ابن سيد الناس، وأبو عبدالله بن بيك والذهبي (٧٤٨).
٤٧ ـ والشهاب بن فضل الله (٧٤٩).
٤٨ ـ ومفلطاي (٧٦٣).
٤٩ ـ والشريف الحسيني الدمشقي والزين العراقي (٨٠٦).
٥٠ ـ الولي العراقي.
٥١ ـ البرهان الحلبي.
٥٢ ـ وابن حجر العسقلاني (٨٥٢).

الخامسة: اختصر المحقق فيما حقه الإطالة خصوصاً عند التوثيق.

السادسة: حصل نوع ذهول في بعض التراجم كما هي الحال عند ابن حجر كما سيأتي ـ إن شاءالله تعالى ـ فلاحظ هذا فهو أمر ـ إن وقفت عليه هكذا ـ دل على عمق النظرة، وترابط الفكر.

ابتدأ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ فقال في ص ٣/جـ ١: (الحمد لله حق حمده، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله وسلم، وهو حسبنا وكفى ولا قوة إلا به، (باب تبيين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحته).

أخبرنا أبو بكر بن محمد بن القاسم بن حسنوية بن يوسف بن الحجاج المقري في جمادى الآخرة سنة سبع وأربعمائة، قال: قرأت على أبي بكر: عبدالمنعم بن عمر بن حيان، قلت: حدثكم أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي بمكة، قال: حدثنا أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد

العقيلي، حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، وحدثنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عفان، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، قال: سألت شعبة وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، وقال مالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ، ويتهم في الحديث، فقالوا جميعاً: يبين أمره).

وفي ص ٧ حتى ص ١٥ وقبلهما: ص ٣ هذه تقدمة مؤلف الضعفاء الإمام العقيلي، وتدور حول الضعف، والكذب، وأهم أسباب رد الرواية، وهي تقدمة ـ على قلتها ـ لكنها حاوية، وكأنه بها يشير إلى لب كتابه، وهي طريقة علمية عميقة تعطيك المراد مما أراد المصنف، والمقدمة التقليدية لا بأس بها لولا أنها تكرار لا مزيد عليه إلا إن جاءت بعرض علمي جاد لا بعرض إنشائي مكرر.

وتقدمة العقيلي فيها شبه متناسب مع مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، والفرق بينهما من وجهين:

الأول: تخصص في مقدمة الضعفاء.

الثاني: طول مقدمة الصحيح.

وقد بدأ الجزء الأول من ص ١٦ بحرف الألف فقال: (باب الألف). وانتهى المصنف بالجزء الرابع بحرف الياء فقال: (باب الياء). وقد أطال في بعض التراجم، واختصر في بعضها، ومن يطلع عليه يجده بذل عجباً من العرض الجيد للرواة، وسلك سبيل الحفاظ، وأهل صنعة علم الجرح والتعديل.

وأجزم أن كتاباً مثل هذا الكتاب حريٌّ بالعلماء ـ خصوصاً الذين يتقون ويتورعون في بحث السند في مجال التصحيح والتضعيف، وفقه الأدلة بقصد الفتيا ـ أن يقتنوه اقتناءً، لكنه لا يغني عن غيره، كما أن غيره لا يغني

عنه، والأمانة وعدالة النظر والتحقيق تدعو إلى هذا ما في ذلك ريب، وها نحن نسير ـ بمنة الله وهدايته وتوفيقه ـ مع حرف الألف فننظر ـ حسب الوسع والفهم ـ ما يمكن نظره في تراجم لنضعها بيد الجرح والتعديل، وقد أعوّل جداً على كلام المحقق عند الاقتضاء مع ما تبادر لي عليه من ملاحظات.

جاء في ص ١٧ قال المصنف: (أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني) ثم تكلم عنه في ص ١٨/ ١٩ وعالج روايته.

ومجمل قوله عنه:

١ ـ أن يحيى بن سعيد حدث بأحاديث أسامة بن زيد، ثم تركه، قلت: ويحيى هو القطان.

٢ ـ ذكر أن البخاري كان يقول: كان يحيى بن سعيد يسكت عنه، يعني أسامة بن زيد الليثي.

٣ ـ أن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال له أبوه: إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيه.

قلت: لا أدري فلعل العقيلي أورد أسامة ـ رحمه الله ـ على أنه ضعيف، قلت: ليس بذاك ولم أجد إلا القطان تركه، ونسبه ابن حبان ـ أي أسامة ـ إلى الخطأ، فقال «يخطىء» الثقات ٦/ ٧٤، لكنه قال: هذا لترك يحيى له، فصح تفرد القطان بتركه، والبخاري قال في «التاريخ الكبير»: «كان يحيى بن سعيد القطان يسكت عنه». ١/ ٢/ ٢٢.

قلت: لعل ترك يحيى له أن أسامة بن زيد «حدث عن عطاء عن جابر يرفعه أيام منى كلها منحر». قال الدارقطني لما سمع يحيى القطان أن أسامة قد حدث بهذا قال: اشهدوا أني قد تركت حديثه.

لكن قال الحاكم في المدخل: «روى له مسلم، واستدللت بكثرة

روايته له على أنه عنده صحيح الكتاب».

وقال المصنف العقيلي في ص ١٩ : (قال أبو جعفر: وهذا المتن عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثابت بغير هذا الإسناد، وتكلم عن هذا في ص ٢٠/ ٢١. قلت: قوله هذا كأني شممت منه تضعيفه له. قلت: هو ثقـة، وراجع سنن ابن ماجه/ كتاب المناسك، باب الذبح ٢/ ١٠١٣، ومسند أحمد ٣/ ٣٢٦.

كلاهما بسنده عن أسامة بن زيد الليثي، والبخاري لم يسكت عنه لكنه نسب هذا إلى يحيى، فكأنه لهذا تركه، ولم أجد فيها بين يدي علة بينة لتضعيف أسامة.

وجاء في ص ٢٢/جـ ١ قال المحقق في هامشه: (وساق له حديثاً، عن هشـام بن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «ما افتقر بيت فيه خل). قلت هذا النص بسنده هذا ليس بشيء حسب علمي، ولم يعلق عليه قلعجي بشيء فقد يكون يحفظ ما لا أحفظ.

وفي ص ٢٢ نفسهـا أورد العقيلي ترجمـة «أنيس بن خالد التميمي كوفي» هكذا قال، وقال: (حدثنا آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري محمد بن إسماعيل يقول: أنيس بن خالد سمع المسيب بن رافع، وجامع بن أبي راشد، ومحارب بن دثار، روى عنه زيد بن حباب، ليس بذاك). وتناوله المحقق فقال في آخر ذلك: «وقال أبو حاتم الرازي (١ : ١ : ٣٣٥) سمعت أبي يقول: أنيس بن خالد في حديثه شيء، من كتب عنه قديماً فأحاديثه أشبه بالصواب».

قلت: العقيلي لم يفصـل بشأن أنيس بن خالد، ولم أقف ـ حسب نظري العام وهو محدود ـ على صحة ما ذكره المحقق بهذا اللفظ من قوله: (وقال أبو حاتم الرازي) وبقية نقله صحيح.

وأورد المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في ص ٢٣ من جـ ١ قال: (أسد بن عمـرو البجـلي كوفي)، ثم قال بعد هذا: (حدثنا آدم بن موسى، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، قال: أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي كوفي، صاحب رأي، ليس بذاك عندهم.

حدثنـا عبـدالله بن أحمـد، قال: سألت أبي عن أسـد بن عمرو، صدوق؟ قال: أصحاب أبي حنيفة ليس ينبغي أن يروى عنهم شيء).

قلت: لم أقف على علة جارحـة لترك البجلي هذا، وقول أحمد فيه عموم بشأنه، فلست أظن أن كل أصحاب أبي حنيفة «ليس ينبغي أن يروى عنهم شيء».

ولقد اطلعت ـ في الجملة ـ على عامة كلام علماء الجرح والتعديل فلم أقرأ لواحد منهم كلاماً يشينه في روايته خصوصاً، والجرح لابد من تفسيره خصـوصـاً في مثـل حال هذا الإمام: أسد بن عمرو البجلي والله أعلم، وأستغفر الله.

وتـرجم المصنف في ص ٢٩ من جـ ١ قال: (أشعث بن عبـدالله الأعمى، وهو الحداني) ولم يبين فيه جرحاً إلا كونه أورد حديثاً كأنه استدل به على ضعفه، قلت: حاله مثل الأولى: البجلي.

وفي ص ٣٣ جـ ١ ترجم للإمـــام ابن خليفـة قال ـ رحمـه الله ـ: (إياس بن خليفة مجهول في الرواية، في حديثه وهم).

ثم أورد في ص ٣٤/٣٥ نصوصاً هو بسندها وكأنه يشير إلى تضعيفه، وليس كذلـك، بل لعله كما نص ابن سعـد وقال: «كان قليل الحديث» قلت: لم أقف على سبب لجرحه.

وفي ترجمـة أبـان بن تغلب قال في ص ٣٦/جـ ١: (قـال حدثنـا

محمد بن إسماعيل، وأحمد بن علي الأبار، قالا: حدثنا الحسن).. إلى قوله: (لم يكن يستأهل). و(قال الصائغ: لم يكن أهل ذاك) ص ٣٧.

قلت: لعل الحق ما ذهب إليه ابن عدي قال: (له نسخ عامتها مستقيمة إذا روى عن ثقة). وقال: (وهو من أهل الصدق في الروايات). التهذيب ١/٩٣، هامش ٣٧.

وابن عدي في كلامه هذا الذي ينقله عنه ابن حجر من الكلام الموزون ومن أساسيات الجرح والتعديل إذا لم يشن الراوي التدليس ونحوه، ويكون هذا معروفاً عنه.

ولابد في حال التضعيف من نقل سبب ولو بصورة يسيرة ذات قبول مشهود، خصوصاً وللأئمة ذمم وتحمل لابد أن يكون في بحث أمرهم في الرواية من بيان للحال.

وترجم المصنف في ص ٤٢/جـ ١ لأبان بن صمعة، وأبان بن أبي حازم البجلي الأول: بصري، والثاني: كوفي، قال العقيلي: (أبان بن صمعة بصري، حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح بن أحمد، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى يقول: كان أبان بن صمعة قد تغير بآخره).

قلت: ونقل الإمام العقيلي لكلام الإمام ابن المديني عن الإمام أبان فيه دلالة على حظه الكبير من الفهم، وفيه تورع، وكذا نسبة ابن المديني الكلام إلى الإمام يحيى بن معين.

وأبان ـ كما هو هنا ـ تغير بآخره، وثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، والعجلي وسواهم، فروايته قبل الاختلاط صحيحة، وهو ثقة، وقول النسائي عنه: متروك إنما لعله أراد بعد اختلاطه.

وقال عن الثاني: (أبان بن أبي حازم البجلي، كوفي، حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: كان عبدالرحمن يحدث عن سفيان، عن أبان بن أبي حازم، وهو أبان بن عبدالله البجلي، وما سمعت عبدالرحمن حدث عنه بشيء قط).

قلت: قال المحقق في هامش ص ٤٢: «سكت عنه البخاري (١/١/٤٥٣)» ولم يعقب عليه، والبخاري قال قوم إذا سكت عن راو فهو ثقة، وهذا من أدلتهم، قلت: ليس كذلك؛ فقد سكت عن رواة وهم محل نقد.

وأشار المحقق أيضاً إلى أن ابن حبان (١/٩٩) ذكر أنه انفرد بالمناكير.

قلت: لعل الحال أقل مما ذكره ابن حبان، فقد وثقه أبو حاتم، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، «الجرح والتعديل» (١/١/٢٩٦) و«التهذيب» لابن حجر (١/٩٦)، وأطراه ابن عدي بصفة لائقة.

وأورد المصنف في ص ٤٦ جـ ١ ترجمة لإبراهيم بن ثابت القصار بصري قال: (لا نعلم فيه شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري).

قلت: لم أقف على (جرح واضح) وكلام البخاري قريب من الصواب.

ولعل أصل التهمة له بالضعف ما جاء بسند حديث «أم أيمن مولاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنها جاءت بطائر فوضعته، فقال لها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: **ما هذا؟** قالت: طائر صنعته لك، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: **اللهم إئتني بأحب خلقك إليك يأكل معي فجاء علي**».

قلت: لعل هذا جاء من «معلى» ـ رحمه الله ـ فقد ضعفوه، وقد أحسن ابن حجر إذ قال: (لا أعرفه جيداً) لسان الميزان ١/٤٢، ولم أر المحقق علق بشيء غير العزو.

وترجم في ص ٥٢/ جـ للإمام ابن رستم فقال: (ومن حديثه ما حدثنا أحمد بن محمد القهستاني، قال: حدثنا... إلخ). وسكت عنه ص ٥٣، وعلق المحقق فقال في أثناء الهامش: «وقد وثقه ابن حبان، وقال: كان يخطيء، وهو ما أخذوه عليه حيث روى ما أخطأ في سنده ومتنه» اللسان (١/٥٧).

والذي يتبادر أن إبراهيم هذا ليس كما قصد العقيلي من ترجمته له في كتابه، فلم أجد ما يؤاخذ به عليه، والله أعلم.

وقيد العقيلي ترجمة الخراساني فقال في ص ٥٦/جـ ١: (كان يغلو في الإرجاء... إلخ). وسماه فقال: (إبراهيم بن طهمان الخرساني...) ثم ذكر أن سفيان كان ينكره.

قلت: لم أقف على دعوته للإرجاء، والمذكور عنه كما قال المحقق (لا خلاف على أن إبراهيم بن طهمان ثقة) ثم نقل توثيقه، وهو كما نقل.

ولعل الإمام العقيلي رأى تضعيفه؛ لكون إبراهيم من أهل الإرجاء.

قلت: هو ثقة، ولا أثر لإرجائه على روايته، فلم أجد في روايته خللاً، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/١/١٠٧، وابن حبان وثقه كما في «مشاهير علماء الأمصار» ص ١٩٩، وسواهما، وهم كثير، فتنبه.

وذكر المصنف في ترجمة أبي هارون الغنوي ص ٥٨/جـ ١: (حدثنا محمد بن منصور القهستاني، قال: حدثنا عبدالله بن الحارث شعيب بن حرب، قال: سمعت شعبة يقول: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من

أن أقول: حدثنا أبو هارون الغنوي).

قلت: الغنوي وثقه كبار أئمة الجرح والتعديل، ولم أر علة لتفرد شعبة بما قاله عنه في روايته، وكأنه لا يقبل روايته ولم يبين سبب تركه له، ولم أر العقيلي عالج المسألة فجمع ما قيل فيه، والاقتصار على كلام شعبة له مكانته، فشعبة إمام حجة، لكن خالفه غيره كثيرون، فليت العقيلي رمى إلى هذا، فالغنوي وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، وابن سعد، والفلاس، والعجلي، وابن المديني، والفسوي، وابن حبان، وابن شاهين، على ما في لسان الميزان (١/ ٨٤) هامش ص ٥٨، وهو صحيح.

وترجم المصنف في ص ٦١ جـ ١ لإبراهيم بن محمد بن الحارث التيمي المدني فقال: (وحدثني آدم بن موسى قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري قال: إبراهيم بن محمد بن الحارث التيمي لم يثبت حديثه، روى عنه موسى بن عبيدة ضعف لذلك.. إلخ).

قلت الضعف ليس لذات ابن الحارث المدني، لكنه كما فسره البخاري، لكني مع هذا أتوقف.

وفي ص ٦٦/جـ ١ ترجم المصنف لابن المهاجر الكوفي فقال: (حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا صالح بن أحمد، قال: حدثنا علي قال: قلت: إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة، قال: إبراهيم بن المهاجر لم يكن بالقوي).

و(حدثنا محمد قال: حدثنا صالح عن علي قال: سئل يحيى بن سعيد عن إبراهيم بن المهاجر وأبي يحيى القتات فضعفهما... إلخ) ص ٦٧.

قلت: أحسن العقيلي طرحه المتوازي عن ابن المهاجر.

١ ـ فقد أورد عن يحيى بن معين أن إبراهيم ضعيف.

٢ ـ ونسب عن يحيى بن سعيد أنه ضعيف كذلك.

٣ ـ ونسب عن أحمد بن حنبل أنه قال عنه: كذاب، وكذا أورد عن عبدالرحمن بن مهدي إنكار تضعيف.

وأورد عن عبدالرحمن بن مهدي إنكار تضعيف يحيى بن معين لابن المهاجر قائلاً: (سبحان الله أيش ذا) وذكر عن سفيان أن ابن المهاجر لا بأس به، وطريقة العقيلي هذه حسنة جدًّا وتقتضيها الأمانة والورع.

وأفاد المحقق ـ وهو صحيح ـ أن الإمام مسلم أخرج له وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة... إلخ هامش ص ٦٦/٦٧.

قلت: وابن المهاجر ـ رحمه الله تعالى ـ في روايته تفصيل حسب علمي:

الأول: هو ثقة إذا لم ينفرد بالرواية.

الثاني: يبحث في روايته عن الثقات، فإن صح أنها مقلوبة وإلا فهي صحيحة.

الثالث: قال أحمد مرة: كذا.. وكذا كما عند العقيلي ومرة قال: لا بأس به.

قلت: والظاهر لي الأخذ بالأخير من قوله، لأن الأصل اعتبارها بناءً على الأصل من براءة الذمة، وسلامة القول جرحاً وتعديلاً.

وفي ص ٧٨/جـ ١ قال المصنف: (إسماعيل بن زكريا الخلفاني أبو زياد... إلخ). قلت: لا بأس به، فقد ظهر أمره بالاتفاق على الإخراج له عند الستة.

وكذا في ص ٧٨/جـ ١ نفسها قال العقيلي: (إسماعيل بن سميع الحنفي كوفي) وذكر نسبته إلى جرير أنه قال: كتب حديث إسماعيل بن سميع فقيل لي إنه يرى رأي الخوارج فتركته).

قلت: أرجو أن يكون ثقة، فقد وثقه قوم كثيرون، كما في التهذيب (٢٩٧/١)، وابن حبان (٤٤/٦) هامش ص ٧٨ .

وفي ص ٨٠/جـ ١/ترجم المصنف لإسماعيل بن حماد بن أبي سليمان قال: (حديثه غير محفوظ ويحكيه عن مجهول كوفي). قلت: هو مثل الخلفاني، وكأن العقيلي يشير إلى تضعيفه، ولم أر جارحاً له، والله أعلم.

وجاء في ص ٧٨/جـ ١ قال المصنف: (إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس المديني) ثم قال من كلام تمامه: (وحدثني أسامة الرقاق بصري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس يسوى فلساً). وضعفه يحيى ص ٨٧ بلفظها.

قلت: والمحَقَّق ـ حسب علمي به وبما همشه المحقق ـ أن سبب ضعفه جاء حينما كان صغير السن، فأخذوا عليه ما أخذوا، وقد أخرج له الإمامان: البخاري ومسلم، وابن حجر قد بين سبب ضعفه بعلة لعلها قريبة من الصواب فعد هناك (٣١٢/١).

وكذا في ص ٧٨ نفسها قال العقيلي: (إسماعيل بن عبدالرحمن السدي) ونسب العقيلي عن محمد بن عيسى إلى قوله: (إن بالكوفة كذابين. . . والسدي).

قلت: أقرب حاله الثقة، وثقه كثيرون، وكون السدي ضعيفاً بعلة المناولة للحديث لا يقوم هنا؛ لإمكان التصحيح بغير هذا الطريق، وقد أخرج له مسلم والأربعة، ووثقه ابن حبان والعجلي، كذا جاء في الهامش، وهو صواب، وانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣٦١/١/١)، والثقات لابن حبان (٢٠/٤)، والعجلي (ل ٦أ)، والتهذيب (٣١٤/١).

وفي ص ٨٨ من الجزء الأول قال المصنف قولاً علميًّاً منصفاً، قال عن ابن عياش: (إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب، وأخطأ). وأورد بالسند عن يحيى بن معين أنه قال: (كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام وما روى عن غيرهم يخلط فيه).

ثم أورد عدة عبارات أئمة عنه لعلها تدور حول هذا.

قلت: هذا الصواب في حق هذا الإمام ابن عياش ص/٨٩/٩٠/٩١.

قلت: وثقه آخرون على سبيل التفصيل.

وأورد ـ رحمه الله تعالى ـ في ص ١٠٦/جـ ١ قال: (أسماء بن الحكم الفزاري) وكأنه يورده على سبيل التضعيف، ولم أر ما يوجب ذلك حسب اطلاعي.

وكذا الحال في ص ١٠٨ جـ ١ فهو يترجم للإمام الطائي قال: (أيوب بن عائذ الطائي) وفي آخر الرواية وردت «صدوق».

قلت: هو فوق هذه الدرجة، فلم أجد ما يعيبه، والله أعلم.

وفي ص ١١٩ جـ ١ ترجم للإمام: أسباط بن محمد القرشي، قال عنه: (ربما يهم في شيء). ثم أورد حوله في ص ١١٩/١٢٠. قلت: قوله (ربما) جميلة فهي طريق علمي جيد، قلت: وثقه كثيرون، ولعله في روايته يحتاج إلى نظر ذي تفصيل، ولست أذهب إلى تضعيفه، فلم أجد ما يوجب ذلك، فقد نقل ابن حجر في تهذيبه (١/٢١١) عن ابن سعد قوله: «كان ثقة صدوقاً» الهامش، وهو صحيح.

وفي ص ١٢٤ تحدث عن ابن عبدالله الربعي أبو الجوزاء وكأنه يرمز لتضعيفه، قلت: ليس كذلك، فقد أخرج له أصحاب الكتب الستة، ولم أجد ما يعيب روايته بعيب ظاهر.

وفي ص ١٢٨/جـ ١ قال: (أمية بن خالد القيسي بصري) وفي آخر الكلام قال: (إنما كان يحدث منَ حفظه لا يخرج كتاباً). ينسبه عمن قال فيه، قلت: ثم ماذا. . وأمره يحتاج استقصاء، ولم أر لأحمد تفسيراً لقوله فيه.

وترجم المصنف لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري في ص ١٥٧/جـ ١، وكأنه يرمز إلى ضعفه، قلت: لم أجد شيئاً يوجب هذا، حتى قال ابن عدي: (روى عنه الأئمة)، وقال: (وأحاديثه عندي مستقيمة، وهو صدوق، وأرجو ألا يكون به بأس). قلت: قوله (وأرجو ألا يكون به بأس) هو في مكانه، ونقل المحقق لكلام ابن عدي وجيه.

وقول ابن حبان: (ثقة يخطىء) كما في التهذيب (١/٤٣٢) لم أقف على علة مفسرة للخطأ حسب نظري، وليت المحقق عالج هذا، مادام قد أخرج القول فيه، فلعل لابن حبان سبباً واضحاً لتخطيئه لم أقف عليه.

لكن كيف أخرج له أصحاب الستة، والإمام العقيلي لابد أن يكون نظر هذا؟

وإيراد المصنف لبعض رواياته يحتاج إلى فذلكة تفصيلية مع الاستقصاء لراو جيد مثل هذا.

وأورد العقيلي في ص ١٦٣/جـ ١ عن ابن المختار قال: (حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري قال: بختري بن المختار عن أبي بردة، وأبي بكر بن أبي موسى، قال البخاري: يخالف في حديثه). قلت: لعله أراد: (يخالف الثقات). وقد نظرتُ هذا فلم أجسر على تضعيفه متابعة للإمام العقيلي، فقد وثقه ابن المديني وسواه خلق من الإعلام. قلت: يعرف بالمختار العبدي، أخرج له الإمام مسلم، ولم أجد عليه مأخذاً بيناً، وهذا سبب استغرابي تصنيفه في الضعفاء.

وفي ص ١٧٤ /جـ ١ ترجم لثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم، وقال: كأن «معتمر» يحدث عنه يعني يرتضيه، ثم قال في الآخر بعد حديث الحرير: «يروى بغير هذا الإسناد بأسانيد صالحة»، فكأنه يرمي إلى تضعيف روايته، لكن الذي آخذه على المحقق نقله لكلام ابن حبان دون توجيه قال في الهامش: (قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، وكان الغالب على حديثه الوهم، فلا يحتج به إذا انفرد).

قلت: الغالب على حديثه الوهم صحيح، وليس في هذا إرادة منه حسب التتبع لروايته، وصلاحه، وتقواه، ويشفع لابن حبان قوله: «فلا يحتج به إذا انفرد».

وفي ص ١٧٥ / جـ١: (ثابت بن عجلان، حدثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن ثابت بن عجلان، قال: كان يكون بالباب والأبواب، قلت: هو ثقة؟ فسكت، كأنه عرض في أمره). وكذا ص ١٧٦ قلت: أقرب حالته ثقة، فلم أقف على مغمز واضح، وأذهب مذهب الذهبي في هذا كما هو في (ميزان الاعتدال) ١ /٦٥ فعد إليه بتوسع.

وفي ص ١٣٢ /جـ ١ قال العقيلي: (أزهر بن سعد السمان بصري)، وكأنه يورده في كتابه للرمز لضعفه، قلت: لم أجد ـ بعد النظر لهذا الإيراد ـ موجباً بيناً. ومثله جاء في ص ١٤٣ /جـ ١ قال: (بشر بن السري هو في الحديث مستقيم).

قلت: لا أدري كيف حصل هذا فهو أورده في كتابه على أنه ضعيف، ومن ثم يورد: (هو في الحديث مستقيم) أي في الرواية.

لكن لعله أراد أنه جهمي، إن كان هذا فلا يُشار إلى جهميته، وقد رجع عنها، وقد أحسن المهمش إذ ذكر هذا نسبة إلى الذهبي (١ /٣١٨).

فلا يجب من المطلع على مثله الحكم عليه بالضعف، فتنبه، وقد أخرج له الستة، فما معنى هذا؟

وفي ص ١٥٤/جـ ١ ترجم لابن مرار، ولم يفصل، وكذا فعل المحقق، والصواب التفصيل فما كان قبل الاختلاط يختلف عنه بعده، والله أعلم.

وفي ص ١٧٨/١٧٩ جـ ١ ترجم للإمام ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي بسنده فقال ينسبه: هو قدري، ونسب عن وكيع: (كان ثور صحيح الحديث). وذكر عن الأوزاعي (أنه قدري . . . إلخ).

قلت: لم أقف - حسب النقل - على أنه دعا إلى هذا، فيبقى أمره على الأصل بقبول روايته، قال البخاري: (كان ثور من أئمتهم)، (١/٢/١٨١). ووثقه ابن معين ومحمد بن إسحاق، والعجلي. وأخرج له البخاري في صحيحه، وكذا ابن حبان، والأربعة في سننهم، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، الهامش، وهذا صواب.

والعقيلي هنا لم يبين علة بينة غير كونه قدريًّا وليست علة مادام لم يدع إليها.

ولو احتاط العقيلي فقال: هو ثقة إلا أنه قدري كان حسناً، وفي الجملة لست أرى إثباته في الكتاب.

وترجم المصنف بسنده للإمام جعفر بن برقان الجزري فقال في ترجمة سبب ضعفه ص ١٨٤/جـ ١: (ضعيف في روايته عن الزهري). قلت: هذا عمل تفصيلي جيد فيه براءة للذمة نحو هذا الراوي الكبير، فقد وثقه كثيرون في غير روايته عن الإمام الزهري.

وتــرجـم في ص ١٨٩/جـ ١ للضُّبعي قال: (جعفــر بن سليمان الصبعي بصري) وقال ينسبه: (وكان جعفر ينسب إلى رفض. . . إلخ).
قلت: جاء في الهامش: (أخرج له مسلم، روى له الأربعة في سننهم) وعد إلى كتاب (الثقات) لابن حبان فهو مهم ما جاء في (٦/ ١٤٠).

وفي ص ١٩٨/جـ ١ ترجم للإمام الأزدي: جرير بن حازم أبو النفر الأزدي البصري.
قلت: لم أجد ـ حسب علمي ـ مسوغاً لاعتباره من جملة الضعفاء.
وكذا الأمر بالنسبة للإمام جرير بن عبدالحميد الضبي فهو ثقة ص ٢٠٠/جـ ١.

وكذا الحال ما جاء في ص ٢٢٨/جـ ١ في ترجمة الإمام البغوي، وثقه أحمد بن حنبل، وهو معدود ـ حسب علمي ـ من الكبار.
وقد علل العقيلي التضعيف فقال: (ولا يتابع الحسن بن سوار على هذا الحديث، وقد حدث أحمد بن منيع وغيره عن الحسن بن سوار هذا، عن الليث بن سعد وغيره أحاديث مستقيمة، وأما هذا الحديث فهو منكر)، يرمـز إلى الحـديث من رواية عبـدالله بن حنظلة بن الراهب (قال: رأيت رسـول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يطوف بالبيت على ناقة لا ضرب ولا طرد، ولا إليك إليك).
وقـال بتفصيل علمي جيد ينسبـه إلى أحمد بن حنبل: (أما الشيخ فثقة، وأما الحديث فمنكر).

وفي ص ٢٥٠/جـ ١ ترجم للإمام ذكوان فقال: (حسين بن ذكوان المعلم بصري مضـطرب الحـديث). ونسب إلى أبي بكـر بن خلاد قال: سمعت يحيى وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: فيه اضطراب.

قلت له بسبب حديث: (أن رجلاً تزوج امرأة على عمتها) قلت: هو ثقة، وليس هذا بجارح والله أعلم.

وانـظر الآخر ص ٣٥١/جـ ١: حسين بن واقد أبو علي المروزي قاضي مرو.

وكذا كما ص ٢٥٥/جـ ١ فهو مثله.

وكذا الإمام الحكم بن أبان العدني، كما في ص ٢٥٥.

وكذا الإمام حميد بن قيس المكي كما في ص ٢٦٥/جـ ١، وهو عندي ذو درجة عالية، ولا أدري كيف صار ضعيفاً.

وكذا الإمام حميد بن زاذويه الطويل بصري كما في ص ٢٦٦/جـ ١ فعد إليه.

وكذا ما جاء في ص ٢٦٨/جـ ١ عن الإمام حميد بن الأسود قلت: حسب اطـلاعي فلم أجـد جرحـاً بينـاً، ولا أدري كيف كان في عداد الضعفـاء، جاء في الهـامش وهـو صحيح: (وقـد أخـرج له البخـاري، والأربعة، وروى عنه عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالله بن المبارك، ومسدد).

وكذا ما جاء في ص ٢٧٠/جـ ١ فقد أورد حرمي بن عمارة بن أبي حفصة على أنه من الضعفاء، وليس كذلك.

وكذا ما جاء في ص ٢٧٢/جـ ١ في ذكره للإمام الضرير حفص بن عمر أبو عمر الضرير، قلت: لعله أثبته هنا لقول يحيى بن معين حينما سأله أحمد بن محمد الحضرمي عن حفص بن عمر الضرير فقال يحيى: لا يرضى.

قلت: لعله عن سند فقط، ولهذا قال العقيلي: «لا يتابع عليه من حديث حماد عن عطاء بن السائب. . . إلخ». ذكر هذا بعد حديث: (أن امـرأة سألت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ظهور الحيض فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «خذي مسكة» فقالت: أصنع بها ماذا؟ فاستحى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقالت عائشة: تعالي أخبرك، أمريها على مخرج الدم».

قلت: أيقضى عليه بهذا؟ فلاحظ مثل هذا.

ومثل هذا ـ فيما وقفت ـ حال ابن شداد قال عنه في ص ٢٩٤ جـ ١: (حرب بن شداد حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: كان يحيى لا يحدث عن حرب بن شداد، وكان عبدالرحمن يحدث عنه).

ولم يبن العقيلي ـ رحمه الله ـ فقط أن ابن معين لا يحدث عن شداد، وابن مهدي يحدث عنه فكان ماذا؟ وقد أخرج له الشيخان، والأربعة، وذكر في الهامش قال: حرب بن شداد اليشكري ثقة، قلت: هو الصواب.

وكذا الحال بالنسبة لحرب بن ميمون الأنصاري أبو الخطاب، ص ٢٩٤/جـ ١.

وكـذا حال الإمـام (حـوشب بن عقيل أبـو دحية) بصري ص ٢٩٨/جـ ١، وثقه وروى عنه كثيرون.

وكـذا حال الإمام (حماد بن أبي سليمان) قال المصنف: (واسم أبي سليمان مسلم، مولى أبي مسلم الأشعري كوفي). قلت: ثقة، وروى عنه كثيرون، ولم أجد تفسيراً بيناً للقول بأنه غير ثقة، ص ٣٠١/جـ ١.

وكـذا حال الإمـام الكبـير: (حصـين بن عبـدالرحمن السلمي أبو الهذيل) قال: (كوفي) ص ٣١٤/جـ ١ فقد وثقه كثيرون ذوو اعتبار عظيم، وروى له الستة، ولم أقف على جرح بين، وقول العقيلي: «اختلط» و«كان

قد نسي» لا يمنع كونه ثقة قبل ذلك.

وانظر ما جاء في ص ٣٢١/جـ ١ عن الإمام جرير بن عثمان الرحبي الحمصي فقد كان ثقة ثبتاً في الرواية جيد الذهن، وكونه مبتدعاً لم أقرأ دعوته إليها.

وهكذا ما تم به ختم الجزء الأول من كتاب الضعفاء الكبير ص ٣٢٢ عن: (حرملة بن يحيى المصري).

وقول العقيلي: (حدثنا الهيثم بن خلف قال حدثنا عباس بن محمد قال: سمعت يحيى يقول: شيخ بمصر يقال له: حرملة فكان من أعلم الناس بابن وهب، فذكر عنه أشياء سمجة).

قلت: ليس هذا بجرح بيِّن، والسماجة عادة تكون في الأخلاق الأدبية، لكنها لا تجرح عدالة الراوي، فقد تكون مزاحاً، أو دعابة دائمة فيها تبذل، وقد تكون طبعاً، لكنها لا تحيل الرجل ضعيفاً، والله أعلم.

وجاء في ص ٤/جـ ٢ قال: (خالد بن مهران أبو المنازل الحذاء)، بصري، وأورد فيه غمزاً على لسان شعبة بن الحجاج: (عليك بحجاج بن أرطأة، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم عليَّ عند البصريين في خالد وهشام).

قلت: سمي بالحذاء لأنه كان يجلس عند الحذائين، ولم يكن صانعاً لها، ولم أقف على من جرحه بشيء بيِّن، وقد أجمع على أنه ثقة ثبت، وقد توافد الناس عليه في البصرة يطلبون عليه العلم، رحمه الله تعالى.

وجاء في ص ٥/جـ ٢ في ذكر الهذلي قال: (خالد بن رباح الهذلي) بصري، ثم قال: (قال يحيى القطان: كان ثبتاً، صاحب عربية فأفسدوه بالقدر).

قلت: هل فسدت روايته بهذا؟ لا أدري؛ لكنه ثقة، وثقه كثيرون، وروى له مسلم وسواه، وقال في الهامش: (والأربعة).

وجاء في ص ٩/جـ ٢ في ترجمة الخرساني قال: (خالد بن عبدالرحمن الخرساني في حفظه شيء). ثم روايته أوردها في ص ٩/ ١٠.

قلت: أقرب حالاته أنه لم يقع الخطأ منه فيما أورده العقيلي، وهمش المحقق نقلاً عن الذهبي قال: «ذكر العقيلي له حديثاً معللاً، روي على وجوه، لعل الخطأ من غيره»، والذي كنت أكرر القول حوله هو أنه من مقتضيات العدل، والأمانة تدقيق النظر بعمق، وسعة خلفية قوية جدًّاً حتى في بحث العلل، لأن بعضها قد يكون غير صحيح، أو أنه قد حصل لذهول، أو تشابه أو نسيان، أو سير على قاعدة معينة لا تتفق مع الأصول الصحيحة للجرح والتعديل، وهذا إلى جانب ما تقدم لابد فيه من الصبر الطويل على البحث، والفهم الواسع.

وفي ص ١٥/جـ ١ أورد العقيلي ترجمة للقطواني قال: (خالد بن مخلد القطواني) كوفي، ثم قال: يترجم له علة ضعفه: (حدثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن خالد بن مخلد القطواني فقال: له أحاديث مناكير).

قلت: قد يكون له هذا، لكن أين صحة العلة بما قيل أنه حديث منكر؟ وقد كفى الذهبي الأمر فصوبها: الميزان (١/ ٦٤٠)، وقد أخرج له البخاري ومسلم، ووثقه ابن حبان والعجلي، وابن شاهين.

وكتاب الضعفاء هذا يكاد يكون مليئاً بمثل هذا لكن كما أشرنا من قبل لعله حصل بسبب ذهول أو تشابه، أو نسيان.

أو لعله قد حصل بسبب اعتبار علة لا يقوم بها جرح معتبر، فرحم الله تعالى هفوتنا، وقدَّس روحه، إنه جواد كريم.

وفي ص ٢٢/جـ ٢ ترجم لابن خليفة الأشجعي قال: (خلف بن خليفة الأشجعي، مولى لهم واسطي)، وذكره في الضعفاء؛ لأنه ـ كما أورد عن عبدالله بن أحمد بن حنبل ـ تغير بآخره، وجاء في آخر رواية الترجمة: (فتكلم بكلام خفي، وجعلت لا أفهم فتركته، ولم أكتب عنه شيئاً)، وهو صدوق قبل ذلك، وقال أبو حاتم، وابن معين: صدوق.

وأورد في كتابه ترجمة للإمام خلاس بن عمرو في ص ٢٨/٢٩/جـ ٢ قال: (خلاس بن عمرو) ثم أورد ما أورد قال: (حدثنا عبدالله بن أحمد، قال أبي: كان يحيى لا يحدث عن قتادة، عن خلاس عن علي شيئاً، يعني كأنه لم يسمع منه).

وأورد: (عن شعبة، قال: قال لي أيوب: لا ترو عن خلاس، فإنه صحفي، ثم قال: إني أراه صحفيًّا).

قلت: هو ثقة، وأشار في الهامش إلى توثيق الإمام أحمد، وأبي داود، وابن معين، والعجلي، قلت: وهو صحيح.

ومثله ما جاء في ص ٣١/جـ ٢ عن الجزري قال: (خصيف الجزري) قلت: هو ثقة.

وكذا ما ورد في ص ٣٥/جـ ٢ عن داود بن حصين. قال: مدني، قلت: هو ثقة.

وكذا ما جاء في ص ٥٩/جـ ٢ عن الإمام (روح بن جناح) وعلل العقيلي سبب الضعف، قلت: لا يتابع على روايته في قصة البيت المعمور، لكنه أثبت بنفسه في ص ٦٠ أن له رواية من غير هذا الوجه أي (من حديث الزهري إلا عن روح بن جناح هذا) لكن ما سبب هذا؟

قلت: ابن جناح ثقة.

وكذا ما جاء في ص ٧٤/جـ ٢ عن زيد بن أبي أنيسة. قلت: هو ثقة.

وجاء في ص ٩٧/جـ ٢ قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: (زفر بن الهذيل) كوفي صاحب رأي، وعلل قال: (حدثنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: ما سمعت عبدالرحمن يحدث عن زفر بن الهذيل شيئاً قط).

ثم أورد في ص ٩٨ أن الثوري أعرض بوجهه لما ترحم علي بشر بن السري.

قلت: لعل هذه الرواية ـ إن صحت ـ فلها تأويل، والذي عليه الأمر عند ابن معين، وابن حبان، وقال كما في الهامش: (كان متقناً حافظاً)، وقال الذهبي: صدوق.

وقال ابن العماد في الشذرات (٢٤٣/١): (كان ثقة في الحديث موصوفاً بالعبادة) ص ٩٧.

قلت: فعلى هذا يكون ماذا؟

ثم إنه لم تتضح في حاله نازلة تجرحه ببيان.

وأورد المصنف في ص ١٠٥/جـ ٢ قال: (سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد الأزدي بصري)، وفي ص ١٠٦ قال: (حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: سألت يحيى بن معين عن سعيد بن زيد، فقال: ضعيف).

ومنها ذكر: (حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري يقول: سعيد بن زون بصري عن أنس لا يتابع على حديثه).

وقال في الهامش كلاماً متناقضاً مع ما ذكره العقيلي، ولعل المحقق حينما نقل توثيق ابن معين، والرواية عنه من الكبار لم يفطن إلى سبب كونه ثقة من جهة، وكونه ضعيفاً من جهة أخرى، ولازم مثل هذا التفصيل إن

وقف عليه، وقد بينه المصنف كما في ص ١٠٦، فالمقصود أن سعيد بن زيد ثقة، إلا أن السند في الحديث عن أنس بن مالك عنه لا يثبت، وقد أشار العقيلي إلى الحديث بسنده ومتنه، ثم حكم على سنده في آخره.

وفي ص ١٠٩/جـ ٢ قال المصنف: (سعيد بن سليمان الواسطي) ثم ذكر علة ضعفه، ولعلها بسبب فتنة القول بخلق القرآن... إلخ.

قلت: هو ثقة، وليس بمحيله مثل هذا إلى الضعف أعني الفتنة.

ولم يشأ المحقق معالجتها، وهي بينة، وكونه ثقة هو الصواب ـ إن شاءالله تعالى ـ.

وخذ ما جاء في ص ١١٠/جـ ٢ عن (سعيد بن كثيربن غفير).

قلت: هو ثقة.

وكذا ما ورد في ص ١١٧/جـ ٢: (سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري) قال: (أخو يحيى بن سعيد).

قلت: هو كما قال أخو يحيى، لكن كونه ضعيفاً لم أجده كذلك من وجه بيِّن يحكم به عليه هنا، ومثل هذا يحصل كثيراً، وقد ضعفه المصنف ولم يعلل.

وفي ص ١١٩/جـ ٢ قال المصنف: (سعد بن طارق الأشجعي أبو مالك) ثم أورد بعد السند: (فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد، فأمسك عن الرواية عنه، يعني: أبا مالك) إلخ. ثم قال: (ولا يتابع عليه) أي حديث: «القنوت». قلت: لكن لعله طريق آخر، ثم إن الأشجعي وثقه كثيرون، وللمصنف العذر في إيراده هنا لكن لعله رأى سبيلاً واحداً ولم ير غيره، والأولى النظر، ثم الموازنة بعد ذلك.

واقرأ ما جاء في ص ١٢٤/جـ ٢ : (سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر) ثم قال يسنده: (ابن نمير رجل صالح) قاله سفيان لما سئل عنه، وأورد: (أخبرني حجاج قال: كان أبو خالد الأحمر يأخذ كتابي عن الليث، وأراني حجاج علامته، فيسأل عنها ابن عيينة لم يسمع منها شيئاً فعرضها عليه).

قلت: وماذا يكون إذا كان ثقة، وسوابقه ناهضة على صدقه؟ فالرجل وثقه كثيرون. وقد أجاد المحقق في بيان سند النص الذي في سنده أبو خالد هذا كما في ص ١٢٤/١٢٥، لكنه لم يعالج صحته من ضعفه، وهذا مما يُؤخذ على المحقق.

قلت: وليس السبب في نظر الحديث هذا الراوي، لكنه من علة أخرى في رجال السند، فتنبه لهذا.

وكذا ما جاء في ص ١٣٢/جـ ٢ قال: (سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي) ثم أورد بما يفهم منه ضعفه.

قلت: هو ثقة.

وجاء في ص ١٣٨/جـ ٢ قال: (سليمان بن أبي كريمة، عن هشام بن حسان يحدث بمناكير، ولا يتابع على كثير من حديثه).

قلت: صحيح، وهي عبارة علمية، أجود من عبارة الذهبي إذ نسب إليه المحقق قوله: (عامة أحاديثه مناكير) ٢/٢٢١.

وجاء في ص ١٤٧/جـ ٢ : (سلمة بن بنيط الأشجعي)، ثم قال عبارة علمية تعني التفصيل: (حدثنا جعفر بن محمد السوسي، قال: حدثنا يزيد بن أخزم، قال: سمعت البخاري قال: سلمة بن نبيط الأشجعي يقال إنه كان اختلط في آخر عمره).

فلاحظ صيغة التمريض: (يقال)، ولاحظ كيف أوردها المصنف في

سياق سبب الضعف، ولا أدري كيف جزم الذهبي بأن البخاري قال هكذا: (اختط بآخره) الميزان ٢/١٩٣، ولم أر المحقق ناقش هذا، وهو مهم في ميزان الرجال جرحاً وتعديلاً.

وفي ص ١٥٥/جـ ٢: (سهيل بن ذكوان السمان، وهو ابن أبي صالح) ثم أورد ما يدل على ضعفه من قول ابن المديني: (قال سمعت يحيى، وسئل عن سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عمرو، فقال: محمد أعلى منه).

ثم في ص ١٥٦: (وفيه لين)، (ليس حديثهما بالحجة)، (لم يكن له بسهيل علم) يعني ابن القطان.

قلت: لم يرد بيان الحجة في الضعف، وكون الإمام يحيى بن سعيد القطان قال: (لم يكن له بسهيل علم) لأنه لم يكن قد جالسه، وإنما جالس محمد بن عجلان، فليس في هذا جرح.

قلت: هو ثقة.

وفي ص ١٦٢/جـ ٢: (سلام بن سوار، عن مسلمة بن الصلت، عن الزهري، ولا أصل له من حديث الزهري).

قلت: صحيح حسب المتابعة.

قلت أيضاً: قول المصنف ـ رحمه الله ـ: (ولا أصل له من حديث الزهري) يعني: حديث (رمضان، أوله رحمة، ووسطه مغفرة، وآخره عتق من النار) كما هو في هذا المعنى، ويلاحظ دقة العبارة من غير طريق الزهري.

وفي ص ١٦٦/جـ ٢: (سلم بن قتيبة أبو قتيبة الباهلي بصري)، ثم أورد بعد السند: (قال: ليس أبو قتيبة من الجهال التي تحمل المحامل). أورد

هذا القول عن يحيى بن سعيد القطان، لبيان ضعف الباهلي.

قلت: الحديث المراد به (أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ صلى في نعليه).

قلت: لعل ضعف هذا النص بهذا السند جاء من غير (سلم) هذا.

وفي ص ١٧٣/جـ ٢: (سيف بن سليمان، ويقال: ابن أبي سليمان، ثم أورد بيان ضعفه من غير ناهض).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ١٨٤/جـ ٢: (شجاع بن الوليد أبو بدر السكوني).

قلت: أقرب حالاته ـ حسب نظري ـ أنه ثقة، وليس له مكان في كتاب (الضعفاء).

وجاء في ص ١٨٤/جـ ٢: (شجاع بن الوليد أبو بدر السكوني).

قلت: هو ثقة، وصحيح ما ذكره المحقق هو نفسه.

وفيها ص ١٨٤/جـ ٢: (شعبة مولى ابن عباس).

أورد المصنف أن مالك بن أنس قال: ليس بثقة، ولست أدري علة مالك هل هي الإرسال؟ أم الانقطاع؟ أم التدليس؟ وهذا بعيد.

وأورد المصنف عن أحمد بن حنبل أنه قال: (ما أرى به بأساً). ثم أورد عن مالك قولاً آخر.

قلت: لعله سيىء الحفظ فيما يرويه، لكنه ينظر فيما يأتي عنه فإن عضد وإلا فعلى صفته من سوء الحفظ، ونسب المحقق في هامشه: (صدوق سيىء الحفظ).

قلت: هذا يوافق عرض العقيلي فيما أورده عن الإمامين مالك، وأحمد. وحال الوزن للرجال تقتضيه.

وجاء في ص ١٩١/جـ ٢ : (شبيب بن شيبة السعدي الخطيب)، قلت: على ما قال المصنف إلا أنه ذو دين وحذر، ـ رحمه الله تعالى ـ.

وجاء في ص ١٩٥/جـ٢ : (شبابة بن سوار المدائني).
قلت: هو ثقة، ولم أقف على أنه دعا إلى بدعة.
وفي ص ٢٠٣/جـ ٢ : (صالح بن رستم أبو عامر الخزاز) نسب العقيلي إلى ابن معين تضعيفه.
قلت: لم أقف على علة حسب نظري، وهو محدود.

وفي ص ٢٠٨/جـ ٢ : (صدقة بن يسار كوفي). ولم يورد المصنف سبباً بيناً لتضعيفه.
قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٢٢/جـ ٢ : (الضحاك بن مخلد أبو عاصم الشيباني).
قلت: هو ثقة، ولم أر ما ذكره المصنف يوجب ضعفاً، وقد أحسن المحقق إيراد ذكره (ص ٢٢٣).

وفي ص ٢٢٧/جـ ٢ : (طارق بن عبدالرحمن) ثم أورد الكلام في تضعيفه، ولست أدري الحجة، إلا أنه أشار إلى أنه لا يتابع على حديث: «اللهم أذقت أول قريش نكالاً، فأذق آخرهم نوالاً).
قلت: ليس على هذا النص أنوار النبوة.
قال في الهامش: (طارق بن عبدالرحمن البجلي).
قلت: صحيح، وهو ثقة.

وفي ص ٢٥١/جـ ٢ : (عبدالله بن ذكوان أبو الزناد).
قلت: لقد تعجبت من ذكره هنا، وهو الثقة المعتمد.

هل هو ذهـول؟ أم تشـابه؟ ومثله كيف يغيب عن البال لولا علة حصلت دون تنبه.

وفي ص ٢٥٩/جـ ٢: (عبـدالله بن سعيد بن أبي هند)، ثم ذكر العقيلي: (حـدثنا عبدالله بن أحمد قال: كتب إلي أبو بكر بن خلاد قال: سألت يحيى بن سعيد عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، قال: كان صالحاً يعرف وينكر).

قلت: فكان . . ماذا؟

قلت: هو ثقة.

وقريب منه ما جاء في ص ٢٦٥/جـ ٢: (عبدالله بن شقيق العقيلي).

وقريب منه ما جاء في ص ٢٦٦/جـ ٢: (عبدالله بن شبرمة).

وقريب منه ما جاء في ص ٢٦٧/جـ ٢: (عبدالله بن صالح العجلي المقري. وهو أقوى.

وقريب منه ما جاء في ص ٢٧٢/جـ ٢: (عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى الثقفي الطائي).

وفي ص ٢٧٤/جـ ٢: (عبدالله بن عبيدة) وذكر في الهامش أن ابن حبان ذكره في الثقات وفي المجروحين.

قلت: رحم الله تعالى الإمام ابن حبان، فقد يكرر الاسم مرتين، ويعطيه درجتين مختلفتين، وهذا حصل عنده كثير، وأنا أتوقف في هذا.

وفي ص ٢٩٢/جـ ٢: (عبدالله بن أبي لبيد مولى الأخنس).

قلت: لم أره دعا إلى بدعة، ووثقه غير واحد.

وأقوى منه ـ حسب نظري ـ ما جاء في ص ٣٠٨/جـ ٢ : (عبدالله بن معاذ الصنعاني).

وقريب منه ما جاء في ص ٣١١/جـ ٢ : (عبدالله بن نافع الصائغ المدني)، فصل فيه مالك.

قلت: هو ثقة.

وقريب منه ما جاء في ص ٣٢١/جـ ٢ : (عبدالرحمن بن إسحاق المدني القرشي).

ومثله ما جاء في ص ٣٣٤/جـ ٢ : (عبدالرحمن بن سليمان ابن الأصبهاني).

قلت: مع البدعة المغرقة بينهما ولا تضر الأول؛ لعدم دعوته إليها.

وأجل منهما ما جاء في ص ٣٣٧/جـ ٢ : (عبدالرحمن بن أبي ليلى).

وقريب من اللذين قبله ما جاء في ص ٣٣٩/جـ ٢ : (عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار).

وجاء في ص ٣٤١/جـ ٢ : (عبدالرحمن بن عبدالله أبو سعيد مولى بني هاشم).

قلت: والنسبة إليه بكثرة الخطأ هكذا تحتاج إلى واضح، ولم أقف عليه حسب فهمي.

وهكذا الحال كما في ص ٣٤٧/جـ ٢ : (عبدالرحمن المحاربي) فقد وثقه كثيرون، وأخذوا بروايته.

وابتدأ الجزء الثالث الذي بين يدي بعبدالرحمن، وتم في ص ٤٩٠ بـ : قرط.

جاء في ص ٤ /جـ ٣ قال: عبدالرحمن الأصم، حدثنا محمد بن

عيسى، قال: حدثنـا صالح بن أحمد، قال: حدثنا علي: سمعت يحيى يقول: كان عبدالرحمن الأصم صاحب قدر، قال علي: قلت ليحيى: كان يرى القدر؟ قال: كان بصريًّاً، وكان يكون بالمدائن.

قلت: أورده المصنف ـ رحمه الله ـ على أنه ضعيف، وعلل بعلة عامة وقع فيها كثيرون لا يكادون يحصون، فإن كان كذلك فليس هو بضعيف، وإن كان غير ذلك فلم أقف عليه حسب علمي. وسكت المحقق عن هذا ومحله التحقيق على هذه العبارة، وليس مجرد العزو، وذكر من ذكر أنه ثقة.

ومثله ما جاء في ص ٦/جـ ٣: (عبدالعزيز بن أبي رواد)، وأطال نظره في ص ٧/٨/٩/١٠ إلا أن الفرق بين هذا وذاك البدعة.

ومثله ما جاء في ص ١٠/جـ ٣: (عبدالعزيز بن أبي حازم) لكن لعله أقوى.

وقريب من الثاني ما جاء في ص ١١/جـ ٣: (عبدالعزيز بن المطلب عن الأعرج، ولا يتابع عليه) يعني حديث الرواية عن الأعرج، وقول العقيلي ينسبه إلى ابن مهدي أنه ما حدث عنه، ليس جرحاً، فليس مثل تركه.

قلت: وثقه كثيرون.

ومثله ما جاء في ص ١٤/جـ ٣: (عبدالعزيز بن حكيم الحضرمي)، وانظر كيف ذكر المصنف الإمام (عبدالعزيز بن مسلم القسملي) ص ١٧/جـ ٣، فهو ثقة، فلعله ذهول أو نحو هذا.

وجاء في ص ١٨/جـ ٣: (عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز بن مروان القرشي) ونسب عن ابن مسهر أنه قال: ضعيف.

قلت: لم أقف على سبب تضعيف أبي مسهر ولا أظنني أجد، والله أعلم.

قلت: هو ثقة.

وقد حقق توثيق المحقق إلا أنه ترك مسألة التضعيف هذه، وكان حقها البيان، أو ذكر عدم الوقوف عليها.

ومثله ما جاء في ص ٢٠/جـ٣: (عبدالعزيز بن محمد الدراوردي).

وجاء في ص ٣١/جـ ٣: (عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء) وكذا ص ٣٢.

قلت: هو ثقة.

ومثله ما جاء في ص ٥٥/جـ ١: (عبيدالواحد بن زياد أبو بشر العبدي).

قلت: هو ثقة.

وورد في ص ٧٥/جـ ٣: (عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي).

قلت: قد تناول المصنف حقيقته تناولاً تفصيليًّا، وليته فعل في كثير ممن ذكرهم، وحالهم كحال هذا الإمام، يقول: (حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا عقبة بن مكرم، قال: كان عبدالوهاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع).

قلت: هو قبل ذلك ثقة.

وورد في ص ٧٧/جـ ٣: (عبدالوهاب بن عطاء الخفاف)، ثم ذكر ينسبه قال: (ضعيف الحديث، مضطرب). وسكت.

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٨٦/جـ ٣: (عبدالجبار بن سعيد المساحقي، مديني، في حديثه مناكير، وما لا يتابع عليه).

قلت: لعل في حديثه اضطراباً، دون الأولى، فلم أقف عليه في

حديث (اقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم).

وورد في ص ٩٦/جـ ٣: (عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد أبو عبدالحميد مولى الأزد).

قلت: هو ثقة، وكونه مرجئاً، فلم أر من عابه على هذا بسبب دعوته، لكن كونه مرجئاً فهذا ذكروه عنه.

وورد في ص ٩٨/جـ ٣: (عبدالوارث بن سعيد التنوري البصري).

قلت: لم أر أنه دعا إلى القدر، بل هو ذو صلاح، ودين، وخلق، وسمت، وهو ثقة.

وورد في ص ١٠٧/١٠٨/١٠٩/١١٠/جـ ٣: (عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني).

قلت: أجمل ترجمته الإمام العيني جـ ١ في (العيني على البخاري) وترجم له كافة من ترجموا للرجال غالباً.

قلت: هو ثقة، ويبحث ما رواه بعد فقده البصر ـ إن صح هذا ـ ولم أره قد تشيع، والله أعلم.

وفي ص ١٢٣/جـ ٣ ترجم المصنف لأبي علي الحنفي قال: (عبيدالله بن عبدالمجيد أبو علي الحنفي) ثم أورد: (حدثنا أحمد بن محمود، قال: حدثنا عثمان بن سعيد، قال: قلت ليحيى: عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي أخو أبي بكر ما حاله؟ قال: ليس بشيء). ثم أورد حديثاً قال: لا يتابع عليه.

قلت: هو ثقة، ولم أجد في الرجل عيباً بيِّناً، وقال المحقق: «وله ترجمة في التاريخ الكبير ٣/١/٣٩١، ولم يورد به جرحاً». قلت: هذا ممن سكت عنهم البخاري، ولعله لم يقف على جرح فيه.

وفي ص ١٢٧/جـ ٣ ترجم للإمام عبيدالله العبسي قال: (عبيدالله بن موسى العبسي). وقد هالني قول المصنف ـ يغفر الله تعالى لي وله ـ: (مجهول بنقل الحديث، حديثه منكر، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به). قلت: يعني بهذا أي أن فيه نكارة.

قلت: عبيدالله ثقة، ولم أجد عذراً لمن ضعَّفه، وليس لمن قال بأنه تشيع حجة بينة، والحال حال ذمم، وأمانات.

وفي ص ١٥٩/جـ ٣ قال: (عمر بن رؤبة التغلبي) ونسب عن البخاري قوله: (فيه نظر).

قلت: (فيه نظر) عند البخاري لفظ جيد فيه تحفظ ولعل كونه «صالحاً» حسنة كما ذهب إليه أبو حاتم، وقوله: «وليس بحجة» قلت: إذا انفرد، وقول المصنف في حديث: «خيركم خيركم لأهله» فأما المتن فقد روي من غير هذا الوجه بإسناد جيد صحيح.

وفي ص ١٦٤/جـ ٣: (عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري) قال المصنف: ينسبه بالسند إلى يحيى، قال: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة، وأورد ما أورد ص ١٦٥.

قلت: طريقة العقيلي هنا حسنة، وهي نهج حميد وحكمه في ص ١٦٥ في آخر ما أورده من نص حكمه على ضعف «عمر» يحتاج إلى إيراد تعارض الأقوال فيه للحكم عليه.

قلت: لعل قول ابن عدي: «حسن الحديث لا بأس به» قريب من حاله يرحمه الله.

وجاء في ص ١٧٨/جـ ٣: (عمر بن أبي زائدة) ثم جاء: «كان يرى القدر» وكررها مرة ثانية. قلت: لم أقرأ أنه دعا إليه، وهو ثقة كما همشه

المحقق، إلا أنه لم يناقش مسألة البدعة في حقه.

وفي ص ٢٠٢/جـ ٣: (عمر بن زائدة) قال المصنف: (روى عنه عبدالملك بن مهران، وعبدالملك متروك).

قلت: قوله هذا ليس له عاضد يطرح «عثمان بن زائدة» فالسبب في وهن الرواية من غيره، ومثل هذا الذي يذكره المصنف بين نفسه بنفسه في حال وضوح قاعدة من قواعد الجرح في الرواة، فتنبه لها، فهي مهمة، وحاله حسنة جدًّا ـ رحمه الله ـ.

وفي ص ٢٢٢/جـ ٣: (عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٢٤/جـ ٣: (علي بن الجعد الجوهري).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٢٧/جـ ٣: (علي بن بذيمة) قال عنه: (كان رأساً في التشيع). ينسبه عن عبدالله بن أحمد بن حنبل.

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٣٥/جـ ٣: (علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح).

قلت: يعني علي بن المديني.

قلت: هو ثقة، ثقة.

وفي ص ٢٤٠/جـ ٣: (علي بن علي الرفاعي).

قلت: هو ثقة، وبدعته لم يكن داعية إليها.

وفي ص ٢٨٨/جـ ٣: (عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبدالله بن حنطب).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٩٢/جـ ٣: (عمرو بن مرزوق الباهلي أبو عثمان).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٩٧/جـ ٣: (عمران بن حطان) ثم قال: (وعن عائشة، ولا يتابع على حديثه، وكان يرى رأي الخوارج، ولا يتبين سماعه من عائشة.

قلت: هنا بين المصنف العلة بتحفظ بعدم التبين من السماع.

وذكره؛ لكونه يرى رأي الخوارج، وهذا ليس بعلة فتنبه، روى عنه كثيرون، ووثقه آخرون.

وفي ص ٣٠٥/جـ ٣: (عمران بن مسلم القصير أبو بكر).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٣١٧/جـ ٣: (عمير بن سعيد).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٣٣٤/جـ ٣: (عاصم بن كليب الجرمي).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٣٣٦/جـ ٣: (عاصم بن أبي النجود، وهو ابن بهدلة).

قلت: يعرف بها.

قلت: هو ثقة.

وكذا فيها: (عاصم بن سليمان الأحول).

وفي ص ٣٤١/جـ ٣: (العلاء بن عبدالرحمن مولى الحرقة).

قلت: وثقه كثيرون.

وكذا في ص ٣٤٦/جـ ٣: (العلاء بن الحارث)، وثقه كثيرون.

وفي ص ٣٥٠/جـ ٣: (عياض بن عبدالله الفهري) ثم قال: (حديثه غير محفوظ). وقال بسنده: (منكر الحديث).

قلت: لم أقف على بيان العلة، وقد أخرج له مسلم وغيره، ووثقه كثيرون.

وفي ص ٣٦٢/جـ ٣: (عباس بن عبدالرحمن، عن نافع بن جبير مجهول بالنقل، في إسناده نظر).

قلت: لم يتوسع المحقق في نظر حاله، وقول المصنف: (في إسناده نظر) صحيح، ولا أدري عن التي قبلها.

وفي ص ٣٧٣/جـ ٣: (عكرمة مولى ابن عباس، وكنيته أبو مجلد).

قلت: ثقة، ولم أقفْ على بيِّن قيل فيه بوجه صحيح، وهو من كبار التابعين، ترجم له كثيرون، ووثقوه.

وفي ص ٣٩٨/جـ ٣: (عطاء بن السائب الثقفي).

قلت: أورده هنا تضعيفاً لروايته، قال في ص ٣٩٨/٣٩٩: (يقال إنـه تغـير بآخـره، حدثنا أحمد بن علي الأبار. . .) إلى قوله: (ما حدثك عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان، وميسرة، وأبي البختري فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه). قلت: لا تعارض بين قوله: «يقال» وبين: «فاكتبه» فلعله تفسير للأول، ومفهوم مراد العقيلي أنه ثقة قبل الاختلاط.

وفي ص ٤٠٣/جـ ٣: (عطاء بن أبي ميمونة، وكان يرى القدر).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٩/جـ ٣: (عوف بن أبي جميلة الأعرابي).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٦٦/جـ ٣: (فليح بن سليمان).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٤٧٧/جـ ٣: (القاسم بن الفضل الحداني). وقال المصنف في آخـر الرواية: (فقال يحيى: شعبة لو علم أنه عن القاسم بن عوف لم

يحمله، قلت: لم؟ قال: إنه تركه، وقد رآه).

قلت: تركه ماذا؟ لعلها الرواية عنه. قلت: لم أقف على جرح بيِّن، والله تعالى أعلم.

وابتدأ الجزء الرابع بصفحة (٣) بـ: كثير، واختتم بصفحة (٤٦٦) بـ: يغنم، حرف الياء ثم في ص ٤٦٧، ثم اختتام هذا الجزء قال: (تم الكتاب وصلواته على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم.. إلخ).

وفي ص ٣/جـ ٤ قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: (كثير مولى ابن سمرة). وأورده هنا تضعيفاً له، وليس كذلك ـ حسب علمي ـ وقد علل التضعيف بالنسيان، قال ينسبه بسنده عن قتادة: (نسي).

قلت: ما يقاس على هذا سائر ما جاء عن طريقه فهو ثقة.

وفي ص ٢٠/جـ ٤ قال: (محمد بن إبراهيم التيمي).

قلت: هو ثقة، وهو في إسناد الحديث الصحيح عند البخاري: «إنما الأعمال بالنيات» ولم أجد فيه بيّناً.

وفي ص ٢٣/جـ ٤: (محمد بن إسحاق بن يسار). وأسند المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى هشام بن عروة بن عبدالله بن الزبير إلى أنه قال فيه: (كذاب). وأورد غير هذا أخف عن غير واحد.

قلت: كونه «كذاباً» فليس بصحيح، ولم يثبت في حقه ما يدل على هذا.

قلت: هو صدوق.

وفي ص ٤٣/جـ ٤: (محمد بن جحادة) نسب المصنف عن يحيى بن سعيد عن أبي عوانة قال: (كان محمد بن جحادة يغلو في التشيع).

قلت: لكنه موثوق الرواية، ولم أر فيها خللاً، فهو ثقة.

وفي ص ٨٥/جـ ٤: (محمد بن طلحة بن مصرف اليامي عن زبيدة وأبيه، وترجم القول فيه، والرواية في ص ٨٦/٨٧.

قلت: هو صدوق، والمحقق أجاد في هذا.

وفي ص ٨٨/جـ ٤: (محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ١٦٤/جـ ٤: (موسى بن نافع أبو شهاب الكبير). وأسند المصنف إلى عبارة: «أفسدوه علينا». قلت: وأين علة الضعف من هذا؟

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٠٥/جـ ٤: (مروان بن محمد الطاهري) ثم قال: (كان مرجئاً). بعد قوله ينسبه: (لا بأس به).

قلت: فكان ماذا؟

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٩٣/جـ ٤: (النضر بن شميل)، وأورد المصنف تعبير الرضا به يعني بقبوله عن وكيع.

قلت: هو ثقة، لكن كيف أورده هنا؟

وفي ص ٣٣٤/جـ ٤: (هشام بن حسان الفردوسي) ووقع عند المصنف أنه ضعيف، ولا أدري كيف تم هذا؟

ومن جانبي ـ حسب علمي ـ فلم أقف على علة علمية عنه أنه ضعيف.

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٣٥٢/جـ ٤: (الهيثم بن عدي) حكم بضعفه بإيراده هنا، وليس بذاك على وجه مطلق.

قلت: شأن هيثم هذا استقصاء ما يرويه من السنة لاستخلاص درجته، وإن وقع عنده فيما يرويه من الأخبار ما وقع فلا أظنه يعتمده، وجل أمره ـ رحمه الله ـ بعض الأخبار والآثار فيها وفيها، ومثل هذا يحصل فيه الحق وخلافه مما يحتاج إلى تمحيص دقيق.

وفي ص ٣٦٧/جـ ٤: (همام بن يحيى العوذي).

قال المحقق: «أخرج له الستة» قلت: صحيح.

وفي ص ٣٩١/جـ ٤: (يحيى بن أيوب أبو العباس المصري) جاء فيها: «فقال كذب».

قلت: هو ثقة، ولم أقف على جرح فيه بين.

وفي ص ٤٥١/جـ ٤: (يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الهمداني). ورد عدة «كنايات» يقال فيها: أبو إسحاق فقط ولازم التفصيل يستدعيه ميزان نقد الرواة على كل حال، ويقولون هذا للاختصار أو للشهرة، وهذا وجه الخطأ في مثل هذا، فلابد إذاً من البيان.

وهذا أورده المصنف على أنه ضعيف، وليس بذاك، وإيراده هنا لعله نسيان.

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٤٥٧/جـ ٤: (يونس بن أبي إسحاق السبيعي).

قال المحقق: «صدوق يهم قليلاً».

قلت: يهم لا من جهة ما صح عنه.

وفي ص ٤٦١/جـ ٤ : (يونس بن بكير)، قال المصنف : (وكان مرجئاً) ينسبه بسنده إلى الإمام يحيى ، وقد تلاحظ كثرة إيراد المصنف لمثل يقول: كان قدرياً، كان يتشيع . . . إلخ .

وهذا سبب وجيه لو كان الرجل داعية إلى البدعة .

قلت: ويونس هذا وهو ـ كما قال ابن معين ـ: صدوق، وهو في الهامش وأحال إلى الميزان، ميزان الاعتدال (٤/٤٧٧) .

قواعد الدارقطني

في الضعفاء والمتروكين



الدارقطني، هذه شهرته فلا يعرف إلا بها، سكن بغداد في حي من أحيائها لعله تغير اليوم لا أدري، يقال له: دارقطن، ولعله كان محلاً للقطن.

وهو الإمام الحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن دينار بن عبدالله.

يكنى بأبي الحسن، ويعرف بها أيضاً عند الخاصة، كما يعرف بالبغدادي عند بعضهم.

وقد نشأ نشأة صالحة، تقية، واعية، تمثل فيها العلم والوعي أيما تمثيل على وجه تربوي كريم، ولد سنة ست وثلاثمائة ٣٠٦هـ والله أعلم.

قال ابن الجوزي: (انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بأسماء الرجال، وعلل الحديث) المنتظم/٧/١٨٣.

وقال النيسابوري: (لم ير الدارقطني مثل نفسه). البداية والنهاية ١١/١٣٧. وترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٢/٣٦/٣٩ وسواهما، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ بين يدي كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، وجرى أمري على اقتناء كتابين محققين تحقيقاً مختصراً عن الكتاب نفسه، حقق الأول: محمد الصباغ، وحقق الثاني: صبحي السامرائي، وكانت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٤٠٠هـ بتحقيق الأول، وكانت أيضاً الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ للثاني، وجاء تحقيق الصباغ بمائتين وست وتسعين صفحة ٢٩٦ صفحة، وجاء تحقيق السامرائي بمائتين وسبع عشرة صفحة كلاهما مع الفهارس.

يقول المحقق لسنة ١٤٠٤هـ: (والكتاب من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري البغدادي الشيرازي). ص ٣٢، ثم ذكر

في ص ٣٣ روايات أخرى، واستعرض السامرائي حياة الدارقطني ونشأة علم نظر الحديث، وبعض كتب الدارقطني، واستعرض من كتابه دون توجيه ملاحظات تذكر.

كذلك فعل الصباغ لكنه استطرد استطراداً جيداً، وعالج منهج الدارقطني علاجاً ينمّ عن فهم عميق لولا إهماله لبعض نقاط مهمة يحتاجها مثل هذا الكتاب، ولم أجد وجه شبه الاثنين حاصلاً في تحقيقهما إلا في بعض نقاط لعلها جاءت لتشابه أصل الطريق الذي سارا عليه، أو لعله من التوارد، وهذا كثير يقع بين الناس خلال القرون.

وفي ص ٢٧ أورد صبحي بن البدري السامرائي رقماً طيباً قال: (أسباب الضعف فبعد كلام قليل أورد كلام السيوطي عن تعدادها:

الأولى: قوم وضعوا الحديث.

الثانية: قلبوه فوضعوا لأحاديث أسانيدها.

الثالثة: قوم حملهم الشره في الرواية عن قوم لم يدركوهم.

الرابعة: قوم عمدوا إلى الموقوفات فرفعوها.

الخامسة: قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها.

السادسة: قوم غلب عليهم الصلاح، فلم يتفرغوا، فدخل عليهم الوهم.

السابعة: قوم سمعوا من شيوخ، ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوا.

الثامنة: قوم سمعوا من الشيوخ كتباً، ثم حدثوا من غير أصول.

التاسعة: قوم جيء إليهم بكتب ليحدثوا بها فأجابوا من غير أن يدروا أنها سماعهم.

العاشرة: قوم تلفت كتبهم، فحدثوا من حفظهم على التخمين.. إلخ.

ثم أورد في ص ٢٨ كلام ابن حبـان في (المجروحين). وأن أنواع الجرح عشرون نوعاً كلها تسبب جرح الراوي قال:

(**الأول**: الزنادقة.

النوع الثاني: منهم من استفزه الشيطان حتى كان يصنع الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل.

النوع الثالث: من كان يضع الحديث على الثقات وضعاً استحلالاً وجرأة... إلخ.

النوع الرابع: من كان يضع الحديث عند الحوادث يحدث للملوك وغيرهم... إلخ.

النـوع الخامس: من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز... إلخ.

النـوع السـادس: جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فاختلط حديثهم الصحيح بالسقيم فلم يتميز، فاستحقوا الترك.

النوع السابع: من يقبل التلقين.

النوع الثامن: من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب.

النوع التاسع: من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح.

النوع العاشر: من يقلب الأخبار ويسوي الأسانيد.

النوع الحادي عشر: جماعة رأوا شيوخاً سمعوا منهم، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها وحدثوا بها.

النوع الثاني عشر: من كتب الحديث إلا أن كتبه قد ذهبت... إلخ.

النوع الثالث عشر: من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه،

فاستحق الترك وإن كان ثقة.

النوع الرابع عشر: من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كانوا يضعون الحديث عليهم، فكانوا يقرؤون عليه، ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به.

النوع الخامس عشر: من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري فلما تبين له لم يرجع عنه.

النوع السادس عشر: من سبق لسانه، حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه.

النوع السابع عشر: المعلن بالفسق وإن كان صدوقاً في روايته.

النوع الثامن عشر: المدلس عمن لم يره.

النوع التاسع عشر: المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته.

النوع العشرون: القصاص الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم، ويروونها عن الثقات) ص ٢٩.

ثم ذكر مراتب الجرح، وصفة كتاب الضعفاء والمتروكين، ورسم المخطوطات ثم بينها قبل البدء بكلام الدارقطني، وهذا توثيق جيد مطلوب، وترجم محمد بن لطفي الصباغ للدارقطني ما بين ص ١٧ حتى ص ٣٢ مبيناً كل ما يتصل بحياته بشكل مقتضب، ولم يناقش خلال طرحه هذا شيئاً.

وكانت ص ٣٨ عن خصائص «كتاب الضعفاء والمتروكين» قال: (في هذا الكتاب مصطلحات عدة نجدها في كتب الجرح والتعديل من أهمها: ـ ضعيف ـ ليس بقوي ـ يضع ـ كذاب ـ حدثونا عنه).

وفي ص ٣٩: (ومن المصطلحات التي نقف عليها في هذا الكتاب قوله «عن العالم» وتقابل «عن خلق» ويراد بها الكثرة). (ومن هذه

المصطلحات «له مقلوبات»).

وفي ص ٤٢ : (رتب أسماء الرجال في الكتاب على حروف المعجم، يذكرها دون مراعاة ما بعد الحرف الأول).

وأجاد المحقق في بعض النقاط تلك التي تندرج تحت دائرة النقد، وإن جاءت مختصرة إلا أنها منبهة، ولقد استفدت من عرضهما فكان كلاهما مثل الدلالة على باب مغلق، ذلك أن متطلب التحقيق كمال العرض قدر الطاقة والفهم، وقد ساعدني سابق إطلاع جيد على منهج هذا الإمام في نقده للرجال من خلال تناثر النقل عنه، ومن خلال ما نظرته له بين حين وحين، وأما الصباغ ففي ص ٢٢ أورد مذهبه في الفقه فقرر أنه كان شافعي المذهب، ونقل كلاماً لابن تيمية بأنه كان يميل إلى مذهب الشافعي . . . إلخ.

قلت: في هذا التقرير ملاحظات عليه يتبين منها ضرورتها:

الأولى: أن الدارقطني له اجتهادات فقهية لم يتبع فيها أحداً ـ حسب علمي ـ بل جاءت ببذل واسع من النظر والاستقراء وإن كانت قليلة.

الثانية: لم يجزم ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بكونه شافعيًّا صرفاً، بل قال: (يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي . . . إلخ). وابن تيمية ليس كلامه على إطلاقه في قوله: (في تقليد الشافعي)، فهذا يخصصه قوله: (يميل).

الثالثة: ابن تيمية يقول: (مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه) وهنا مسألتان:

١ ـ أن المراد بما أشار إليه شيخ الإسلام هو الاجتهاد في مجال الفقه، وهذا وجه المقارنة بين البيهقي والدارقطني، قلت: لكن اجتهاد الدارقطني

قليل بالنسبة للبيهقي والمقارنة ترد عند الكثرة في طرح مسائل متعددة في فقه الأحكام.

٢ ـ لعل ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في قوله: (اجتهاد). «الاجتهاد المطلق الضيق».

الرابعة: لم تتم معالجة اجتهاد الدارقطني الذي رمز إليه ابن تيمية، ولم يورد شيئاً يوحي بنظر المحقق إلى هذا من مصادره، مع أن هذه المسألة بالنسبة لحياة الدارقطني تعد ذات أهمية بالغة لترجمة ضرورية، وإن كانت ليست أصلاً، إذ القصد تحقيق الكتاب.

وقال المحقق في ص ٤٠: (أما الذين أوردهم المؤلف ولم يصفهم بالضعف، ولا بأنهم متروكون فهؤلاء من الرواة المردودة أحاديثهم، وربما كانت هناك صعوبة في تحديد النوعية التي يندرجون فيها بالنسبة لبعضهم، وقد حاولت أن أنقل أقوال أهل العلم فيهم، وآثرت الاعتماد على الميزان؛ لأنه أشمل هذه المصادر وأوسعها).

قلت: ليت الصباغ قال: «حسب علمي» بعد قوله: «لأنه أشمل هذه المصادر وأوسعها»؛ لأن (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي ليس أوسعها ـ حسب اطلاعي ـ على كتب التراجم، لكن لعل المحقق أخذ هذا القطع الجازم من الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حيث كتب كلاماً طيباً في مقدمة (لسان الميزان) ١/٤ ذكر فيه أن الميزان من أجمع الكتب في تراجم المجروحين، والميزان اشتمل على قرابة أحد عشر ألفاً وثلاث وخمسين ترجمة كما ورد هذا في النسخة المتداولة، فالمعلق ـ وفقه الله ـ قال هكذا: (لأنه أشمل هذه المصادر وأوسعها). يعني كتب التراجم، وابن حجر جاء بمن التي هي للتبعيض لعلم ابن حجر وغيره أن هناك أشمل من: «ميزان الاعتدال».

ومن المعلوم أن الميزان فيه تكرار للأسماء كما أن فيه تراجم حذا فيها حذو من سبقه من زيادة دفاع جيد عن بعض الثقات الذين وجه إليهم الانتقاد، وميزان الذهبي ـ رحمه الله ـ ليس شاملاً للرجال وليس أوسعها؛ لكنه من أشمل ومن أوسع كتب التراجم، لأنه جاء متأخراً فدون فيه المصنف كلام من سبقه، وأضاف، لكنه ترك بعض الرواة فلم يترجم لهم.

وقول المعلق كما في ص ٤٠ : (فهؤلاء من الرواة المردودة أحاديثهم) لا أظن الدارقطني أراد ذلك على وجه مطلق، فالإمام البخاري سكت في (تاريخه) عن بعض الرجال، فانقسم الدارسون إزاء هذا إلى ثلاثة أقسام ـ حسب فهمي ـ:

الأول: سكت.

الثاني: فصل بعد درس ونظر.

الثالث: رأى أنهم ثقات، فيقول: سكت عنه البخاري وهو ثقة.

والصواب أن الذين سكت عنهم البخاري ليسوا كلهم ثقات، فمنهم الثقة، ومنهم الصدوق، ومنهم الضعيف.

وحال الدارقطني لعلها كذلك، ولست أرى الاقتصار على (الميزان) فقط للحكم على من تكلم عنهم الدارقطني فسكت عنهم، فلم يصفهم بالضعف، والمخرج من هذا هو: جمع كافة الأقوال عن الراوي من كافة كتب التراجم، نعم هذا فيه صعوبة، لكن الذمة لا تبرأ إلا بهذا، وادرس هذا بينك وبين نفسك تجده حقًّا لا إشكال فيه.

وأما المعلق الآخر السامرائي فتحقيقه حسن، وإن لم يستعرض الكتاب ويناقشه بما هو ضرورة كحال الصباغ، وقد كنت أطمع منه بعرض علمي يكون مدخلاً لمثل هذا الكتاب الذي يعد من أوائل الكتب المترجمة للرجال في مجال خاص نحتاج إليه حاجة ماسة لا يدركها إلا من نظر ودرس

وشغف بهذا العلم العظيم.

أورد المعلق في ص ٢٧/ ٢٨/ ٢٩ كلاماً عن أسباب تضعيف الرواة، ونقل كلام السيوطي، وأن المجروحين طبقات، من واحد إلى عشرة، وهذا أصله ما ذكره الحاكم في كتابه المدخل من أنواع الجرح وطبقات المجروحين فذكر عشرة أنواع كما في ص ١٧/ ٣٣ من «المدخل».

ومثل هذا لطيف وسائغ، يستفيده ناظر كتب الضعفاء، وهو أيضاً مناسب في هذا الموضوع لوضع الكتاب، لكن المعلق لم يدرس هذه الطبقات إنما عرضها فقط، وهي مهمة، ولعل من يقرأها يسلم بها ويدع القول حيالها بشيء، وهذا فيه تسليم بما يمكن مناقشته، ومن اطلع على كتب مصطلح وأصول دراسة علم الحديث يجد ضرورة نظر هذه الطبقات بشيء من الدرس، وقد كان بوسع السامرائي ـ وفقه الله ـ عمل هذا، وهو مهم، فخذ مثلاً العاشرة جاء الجزم بأنها ضعيفة قال: (قوم تلفت كتبهم، فحدثوا من حفظهم على التخمين).

قلت: ليس هذا مطلقاً، فإن بعض ما حدثوا به يوافق ما حدثوا به قبل التلف، ولم يكونوا وعوا ما حدثوا به من قبل، فهل هذا من الضعف مع الصحة سنداً ومتناً؟

وأورد أيضاً كلام ابن حبان في «المجروحين» وأنهم عشرون نوعاً، ثم ذكرهم كما تقدم القول عنها ولم يتناولها ببسط من التحليل، لأنني أعدها مدخلاً قوياً لكتاب ككتاب (الدارقطني) تدعو الضرورة إلى طرحها، وبحثها على معيار نقدي عميق، ومجال نقدها بابه واسع عند البحث، ونظر عامة كلام أهل العلم عن الضعف وسببه، والفرق بين ضعف وضعف.

وقد بدأ الكتاب من ص ٤٤: (إبراهيم بن الفضل المدني المخزومي عن المقبري، روى عنه إسرائيل وكناه أبا إسحاق). وانتهى في ص ١٨٧:

(الوليد بن مسلم. . . إلخ). هذا كما هو عند السامرائي ط الأولى لسنة ١٤٠٤هـ.

وبدأ كما تحقيق الصباغ في ص ٤٠٩ بـ : إبراهيم المذكور وانتهى في ص ٢٦٥ بـ : الوليد المذكور.

وقد وقع لي أن هناك شبه تشابه بين مصادر الاثنين في العزو إلى مطولات وفروع كتب التراجم، لكن هذا يكون قد حصل لأن ما عادا إليه هو المشهور من الكتب.

كما تبين لي عدم نقاش حال بعض الرواة الذين يتطلب أمرهم البحث، ونقد النقد الحاصل عليهم بجمع كافة الأقوال وتمحيصها بنظر جامع ثاقب، ثم الخروج بقول فصل تجاه هؤلاء الرواة، والتنبه لهذا ضروري للمطلعين والباحثين في التراجم في مثل تحقيق هذا الكتاب.



أبو بكر البرقاني والسؤالات



ولعل السؤالات تحاكي في جملتها كتاب الضعفاء والمتروكين من حيث هي نقد للرجال أولئك الذين سُئل عنهم الدارقطني فأجاب بتحرٍّ ورواية وفهم سديد، وهي ـ دون ريب ـ من التراجم؛ لأننا نقف على الرواي في السؤالات لنجده في مكان آخر من كتب الرجال، وإذا كانت هذه السؤالات خاصة بالنقد فهي زبدة البحث في الترجمة للتوصل إلى الميزان الصحيح عن الرواة.

وقد أجاد مجدي بن السيد بن إبراهيم في تعليقه على سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، وجملة الكتاب صغير وقليل فهو يقع في ست وأربعين صفحة تقريباً.

جاء في ص ٣٤: (قرأت على الشيخة المسندة الأصلية الكاتبة أم عبدالله عائشة ابنة قاضي المسلمين علاء الدين علي بن محمد بن أبي الفتح العسقلاني)، ثم تم الإسناد حتى ص ٣٥ فجاء هكذا: (قال قرأت على الشيخ أبي طاهر أحمد بن الحسن بن أحمد الكرجي في شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وأربعمائة ببغداد عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني قال: . . . سألت الحافظ الكبير أبا الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني فقلت. . .). ثم بدأ السؤال حتى نهاية الكتاب بطرح مختصر تم الاقتصار فيه على غاية مهمة من النقد المبين لحالات العلل.

والسؤالات علم مستقل حسب فهمي، ولما وقفت عليه من أنها تثير عجائب العلم وعميق أصل العلل، وقد تدفع بالإمام الى استنطاق مواهبه فيأتي بما لم يكن ليأتي به لو قصد التأليف، لأن من طبيعة السؤال إيراد ما موجبه إيراد العلة في السند أو المتن أو فيهما معاً، ولأن السؤال له فن في الإلقاء خصوصاً إذا كان السائل ذا قدرة ونباهة حتى يكون الجواب علمياً

بعيداً عن الوعظ، ومجرد النصح كهروب عن الجواب، لعدم معرفته، أو لكون المجيب ضعيف التحصيل في الحديث فيعلل من هنا وهاهنا.

فالسؤالات بهذا مقيدة، ومثل الدارقطني إمام كبير هو أهل للإجابات.

ولهذا فقد كان عملاً حسناً إخراجها لجيل طيب سوف ـ إن شاءالله تعالى ـ يسد مسدًّا مباركاً قولاً وعملاً.

ولم أر المعلق بسط القول بما موجبه البسط خصوصاً النقاش العلمي لبعض الوارد بما يحتاجه مقام السؤال والجواب.

ولعلي أنظر بقليل من الرأي ما تم طرحه في الصفحات في هذا، وهو حسب قواعد الترجمة، والجرح والتعديل مثل «كتاب الضعفاء والمتروكين»، فتناولي له كتناولي لذاك، وإن بدا فرق فإنما هو ما يقتضيه وضع السؤالات، وهي ذات طابع قد يقع في جملتها فرق يسير يلاحظه من له باع متقدم في نظر التراجم، والجرح والتعديل.

جاء في ص ٣٦ في الهامش: (وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم، أن الصلاة إذا أقيمت فهو ممنوع من ركعتي الفجر، وغيرها من السنن إلا المكتوبة).

قلت: قوله: فمن بعدهم أن الصلاة... إلخ فيه تقصير؛ لأن مقتضى النسبة يوجب التعيين ولم يتم هذا فقوله: (فمن بعدهم) جاء بعد قوله: (وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة). ولو قال: «من أهل الحديث لأصاب»، لأن عامة الفقهاء اختلفوا في هذا، فمنهم من قال يتم السنة إذا بدأ بها، ومنهم من قال يتمها خفيفة، ومنهم من أخذ بمذهب أهل الأثر وهو الصواب؛ لدلالة ظاهر النص عليه.

لكن قول المعلق في ص ٤٧ : (فهو ممنوع) لعله أراد إنشاء السنة، وهذا صحيح .

وفي ص ٣٧ ورد: (ولا ركعتي؟ قال: «ولا ركعتي الفجر») أي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قلت: لم أجد هذه الزيادة بسند صحيح، وما ورد صحيحاً هو فقط: (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة).

وفي ص ٣٩ : (قال البرقاني: وجدثوا أنه بزيادة «وشاهدي عدل» قلت: لم أقف على من زادها على حديث: (لا نكاح إلا بولي) وهو صحيح، وتوقف البرقاني ـ رحمه الله ـ فلم ينسبها، قلت: إن كانت موقوفة على صحابي فهذه الزيادة صحيحة، يعني: (شاهدي عدل) وليت المعلق نظرها وأسعفنا لتعلقها بحكم شرعي).

وفي ص ٥٩ جاء: (وسمعته يقول: أيوب بن أبي تميمة السختياني، أبو بكر مولى عترة). قلتُ: هو الصواب.
وورد فيها أيضاً (قتله عبدالملك بن مروان) ولم يورد المعلق بشيء سوى أنه من النسَّاك العباد قبل الخلافة ثم عزا، قلتُ: لعله تغير كثيراً بعد توليه الحكم فجعلها لنفسه، وليس معنى إيراده هنا بدال على شيء لكنه أورده لبيان أن عمراً بن سعيد قد قتله عبدالملك فتنبه.

وفي ص ٦٦ : (وسألته عن الطيب بن سليمان عن عمرة فقال: (يعني الدارقطني). شيخ ضعيف، وقد عزا المعلق وسكت بينما مقتضاه التحقيق ما دام قد ورد أن ابن حبان أورده في الثقات، وكذا قال الطبراني في الأوسط: إنه ثقة، الجرح والتعديل (٤/٤٩٦) والميزان (٢/٣٤٦)، واللسان (٣/٢١٤)، لأن موجب التخريج الموازنة بين من جرح وعدل، وهذه نقطة رأيت بعض الباحثين يعملونها، وفيها تقصير ما لم يكن المحقق دون ذاك.

وجاء في ص ٧٤/٧٥: (قلت له: حديث إن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ صلى على زانية وابنتها، قال: نعم. قلت: يترك). قال: نعم). أ.هـ.

قلت: هو منكر بسنده الذي ذكره المعلق، وإخراج المعلق صحيح إلا أنه سكت.

وجاء في آخر الكتاب ص ٨٣: (وكتبه راجي عفو المتين محمود عبداللطيف فخر الدين، قال قبل ذلك: (من سنة ١٣٥١هـ) وبهذا يتبين أهمية السؤالات، ولطيف قراءتها، فهي ممتعة، وفيها نكت قلَّ أن توجد في غيرها.



بين الجرح والتعديل

تأليف

صالح اللحيدان

الجزء الثاني

الناشر



الطبعة الأولى

١٤١٥هـ

الناشر



دار طويق للنشر والتوزيع

الناصرية ـ شمال مبنى وزارة الخارجية

ص. ب ٣١٩٣٤ هاتف: ٤٠٤٢٥٥٥

الرياض ١١٤١٨ فاكس: ٤٠٣٤٢٣٨

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

اللحيدان، صالح بن سعد

كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل.

٤٠٨ ص ـ ١٧×٢٤ سم

ردمك ٨ ـ ٦٥ ـ ٦٧١ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الجرح والتعديل ٢ ـ الكتب ـ نقد أ ـ العنوان

ديوي ٢٣٤ ١٥/٠٠٨٨

رقم الإيداع: ١٥/٠٠٨٨

ردمك: ٨ ـ ٦٥ ـ ٦٧١ ـ ٩٩٦٠

هذا هو الجزء الثاني من سفر «كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل» توخيت فيه ما كنت قد توخيته في صنوه الأول بيد أن هذا الجزء يشمل بعض الكتب المتأخرة والتي عولت على ما حواه الجزء الأول، ومن هنا يكون الرابط.

ويكون هذا الجزء محكًّا لاستفادة الخلف من السلف مع الإضافة بين الزيادة، والنقص، كما أنه يبين عملية النقل بين هذا وذاك من مؤلفي كتب التراجم دون قصد لما يسمى اليوم بالسطو، لكنها عادة جرت بينهم أشرت إليها في مكانها كما تتبين حال المحققين الذين لم آنس ببعض ما جاؤوا وقاموا به، وذلك لخلل حاصل في ضوابط التحقيق والتعليق والتخريج، وأوصحت هذا حين ناقشت المعدم على التقريب لابن حجر، وما يحتاجه مثل (التقريب) من فهم متمكن، ولذلك كان تعويلي منصباً على التحقيق مع مناقشة علمية لرأي ابن حجر في المراد بالطبقات تاركاً الرجال الذين أوردهم في سفره الجليل.

وأوضحت ما حصل من وهم ونسيان وذهول وتشابه عنده ـ رحمه الله تعالى ـ أما ابن قدامة وكتابه التائبون أو التوابون فهو جمع بين السرد السندي، والرواية العامة للقصة، ولم يعالج السند كما لم يناقش أصول الطرح في مثل ما أورده من روايات، ولهذا أخضعته ـ حسب تخصصي الدقيق لميزان النقد ـ حسب فهمي واطلاعي المحدودين ـ، بما يظهر منه حاجة التاريخ للكتابة من جديد، وإخضاع الروايات للجرح والتعديل، وإلا فتصبح حكايات ولا مزيد.

والأمة بحاجة إلى صحيح الرواية للاتكاء على أرض صلبة يعرف منها الخلف في كل جيل صالح أمر سلفه الصالح بوافر من صدق السند وثبوت الرواية.

وهـذا الجـزء مهم، وسوف نجد فيه معالجة عملية لحقيقة السند، وتشابه الأخذ بين (طبقات علماء الحديث) و(تذكرة الحفاظ) كما أن التناول العلمي ـ بجـانب العمـلي ـ يكون دافعاً لكتاب الإمام (المزي) على وفق جديد لعله ـ حسب علمي ـ لم يطرح من قبل.

وأما الخزرجي وخلاصته فهذا أمر بديع أن نتناوله خصوصاً وأبو غدَّة قد علق عليه تعليقاً جيداً غير أني رأيت مالابد منه نحو تعليقه.

أما صاحب الحاشية على الخلاصة فقد أضاف جديداً عليها لعله فيها أجاد، وأضاف علماً على علم، ونقداً على نقد، نظرت فيها وفي الخلاصة وسرت ـ حسب فهم محدود ـ أبين، وألاحظ، والله يغفر لي بمنه وفضله، إنه جواد كريم.

صالح بن سعد اللحيدان

نقد ابن قدامة لسرده الترجمة

حياتــه

وفهارس جزئــه



وهذا السفر ـ على صغر حجمه ـ قمن بنظره نظرة فاحصة ناقدة، للحاجة إليه بجانب ما تقدمه من كتب جليلة الخطر، فكتاب التوابين يدخل في باب كتب التراجم دون ريب.

وإذا نحن نظرنا حياة المصنف دفعنا هذا ـ من وجه لازم ـ إلى ضرورة نقده، لعظمه ودوره خصوصاً والكتاب جدير بالاقتناء والاستفادة. أما المصنف فهو: موفق الدين أبو محمد عبدالله بن محمد ابن قدامة المقدسي، ولد سنة ٥٤١هـ من شهر شعبان ببلدة نابلس من بلاد فلسطين. رحل سنة ٥٥٢هـ مع أبيه إلى دمشق، وهو لم يزل صغير السن، فتتلمذ على بعض علماء دمشق فقرأ ـ رحمه الله تعالى ـ الحديث، والفقه، والتاريخ على الجلة منهم.

وقد ظهرت عليه علامات صدق الولاء والبراء، وظهرت عليه أمارات الشعور بالمسؤولية، فكان أن جاهد ضد الصليبيين النصارى ومن كان معهم تحت قيادة «صلاح الدين الأيوبي»، وقد كان ـ إلى جانب هذا ـ ورعاً، كثير العبادة، توفي سنة ٦٢٠هـ بدمشق، ودفن في الصالحية بسفح جبل قاسيون.

وكتابه ـ كما تقدم القول عنه ـ جدير بالنظر، والنقد، وجدير بالاقتناء.

وكم قد تمنيت عودة كثير من كتبة التاريخ والتاريخ الأدبي، وكتبة النقد، وكتبة السيرة من أهل هذا العصر إلى مثله، بجانب ما كتبه ابن سعد، وأبو نعيم، وابن كثير، وابن الأثير، وقبلهم ما كتبه ابن إسحاق، وابن هشام، وكذا الإمامان البخاري ومسلم اللذان ذكرا عجباً من أخبار الصحابة، والحوادث، وسوى ذلك كثير بطرح صحيح تبرأ به الذمة ـ إن شاءالله تعالى ـ.

ولعل من يعول على ما سوى ذلك يكون بحثه قد افتقر إلى الأصالة والأمانة، وفي هذا لا يعذر معذور ما لم يكن ممن تلقطه إلينا أيد سيئة تريد ما تريد، فهؤلاء عذرهم أنهم يكتبـون بوحي سيىء من شياطـين الإنس والجن. وحقهم سواد الذكر، وسواد الوجوه. يوم تبيض وجوه وتسود وجوه.

وبعـد، فلعلك تعجب، فكتـاب التـوابـين صغـير الحجم قليل الصفحات لكنك يزول عنك العجب إذا وقفت عليه لا من خلال إيراده للترجمـة، لكن من خلال فهمه ما يورد عن هذا وذاك، وقد ترجم لهؤلاء بعناية المحدث المؤرخ الفقيه:

١ ـ توبة أبي خيثمة.

٢ ـ توبة كعب بن مالك.

٣ ـ توبة أبي لبابة الأنصاري.

٤ ـ توبة أبي هريرة.

٥ ـ توبة ثعلبة الأنصاري.

٦ ـ توبة مالك الرؤاسي.

٧ ـ توبة غني من أغنياء الصحابة.

٨ ـ توبة أبي سفيان بن الحارث.

٩ ـ توبة عبدالله بن الزبعرى الشاعر.

١٠ ـ توبة هبار بن الأسود.

١١ ـ توبة عكرمة بن أبي جهل.

١٢ ـ توبة سهيل بن عمرو والحارث بن هشام.

١٣ ـ توبة الأنصار.

١٤ ـ توبة أبي محجن الثقفي.

١٥ ـ توبة طليحة بن خويلد الأسدي.

ولن تجد تحت هذه الأسماء نهج المترجمين غالباً، لكنه ترجم هنا بعبارة علمية مسندة، يحتاجها من يترجم أو ينتقد، أو يستفيد.

وكتاب التوابين قد اعتنى به محمد بن جمال الترك، هكذا ورد على الغلاف.

وقد كنت إخاله حققه وصحح ما فيه مما يحتاج إلى تصحيح من الناحية العلمية والتخريج ونحو ذلك من المهم، لكني ألفيته قد اعتنى به من الناحية الفنية فشرح بعض العبارات، وترجم في الهامش لبعض الصحابة، وهذا جيد، بل لعله يكفي إخراج هذا الكتاب إلى النور ـ بإذن الله تعالى وتوفيقه ـ، وذلك حتى يقف المؤرخون وعلماء السير، ونقاد السند ـ وهو المهم ـ على حقيقة أصول الترجمة، وطبيعة كل مصنف.

وهذا الكتاب قد طبعته ونشرته مؤسسة الريان في بيروت، لكنها ـ حسب فهمي نحو هذا ـ تتحمل بعض المؤاخذة، وقد كان بإمكانها جعل التعب مرة واحدة علمياً وفنياً، وسوف نستعرض لترجمة أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم، ثم ننظر بعد ذلك ما يحتاج إلى نظر كما هو الغاية من هذا الكتاب، وعلى الله تعالى وحده التكلان.

قال: «أخبرنا سعدالله بن نجا، أنا القاضي أبو بكر محمد بن عبدالباقي، أنا الحسن بن علي الجوهري، أنا أبو عمرو بن حيوية، أنا عبدالوهاب بن أبي حية، أنا محمد بن شجاع البلخي، ثنا محمد بن عمر الواقدي، حدثني سعيد بن مسلم عن عبدالرحمن بن سابط وغيره، قال: كان أبو سفيان بن الحارث أخا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الرضاعة، أرضعته حليمة، وكان يألف رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكان له ترباً، فلما بُعث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عاداه عداوة لم

يعاد أحداً قط مثلها، وهجا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه، فمكث عشرين سنة عدوًا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - يهجو المسلمين ويهجونه، ولا يتخلف عن موضع تسير فيه قريش لقتال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم إن الله ألقى في قلبه الإسلام.

قال أبو سفيان، فقلت: من أصحب ومع من أكون؟ قد ضرب الإسلام بجرانه [أي استقام] فجئت زوجي وولدي فقلت: تهيؤوا فقد أظل قدوم محمد.

قالوا: قد آن لك أن تبصر أن العرب والعجم قد تبعت محمداً، وأنت موضع في عداوته، وكنت أولى بنصره.

فقلت لغلامي مذكور: عجل بأبعرة وفرس.

قال: ثم سرنا حتى نزلنا الأبواء [قرب المدينة وقيل: جبل]. وقد نزلت مقدمة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الأبواء، فتنكرت، وخفت أن أقتل، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد نذر دمي [أي أهدر دمي فقاتلي لا يلحقه حكم].

فخرجت على قدمي نحواً من ميل، وأقبل الناس رسلاً رسلاً [أي جماعة جماعة] فتنحيت فرقاً [خوفاً] من أصحابه، فلما طلع في الصحابة تصديت له تلقاء وجهه فلما ملأ عينيه مني أعرض بوجهه إلى الناحية الأخرى، فتحولت إلى وجهته الأخرى، فأعرض عني مراراً فأخذني ما قرب وما بعد، وقلت: إني مقتول قبل أن أصل إليه، وأتذكر بره ورحمه فيمسك ذلك في، وقد كنت لا أشك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه سيفرحون بإسلامي فرحاً شديداً؛ لقرابتي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما رأى المسلمون إعراض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عني، أعرضوا جميعاً.

فلقيني ابن أبي قحافة [أبو بكر الصديق] معرضاً عني، ونظرت إلى عمر[بن الخطاب] يغري بي رجلاً من الأنصار. فقال لي: يا عدو الله أنت الذي كنت تؤذي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتؤذي أصحابه، قد بلغت مشارق الأرض ومغاربها في عداوته، فرددت بعض الرد عن نفسي، واستطال عليَّ ورفع صوته حتى جعلني في مثل الحرجة من الناس، يسرون بما يفعل بي، قال: فدخلت على عمي العباس، فقال: يا عم، قد كنت أرجو أن يفرح بي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بإسلامي لقرابتي وشرفي، وقد كان منه ما رأيت فكلِّمه فيَّ ليرضى عني، قال: لا، والله لا أكلمه أبداً بعد الذي رأيت إلا أن أرى وجهاً [أي فرصة]. وإني لأجلّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأهابه، فقلت: يا عم إلى من تكلني؟

قال: هو ذاك.

قال: فلقيت عليًّا [بن أبي طالب] فكلمته، فقال لي مثل ذلك. فرجعت إلى العباس، فقلت: يا عم! فكف عني الرجل الذي يشتمني، قال: صفه لي، فقلت: هو ذاك آدم شديد الأدمة، قال: ذاك نعيمان بن الحارث النجاري، فأرسل إليه.

فقال: يا نعيمان، إن أبا سفيان ابن عم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وابن خي، وإن يكن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ساخطاً عليه فسيرضى عنه فكف عنه.

فبعد لأي ما كفَّ، وقال: لا أعرض له.

قال أبو سفيان: فخرجت فجلست على باب منزل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى راح إلى الجحفة [موضع معروف بين مكة والمدينة] وهو لا يكلمني ولا أحد من المسلمين، وجعلت لا ينزل منزلاً إلا وأنا على بابه ومعي ابني جعفر قائم، فلا يراني إلا أعرض عني.

فخرجت على هذه الحال حتى شهدت فتح مكة، وأنا في خيله التي تلازمه حتى نزل الأبطح [الآن هو داخل مكة وقد يطلق عليه العزيزية] فدنوت من باب قبته فنظر إليَّ نظراً هو ألين من ذلك النظر الأول، ورجوت أن يبتسم، ودخل عليه نساء بني عبدالمطلب، ودخلت معهن زوجتي فرقَّقته عليَّ، وخرج إلى المسجد، وأنا بين يديه لا أفارقه على حال، حتى خرج إلى هوازن، فخرجت معه، وقد جمعت العرب جمعاً لم تجمع مثله قط، وخرجوا بالنساء والذرية والماشية، فلما لقيتهم قلت [أي في نفسي] اليوم يرى إثري إن شاءالله تعالى. فلما لقيناهم حملوا الحملة التي ذكر الله ﴿ثم وليتم مدبرين﴾. وثبت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على بغلته الشهباء وجرد سيفه، فاقتحمت عن فرسي وبيدي السيف صلتاً قد كسرت جفنه، والله يعلم أني أريد الموت دونه، وهو ينظر إليَّ، وأخذ العباس بلجام البغلة، فأخذت الجانب الآخر فقال: من هذا؟

فقال العباس: أخوك وابن عمك أبو سفيان بن الحارث، فارض عنه أي رسول الله!

قال: قد فعلت.

فغفر الله كل عداوة عادانيها، فأقبل رجله في الركاب، ثم التفت إليَّ، فقال: أخي لعمري.

ثم أمر العباس فقال: ناد يا أصحاب سورة البقرة، يا أصحاب السمرة، يا للمهاجرين، يا للأنصار، يا للخزرج! فأجابوا: لبيك داعي الله! وكروا كرة رجل واحد قد حطموا الجفون، وشرعوا الرماح، وخفضوا عوالي الأسنة، وأرقلوا إرقال الفحول، فرأيتني وإني لأخاف على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مشروع رماحهم حتى أحدقوا برسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وقال لي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قدماً في نحور

القوم، ما يألو ما تقدم، فما قامت لهم قائمة حتى طردتهم قدر فرسخ وتفرقوا في كل وجه.

وروي عن العباس بن عبدالمطلب - رضي الله عنه - قال: لقد رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - وما معه إلا أبو سفيان بن الحارث، فأتيته حتى أخذت بحكمة بغلته وكنت رجلاً صيتاً، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يا عباس اصرخ يا معشر الأنصار، يا أصحاب السمرة، فناديت: يا معشر الأنصار! يا أصحاب السمرة، قال: فأقبلوا كأنهم الإبل إذا حنت على أولادها يقولون: لبيك لبيك.

وروي أنهم عطفوا عطفة البقر على أولادها، قد شرعوا الرماح، حتى إني لأخاف على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رماحهم أشد من خوفي رماح المشركين، يؤمون الصوت ويقولون: لبيك لبيك.

قال: والتفت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يومئذ إلى أبي سفيان بن الحارث، وهو مقنع بالحديد وهو آخذ بثغر بغلة النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من هذا؟

قال: ابن أمك يا رسول الله.

ويقال إنه قال: أخوك، فداك أبي وأمي، أبو سفيان بن الحارث.

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: نعم، أخي، ناولني حصى من الأرض، فناوله، فرمى بها في وجوه القوم، وقال: شاهت الوجوه، فمرت كأنها عنانة [أي سحابة]. فدخلت في أعينهم كلهم فانهزموا، وذكر ابن عبدالبر بإسناده عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: مر علينا أبو سفيان بن الحارث فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: هلمي يا عائشة حتى أريك ابن عمي الشاعر الذي كان يهجوني أول من يدخل المسجد

وآخر من يخرج منه، لا يجاوز طرفه شراك نعله.

وروي أنه كان لا يرفع رأسه إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حياء منه.

وقال عند موته: لا تبكوا عليَّ، فما تنطفت بخطيئة منذ أسلمت، وبكى على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كثيراً، ورثاه فقال:

أرقتُ وبات ليلي لا يزول ... وليلُ أخي المصيبة فيه طولُ
وأسعدني البكاءُ وذاك فيما ... أصيب المسلمون به قليلُ
لقد عَظُمت مصيبتنا وجلَّت ... عشيةَ قيل: قد قُبِضَ الرسولُ
فأضحت أرضنا مما عراها ... تكاد بنا جوانِبُها تميلُ
فقدنا الوحي والتنزيل فينا ... يروح به ويغدو جبرئيلُ
وذاك أحق ما سالت عليه ... نفوس الناس أو كادت تسيلُ
نبيٌّ كان يجلو الشكَّ عنا ... بما يوحى إليه وما يقولُ
ويهدينا فلا نخشى علينا ... ضلال والرسول لنا دليلُ
أفاطم إن جزعت فذاك عذر ... وإنْ لم تجزعي فهو السبيلُ

ثم ينهي المصنف حياة هذا الصحابي الجليل بهذه الأبيات وهي أبيات جمعت بين اليقين والصبر.

وبعد فلعل كتاب التوابين واحد مما يجب الاعتناء به، وتصحيح نصوصه، وتوثيقها، والاعتناء بمصادر النص.

وأبين هنا بعض الأمور المهمة لعل كافة المعتنين بتراث السلف ينهضون ابتداء بثقة وصبر، ووعي وإخلاص، وفهم عميق، وجدة حية حتى يقوم الأهل وذوو الاختصاص المتمكن من الاعتناء وجوباً لازماً بتراثهم العظيم فيسدون الطريق أمام العابثين.

وإن كان قد جاء نثرات من هذه الأمور في الكتاب حين حديثي عند كل مناسبة إلا أنني أكرر هذا للحاجة إليه، ولمعرفة الحال من الحال.

وأول هذه الأمور:

أن يستفيد المحقق وسواه من جهود المحققين غيره من الذين سبقوه، وإن كانوا معاصرين له حتى لا تتداخل العلوم التحقيقية فيظن ظان ما أن هناك اقتباساً مع عدم الإشارة إلى المقتبس منه، ومن يدري هذا وذاك أن لا اقتباس قد حصل؟!

ثانياً: العودة إلى كتب التراجم بعامة عند إرادة الجرح أو التعديل، وفي حالة الترجمة فقط، فلعله يكفي اثنان، أو ثلاثة للتوثيق.

ثالثاً: ضرورة الوقوف بفهم جيد على مراد العلماء من كلامهم حين يذكرون قاعدة أو أصلاً في الترجمة ونحو ذلك.

رابعاً: الموازنة والجمع بين العبارات التي يصدرها الأئمة.

خامساً: معرفة الفرق بين علماء التراجم وعلماء المتون، وكتاب السير.

سادساً: معرفة قاعدة كل كتاب في السير المطولة وشيوخه.

أما كتاب التوابين فيظهر لي منه ـ حسب علمي ـ ما يلي:

أولاً: أن سند غالب الروايات ضعيف، وانظر سند هذه الرواية من توبة أبي سفيان بن الحارث ففيها الإمام الواقدي، قالوا: ضعيف، وفيها مجاهيل.

ثانياً: قد وردت صيغة التمريض أكثر من مرة «روي» هكذا، وكأن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ يريد الإشارة إلى ضعف الرواية، من خلال الوارد.

ثالثاً: كان بإمكان المصنف إيراد السند الصحيح لهذه الرواية، لكنه

جاء بها هكذا، ليورد النص حسب سنده هو، فتنبه أي عن شيوخه . . إلخ .

رابعاً : كان يهدف من وراء هذا الكتاب ليس مجرد السند، لكنه أراد العبرة من الرواية، وهذا ليس عذراً له، لكنه لعله لم يقع له ـ حسب علمه ـ الضعف في سند الرواية المتسلسل .

أما المعتني بالكتاب فقد ترك أصولاً مهمة لو كان أراد التحقيق أو التعليق، لكني فهمت منه أنه يعتني به فقط من الناحية الظاهرة، ولعل مثل هذا الكتاب سهل التناول من حيث التخريج، لصحة أصول الروايات الواردة هنا، فكلها لها أصل صحيح ـ حسب علمي ـ وما وقع لي حولها، وانظر ما جاء في ص ٥٥/٥٦/٥٧/٥٨ .

وكذا ما جاء في ص ٧٩ فهو يقول :

«ثم أخبره عن أهل فارس أن الجند عشرون ومائة ألف، وأسلم الرجل، وعاد طليحة وقال: لا والله لا تغلبون مادمتم على ما أرى من الوفاء والصدق» . . . إلخ .

وقد وردت أصول لغزوة حنين في الصحيح وغيره، كما وردت فيها آيات من كتاب الله الكريم، فكان ينبغي تقييد الرواية بها، أو ذكر ما يلزم منه آخر السند بقول: صح عندي هذا، لإمكان صحة ما رواه ابن قدامة بالنسبة له .

المـــزي

مقدمة جليلة له

أصل كتاب التهذيب

منهجه فيه
حياتـه



يقول الحافظ النحرير جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي في ص ١٤٥ من المجلد الأول ط ٤/١٤٠٦هـ: «أما بعد فإن الله تعالى وله الحمد، لم يخل الأرض من قائم له بحجة، وداع إليه على بصيرة، لكي لا تبطل حجج الله وبيناته، فهم كما وصفهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حيث يقول: أولئك هم الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً، هجم بهم العلم على حقيقة الأمر، فاستلانوا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، صحبوا الدنيا بأبدان قلوبها معلقة بالمحل الأعلى شوقاً إلى لقائهم». إلى أن قال ص ١٤٧: «وأما السنة فإن الله ـ تعالى ـ وفق لها حفاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة، وضروب عديدة، حرصاً على حفظها وخوفاً من إضاعتها، وكان من أحسنها تصنيفاً وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها خطأً، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعاً عند الخاصة والعامة صحيح أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ثم صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ثم بعدهما كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ثم كتاب الجامع لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ثم كتاب السنن لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ثم كتاب السنن لأبي عبدالله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني.. إلخ».

ثم بيّن ـ رحمه الله تعالى ـ منهجه في التهذيب، فهو يقول في ص ١٤٧: (وكان من جملة ذلك كتاب الكمال الذي صنفه الحافظ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي ـ رحمة الله عليه ـ في

معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، لكن لم يصرف مصنفه ـ رحمه الله ـ عنايته إليه حق صرفها). إلى قوله: (فلما وقفت على ذلك، أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال، فتتبعت الأسماء التي حصل إغفالها منها فإذا هي أسماء كثيرة تزيد على مئات عديدة من أسماء الرجال والنساء، ثم وقفت على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة، وستأتي أسماؤها قريباً ـ إن شاءالله تعالى ـ فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب الستة، ولا في شيء منها، فتتبعتها تتبعاً تامًّاً، وأضفتها إلى ما قبلها، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبعمائة اسم من الرجال والنساء، فترددت بين كتابتها مفردة عن الأصل، وجعلها كتاباً مستقلاً بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، فوقعت الخيرةُ على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، وتمييزها بعلامة تفوزها عنه، وهو أن أكتب الاسم واسم الأب أو ما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة) ص ١٤٨/١٤٩.

(وجعلت لكل مصنف علامة، فإن تكرر الاسم في أكثر من مصنف واحد اقتصرت على عزوه إلى بعضها في الغالب) ص ١٤٩.

ثم طرح بيان ما يسير عليه عند العزو، لسهولة معرفة مرجعه للعودة إليه عند الحاجة، علماً أن طريقته هذه قد تكون مشابهة لغيره ممن ترجم للرجال، أو انتقد التخريج بسبب بيان ما لدى أصحاب الكتب الستة من الصحيح والضعيف، ولهذا فلابد للدارس من حفظ هذه الرموز، أو الإحاطة بها، وإن لم يكن كذلك فإنه يحسن به نظرها، وتكرار النظر إليها خشية وقوع اللبس عند التدوين، فيحصل التدليس بدون قصد.

يقول المزي: (فعلامة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة (ع).

وعلامة ما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة في سننهم الأربعة (٤).

وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح (خ).

وعلامة ما استشهد به في الصحيح تعليقاً (خت).

وعلامة ما أخرجه في كتاب القراءة خلف الإمام (ز).

وعلامة ما أخرجه في كتاب رفع اليدين في الصلاة (ي).

وعلامة ما أخرجه في كتاب الأدب (بخ).

وعلامة ما أخرجه في كتاب أفعال العباد (عخ).

وعلامة ما أخرجه في الصحيح (م).

وعلامة ما أخرجه في مقدمة كتابه (مق).

وعلامة ما أخرجه أبو داود في كتاب السنن (د).

وعلامة ما أخرجه في كتاب المراسيل (مد).

وعلامة ما أخرجه في كتاب الرد على أهل القدر (قد).

وعلامة ما أخرجه في كتاب الناسخ والمنسوخ (حد).

وعلامة ما أخرجه في كتاب التفرد وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن (ف).

وعلامة ما أخرجه في فضائل الأنصار (صد).

وعلامة ما أخرجه في كتاب المسائل التي سأل عنها أبا عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (ل).

وعلامة ما أخرجه في مسند حديث مالك بن أنس (كد).

وعلامة ما أخرجه الترمذي في الجامع (ت).

وعلامة ما أخرجه في كتاب الشمائل (تم).

وعلامة ما أخرجه النسائي في كتاب السنن (س).
وعلامة ما أخرجه في كتاب عمل اليوم والليلة (سي).
وعلامة ما أخرجه في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ (ص).
وعلامة ما أخرجه في مسند علي ـ رضي الله عنه ـ (عس).
وعلامة ما أخرجه في مسند حديث مالك بن أنس (كن).
وعلامة ما أخرجه ابن ماجه القزويني في كتاب السنن (ق).
وعلامة ما أخرجه في كتاب التفسير (فق)).
ص ١٥٠/١٥١/١٥٢ حتى ١٥٦.

ولد الحافظ المزي سنة ٦٥٤هـ من شهر ربيع الآخر، وظهر نبوغه مبكراً، فاهم بنفسه، وطلب العلم، وزاحم العلماء بجد وجلد، وحسن خلق وأدب جم، وكان نظر الحديث على يد الشيخ المعمر زين الدين أبي العباس أحمد الحداد، ويعتبر الإمام الحداد من أكثر الذين قرأ عليهم المزي، وكان أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم الدمشقي الحداد، ذا ثقة، ومنزلة طيبة في نفوس العلماء، فأخذوا عنه، ونظروا في علمه، وقد ظهرت آثار تربيته للمزي عليه من الجلد، وسعة النظر، والهدوء، ومحاولة تدوين الصحيح من الأخبار.

وقد نال المزي قسطاً كبيراً ـ بجانب الحديث ـ من اللغة العربية، والتاريخ، والأدب.

وقد قيض الله ـ تعالى ـ له صلته بالإمام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية شيخ الإسلام، ومن لك بمثله في مثل زمانه، وإنا لننتظر مثله.

جاء في ص ٢٢/٢٣ من م ١ قال المعلق: معروف: (وكان ابن تيمية كثير الاعتماد على المزي وعلمه ومعرفته، فحينما خرج من سجنه بمصر سنة ٧٠٩هـ بعد عودة السلطان محمد بن قلاوون وجلس في القاهرة ينشر علمه، احتاج إلى بعض كتبه التي بالشام، فكتب إلى أهله كتاباً يطلب جملة من كتب العلم التي له، وطلب منهم أن يستعينوا على ذلك بجمال المزي).
: (وحينما ولي المزي أكبر دار حديث بدمشق هي دار الحديث الأشرفية سنة ٧١٨هـ فرح ابن تيمية فرحاً عظيماً بذلك).

(ولما توفي شيخ الإسلام ابن تيمية مسجوناً بقلعة دمشق لم يسمح لأحد بالدخول أول الأمر إلا لخواص أصحابه، قال ابن كثير: «وكنت فيمن حضر هناك مع شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي ـ رحمه الله ـ وكشفت عن وجه الشيخ، ونظرت إليه وقبلته، ثم شرعوا في غسل الشيخ، وخرجت إلى مسجد هناك، ولم يدعوا عنده إلا من ساعد في غسله منهم شيخنا الحافظ المزي وجماعة من كبار الصالحين الأخيار أهل العلم والإيمان، ولما مات المزي بعد ذلك بأربعة عشر عاماً دفن غربي قبر رفيقه وصديقه ابن تيمية ـ رضي الله عنهما ـ»). ص ٢٣، البداية والنهاية/جـ ١٤ ص ١٣٨/١٩٢/١٩٠ لابن كثير. معروف.

هذه جمل لطيفة مهمة عن (المزي) تبين إمامته، وعلمه، وصلاح معتقده الجيد، وأنه في كتابه (التهذيب) يصدر عن علم وفهم، وأنه لا غرابة في الإشادة به، وكونه مرجعاً عظيماً في التراجم لمن جاء بعده، أما زبدة ما يمكن ذكره عن تهذيب الكمال في أسماء الرجال فقد ورد في ص ٧٣ من كلام المحقق: (بدأ المزي في وضع كتابه في صيغته النهائية منذ مطلع سنة ٧٠٥ للهجرة، وبدأ يحدث به منذ سنة ٧٠٦هـ على الرغم من أنه لم يتمه إلا في أواخر سنة ٧١٢هـ، فجاء في أربعة عشر مجلداً بخطه، وقد طال عمر

المزي، ومتَّعه الله بالصحة الجيدة، وصحة الحواس إلى آخر عمره، واشتهر كتابه في حياته، وسارت به الركبان، فحدث بكتابه خمس مرات بين سنة ٧٠٦ وسنة ٧٤٢هـ، فسمع الكتاب عليه خلال هذه الستة والثلاثين عاماً عدد كبير من المعنيين بهذا الشأن، واجتهدوا في تثبيت خطه على نسخهم، ثم نال هذا الكتاب طوال القرون التالية منزلة رفيعة.. إلخ). ص ٧٣/٧٤/٧٥/٧٦/م ١.

وبهذا يكون المزي ويكون كتابه علمين بارزين في سماء هذه الأمة المسلمة لهما حق الحفظ والثناء والأخذ منهما بما وافق الحق، وهذا أقوله، لأنني مازجني إعجاب بالكتاب بما حصل بين دفتيه من ترجمة شبه شاملة مع قدرة جيدة على محاولة استيعاب ما لصاحب الترجمة مما قيل فيه، ولستُ أمام هذا السفر أُحاول نقده، لكن لابد لي ـ حسب فهمي ـ من تناول ما يمكن تناوله لمثله؛ إذ المقام يقتضي هذا للحاجة إليه فأبدأ قائلاً:

أولاً: أن غالب ما يحتويه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» من أقوال أئمة الجرح والتعديل منقول من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فهو يقول في ص ١٥٢/م ١: (واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامته منقول من كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ).

وهذا من المزي ليس بمستنكر أن يُبين حقيقة مصدره، وهو اعتراف بجميل صنع من سلف، وكنت قد بينت ما لزم نحو كتاب الجرح والتعديل، فيعاد إليه للتثبت والموازنة وزيادة رسوخ الحفظ وزيادة الفهم.

على أنني آخذ على المزي هذا خاصة وقد لمست من مجريات حياته سعة مدركه، لاسيما وقد عول على (الكامل) للجرجاني، و(تاريخ بغداد)

للبغدادي، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر، فقد كان عليه ـ رحمه الله تعالى ـ أن يبين رأيه بعد نقد لطرح من سبقه سواء كان صاحب (الكمال في أسماء الرجال) أو غيره ممن عول عليهم في تراجمه.

يقول في ص ١٥٣/م ١: (وما كان فيه من ذلك منقولاً من غير هذه الكتب الأربعة، فهو أقل مما كان فيه منقولاً منها، أو من بعضها).

فهو هنا يثبت أن هذه الكتب الأربعة هي لبّ كتابه، وما فيه من غيرها فهو القليل، وهنا لم يشر إليها كعادة كثيرين ممن أرَّخ أو ترجم، لكني وجدته في كتابه «التهذيب» عوَّل جدًّاً على (الكمال) بل يكاد يكون هو هو، نعم زاد عليه ونقَّحه وعدَّل فيه، وأغلب الظن أن من لم يقارن بين الكتابين مقارنة علمية ناقدة يظن أنهما يفترقان، بينما التهذيب هو الكمال مع ما أشرت إليه.

ولهذا أجزم كل الجزم بأن مادة التهذيب خلاصة لمادة (الكمال) للمقدسي، وإن حصل إضافة وتنقيح وتهذيب فهذا ما يقتضيه مقام التهذيب من حيث المعنى اللغوي والاصطلاحي سواء بسواء، ولست مع (معروف) فيما ذهب إليه يقول في المقدمة التحقيقية ص ٤٢: (والحق أن المزي قد تجاوز كتاب «الكمال» في كتابه هذا تجاوزاً أصبح معه التناسب بينهما أمراً بعيداً. . . إلخ). فهذه المبالغة أنست (معروف) منهج (الكمال) ورصفه للتراجم وطريقته، وبينَّ المحقق في ص ٤٣/م ١ فضل التهذيب، فهو يقول: (اقتصر كتاب «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المزي ما فات المؤلف من رواة هذه الكتب أولاً، وهم كثرة، ودقق في الذين ذكرهم. . . إلخ).

قلت: هذا مما يقتضيه معنى التهذيب، ثم إن المزي في تدقيقه للذين أوردهم المقدسي يحتاج إلى طرح موازن دقيق، وكما قد أشرت إلى هذه النقطة

بالذات عند نقد الترجمة، بأنه لا يكتفى بكتاب واحد، أو نقد واحد، فهل تدقيق المزي محطة نهائية، إن مقتضى قواعد وأسس الجرح والتعديل تنقبض إزاء هذا، فلو اعتبرنا تدقيقه مع ما طرحه من (جرح أو تعديل) نهاية لكل حكم وترجمة، لجعلناه الأصل، ولم نعول على ما سواه في تراجمه في كتابه.

ولعل بشار بن عواد بن معروف يوافقني على هذا ما في ذلك شك.

ثم الكثرة التي رمز إليها (معروف) في ص ٤٥ من تحقيقه ليست دليلاً على شيء هائل، فإني رأيت المزي يترجم ويطيل في بعض التراجم، خذ مثلاً (جـ ١/حـ/٢) وغيرهما خصوصاً إذا كان المترجم له مشهوراً، نعم هي حال ضرورية؛ لأن حكمنا على الشخص ينطلق أصلاً من تصورنا لحياته (الخاصة العلمية) لكن العبرة ليست هنا، لكنها في (تعديله ومنزلته) وما عدا هذا نناله بأوفر طريق من (التراجم الخاصة).

ثانياً: قال الحافظ المزي في ص ١٥٣ من/م١:

(ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله خوف التطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعد الشيء؛ لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدمنا من الأئمة في ذلك).

لعل هذه مسألة من المسائل المهمة حسب علمي وفهمي المبني على الحرص والخوف معاً، أما الحرص فحتى ينشأ علماء الفقه والأصول والتفسير والتاريخ والدعوة على الحياة المنبسطة المذكور فيها السند صحيحاً كان أو ضعيفاً، فما ينشب هؤلاء العلماء خلال السنين ثم خلال القرون من حفظ الرجال، ومحبة السند، وقد يدفعهم هذا - أو يدفع بعضهم - إلى الاهتمام بالسند (رواية ودراية) وكفى بهذا إحياءً للأخيار من هذه الأمة قرناً قرناً.

ولقد سمعت تواتراً أن كثيراً ممن يهتم بالفقه أو التفسير وسواهما لا

يوردون السند، بل لعل بعضهم يحب إيراد المتن هكذا دون السند الموصل إليه، وكثير منهم قد لا يقف على حقيقة الرواة، ولا يعطي الوقت حقه بدراسة السند، ولهذا حصل الخلط بين الصحيح والضعيف، والحديث والأثر، وزيادة الصحابي، وزيادة الثقة، وتداخل العلم والإنشاء والوعظ معاً؛ ولهذا حينما ترك السند، أو قيل نتركه لعلماء الجرح والتعديل لأن مهمتنا إيراد النص الدال على المسألة وهذا يكفي اختلط الموضوع بالضعيف بالرأي بالحديث الصحيح، أفلا يحق لي الحرص وليس الخبر كالعيان؟!

وأما الخوف فهو مما نراه اليوم من خصوم هذا الدين من المستشرقين والمعلقين بهم، وكم يطرب العدو بالإنشائيات، ومجرد الوعظ والبحث مجرداً من النص الصحيح، أما الضعيف فهم يريدون نشره، ويدعون إليه، وحينئذ كيف نواجه القوم كما واجههم من قبل ابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبو موسى الأشعري، وابن عمر، وابن عمرو، وابن سيرين، وشعبة بن الحجاج، والسفيانان، وسواهم خلال القرون الأول والثاني والثالث؟ لا جرم فالخوف حاصل وهو معروف من الواقع اليوم بالضرورة ولم يكن يقصد ـ المزي ـ إلا ما علل به السبب، إذ قال: (خوف التطويل) ص ١٥٣ م/١.

ولا يقال: انقطعت الرواية في هذه الأعصر، لأنا نعلم ذلك، وقائل هذا القول مثل الذي يقول: لماذا ندرس الفرق الضالة فقد ذهبت وزالت، وكما أن الأول فيه جهل بمقتضى الرواية بالسند ولابد، فإن الثاني جهله مركب، فنحن هنا لا نقول بالتسلسل للرواية إلى هذا الحين، فقد توقف وعرف الصحيح من الضعيف، وكفينا إياه، لكن نريد إحياء هذه المسألة الضرورية الملحة، فلولا السند لقال من شاء ما شاء، والإسناد من الدين،

وهل الذي هو من الدين يترك؟

وإذا كنت لا أرى ما ذهب إليه المزي من هذا فإن كتابه يعطي صورة لاتصال السند من وجه مترابط، ألا ترى أننا يمكن أن نعود لأصوله فنجد السند هناك، ووجه النقد هو أن العلة ليست كافية لحذف إسناد بعض الأقوال حتى وإن كانت أقوالاً في (الجرح والتعديل) منسوبة إلى قائل من العلماء من أي طبقة إذا كان مشهوراً، ولم أجد المحقق ناقش هذه النقطة، وكان حرياً به تحريكها، ولو لعبرة الإشارة والتنبيه.

وكم كنت أنحو باللائمة على الذين يختصرون كتب السنة بحذف كافة السند إلا الصحابي، لعلة الاختصار، وعدم الإملال، ومجرد الوصول إلى النص، إذ هو الأصل المراد، وهؤلاء يعلمون أن كل واحد من رواة هذا السند وذاك هم من أسباب حصولنا على هذا النص، فلابد من عدم الحذف، ليعرف حملة العلم من أخيار هذه، ولعل الإسناد من أهم الأمور التي يجب المحافظة عليها على مر القرون الطوال.

ثالثاً: قال الحافظ المزي في ص ١٥٣/م ١ نفسها: (وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً، وما كان منه بصيغة التمريض، فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر).

وهذا كلام عالم أمين نطق قلمه بحسن خلق صاحبه، وجم تواضعه، وفتح المجال للدراسة وتحقيق ثابت من ضعيفه، لكن لننظر تطبيق كلامه هذا الدائر بين: «بصيغة الجزم» «وما كان منه بصيغة التمريض» كيف يكون تطبيقه وما هو موقف النقد العلمي تجاهه.

في ص ٢٤٥ قال المزي: (باب الألف ـ من اسمه أحمد: دفق:

أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي . . إلخ) ص ١٤٦ / ١٤٧ .
(وقال أبو القاسم البغوي وموسى بن هارون: مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين، زاد موسى: ليلة السبت لثمان مضين من ربيع الأول) ص ١٤٧ .

فالمزي هنا جزم بأن نقل (وقال. . . . .) ثم سكت على هذا الجزم المنقول ولم يعالجه، فتقرر حسب قوله بأن موت أحمد بن إبراهيم كان سنة (ست وثلاثين ومائتين) بينما الصواب لعله خلاف ما ذهب إليه، فقد جاء في الهامش من ص ٢٤٧ نفسها: (قال الحافظ عبدالغني في الكمال: وقال محمد بن سعد: أحمد بن إبراهيم يعرف بالموصلي، توفي ببغداد في شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين). (١ / الورقة ١٦٢).
ثم جاء أيضاً: (وفيها نظر، لأن ابن سعد توفي سنة ٢٣٠ فكيف يذكر وفاة الموصلي هذا سنة ٢٣٦ ، نبه على ذلك مغلطاي في الإكمال (١ / الورقة ٥٠).
وقال الخطيب البغدادي بعد ذكره قول الأزدي في وفاته: «وهم أبو زكريا في ذكر وفاته» ثم أورد قول البغوي. . . إلخ).

وفي ص ٢٨٣ قال المزي من/م ١ : (م د س: أحمد بن جناب بن المغيرة المصيصي، أبو الوليد الحدثي، يُقال إنه بغدادي الأصل).
فهنا لم يجزم المزي إنما جاء بصيغة التمريض (يُقال) وهذا عظيم لكن جاء في هامش ص ٢٨٣ نفسها: (مع أن الخطيب صرح بأنه لم يكن بغدادياً إنما هو مصيصي ورد بغداد، ولكن الذي دفع المزي إلى هذه المقالة ما أورده الخطيب عن الدارقطني: «أحمد بن جناب بغدادي، يروي عن عيسى بن يونس، آخر من حدث عنه أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي»، ثم رد عليه الخطيب بالذي نقلناه أولاً تاريخ بغداد ٤ / ٧٨).

وبالنظر إلى وفاة أحمد بن إبراهيم، وبغدادية أحمد بن جناب، يظهر لنا أمر مهم يتعلق بالرواية، وذلك أن الوفاة تقدمها وتأخرها، وكذا البلد للراوي لهما دور في الأخذ سواء من الشيوخ أو التلاميذ، وهذا أمر له اعتباره في ميزان تراجم الرجال ولا إشكال.

وفي ص ٨٨ من /م٢: (د: إبراهيم بن سالم بن أبي أمية القرشي التيمي، أبـو إسحاق المدني المعروف ببردان بن أبي النضر، مولى عمر بن عبيدالله بن معمر التيمي، روى عن أبيه سالم أبي النضر، وسعيد بن المسيب).

فهنا جزم المزي بالرواية عن سعيد بن المسيب ولم يحققها بواسع من القول للتأكد من حقيقتها، ولعل صيغة التمريض أنسب هنا كما قال من قبل أنه سوف يسير عند اللازم عليها، فقد همش معروف على هذا فقال في حاشية الأصـل بخط الإمام الذهبي: «وفي روايته عن سعيد بن المسيب نظر، إنما يروي عنه أبوه». وعلق الحافظ ابن حجر على ذلك بقوله: (وفيه نظر، فإن في مسند أحمد له رواية عن عامر بن سعد بن أبي وقاص من رواية محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن أبي إسحاق بن سالم، عن عامر بن سعد، وأبو إسحاق بن سالم هذا هو بردان بن أبي النضر، قاله أبو أحمد في «الكنى» وعامر بن سعد شارك سعيداً في كثير من شيوخه». (تهذيب: ١/١٢١).

قلت: سكـوت المحقق محل نظر، وإن كان كلام ابن حجـر لعله الصواب، لكن مثل هذا يحتاج إلى ناهض من الشواهد على رواية إبراهيم هذا عن سعيد بن المسيب، بحيث ينطرح الإشكال، ولم أر لإبراهيم رواية عن سعيد، والله أعلم.

وقـال الإمام المزي ـ رحمه الله ـ في م/٣ ص ٤٢/٤٣/٤٤/٤٥:

(إسماعيل بن أسد بن شاهين، وهو إسماعيل بن أبي الحارث البغدادي كنيته: أبو إسحاق)، ثم ذكر من روى عنهم، ومن رووا غنه بمختصر من القول لطيف.

وذكر كلام بعض أهل العلم فيه لا كلهم، ولم أجد المعلق علق بشيء فيما يخص هذا الرجل؛ لكنه خرج النص، وذكر ميزان بعض من ورد ذكرهم في السند.

قلت: إسماعيل هذا يكنى بأبي إسحاق البغدادي، وأحياناً ـ وهي قليلة ـ بابن أبي الحارث، وثقه قوم، وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابنه: كتبت عنه مع أبي وهو ثقة صدوق.

قلت: يحمل كلام أبي حاتم على كونه ثقة ص ٤٤.

وجملة القول فيه: ثقة، وعُدْ إلى ص ٤٥.

وفي ص ٤٥ م٣: (إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد مناف القرشي الأموي المكي، ابن عم أيوب بن موسى).

وذكر من روى عنهم، ثم أشار إلى من رووا عنه.

قلت: هو ثقة، وعد إلى ص ٤٨.

وقول المزي: «زاد أبو حاتم: صالح»، يريد على قول ابن منصور عن يحيى بن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، فإنهم قالوا: ثقة.

وكلمة صالح رافعة لكلمة ثقة، وليس في هذا نوع تناقض.

وفي ص ٦٣ م٣: (إسماعيل بن أبي الحكم القرشي المدني، مولى عثمان بن عفان، وقيل: مولى الزبيربن العوام، وقيل مولى أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، زوجة الزبيربن العوام). وصف بأنه كان قليل

الحديث، يعني الرواية له.

قلت: احتج به مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه ص ٦٦.

وأقرب ما يكون أنه مولى الزبير ـ رضي الله عنه ـ وانظر ص ٦٥.

قلت: الصواب ـ كما قال أبو حاتم ـ «يكتب حديثه». ولعل عمر بن عبدالعزيز لم يستعمله إلا لثقته، فقد كان عمر شديداً في الله ـ تعالى ـ خصوصاً في أموال المسلمين، وحقوق الضعفاء، شديداً على الظلمة الزائغين، ولو كانوا منه.

وفي ص ١٠٧ م٣: (إسماعيل بن سميع الحنفي، أبو محمد الكوفي بياع السابري).

وقوله: السابري نسبة إلى ثياب رقيقة لعله كان يبيعها.

قلت: هناك من وثقه وهو من الخوارج، ولهذا قال الإمام محمد بن حميد الرازي عن جرير: (كان يرى رأي الخوارج، وكتبت عنه، ثم تركته). وهذا ـ حسب رأيي ـ جارح له أنه خارجي، وغيرها لم أجد شيئاً، وقول أبي نعيم عنه يحتاج قوة. والذين وثقوه كثيرون (ص ١٠٩)، روى له مسلم وغيره (ص ١١٠).

وفي ص ١٨٢ م٣: (إسماعيل بن كثير الحجازي أبو هاشم المكي).

قلت: لم أجد إلا خيراً، ولعل قول أبي حاتم عنه صالح الحديث، يعني: ثقة، ص ١٨٢.

وقول المزي: (إن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم... إلخ) يبين أصل ضعف السند في حديث الوضوء ص (١٨٢/١٨٣) وأنه ليس سببه فتنبه.

وذكر المزي من وثقه.

وقال محمد بن سعد: ثقة كثير الحديث.

وأجاد المحقق في هامش ص ١٨٣ القول حوله إلا أنه اختصر القول حول «النص» كما هو عند ابن خزيمة وسواه، قال: (وخرج حديثه في الصحيح كل من ابن حبان، وابن خزيمة. . . إلخ).

وفي ص ٢٠٤/٢٠٥/م٣: (إسماعيل بن مسلم المخزومي مولاهم المكي). ولم يرو له شيئاً عنه، فقط ذكر من روى عنهم سعيد بن جبير وطبقته، وذكر بعده من رووا عنه، عبدالله بن المبارك وطبقته ص ٢٠٥.

قلت: نقل المصنف كلام بعض الأئمة حوله ثم سكت، ومثله يحتاج إلى قطع حسب عدم لقائه الحسن من لقائه.

وفي ص ٣٠١/٣٠٢: (أصبع بن زيد بن علي الجهني أبو عبدالله بن أبي منصور الواسطي الوراق، كان يكتب المصاحف).

ثم ذكر حوله كلاماً مختلفاً ولم يوازن ـ رحمه الله ـ وأعجبني قول أحمد بن حنبل: (ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه) ص ٣٠٢.

وقول ابن سعد: (كان ضعيفاً في الحديث) ص ٣٠٢ لم يفصل، والمقام يقتضيه بحال بينة، ولعله يرفعه من رووا عنه، والله أعلم

وقال في الجزء الرابع ص ٢٢: (البختري بن أبي البختري، وهو البختري بن المختار بن ذريح الكوفي).

ثم ذكر من روى عنهم، والذين رووا عنه، وذكر أن ابن المديني وثقة، وقال عن أبي أحمد بن عدي أنه قال: «ليس له كبير رواية، ولا أعلم له حديثاً منكراً).

لكن قال نسبة للبخاري إنه يخالف في بعض حديثه.

قلت: لعله أراد يخالف الثقات، روى له مسلم وسواه.

قلت: لم أطلع على مخالفة له فيما رواه مسلم، والبخاري وقف على ما لم أقف عليه.

وفي ص ٣٤ م٤: (البراء بن زيد البصري، ابن بنت أنس بن مالك).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٥٠/م٤: (بريد بن عبدالله بن أبي بردة بن موسى الأشعري، أبو بردة الكوفي).

ثم ذكر عن عمرو بن علي قال: (وقال عمرو بن علي: لم أسمع يحيى ولا عبدالرحمن يحدثان عن سفيان عنه بشيء قط).

قلت: ليس في هذا نكارة، فهو عندهما عن سفيان في حال مردودة، لكنه ليس بجرح، فلم أقف على جارح بيِّن.

ولعل المزي ـ مع كثير من المترجمين للرجال ـ لم يعالجوا مثل هذا خاصة في مثل حال بريد بن عبدالله، والذي روى له الجماعة.

وفي ص ١٧٦ م٤: (بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي). قال: (رأى أنس بن مالك) ص ١٧٦/١٧٧/١٧٨، ثم ذكر من قال عنه ثقة، وقال عن أبي حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به). وقال عن البخاري: (يخالف في بعض حديثه).

قال المحقق: لكن البخاري في تاريخه ذكر هذه العبارة مقيدة بحديث واحد، قلت: صحيح، قلت: ضعفه في الرواية «رحمه الله» قلت أيضاً: قول أبي أحمد بن عدي جميل، وهو ثقة في نفسه.

وفي ص ٢٣٥ م٤: (بكير بن الأخنس السدوسي، ويقال الكوفي).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٢٥٧ م٤ : (بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري أخو معلى بن أسد) .

قلت : هو ثقة ، ثقة .

وفي ص ٢٨٣ م٤ : (ثابت بن يزيد الأحول أبو زيد البصري) .

قلت : هو ثقة .

وفي الجزء الخامس ص ٦٧ قال المزي : (جعفر بن عمرو بن أمية الضمري المدني) .

وقال في ص ٦٩ : (روى له الجماعة سوى أبي داود) .

قلت : هو ثقة ، وأبو داود لم يرو له ؛ لأنه لم يقع له عنه ، وليس معناه ضعفه عنده ، وقد ترجم له غالب كتب التراجم ، وهذا يعني شهرته .

وفي ص ١٣٣ /م ٥ : (جنادة بن أبي أمية الأزدي ثم الزهراني ، ويقال الدوسي ، أبو عبدالله الشامي ، واسم أبي أمية كبير) .

قلت : قول المزي ، ويقال الدوسي من باب التعريف بالمشهور ، وإلا فدوس هي زهران ، وقد يكون بينهما العموم والخصوص .

قلت : هو ثقة .

وفي ص ١٨٧ م ٥ : (حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل مولى بني عبدالمدان من بني الحارث بن كعب) .

وفي ص ١٩٠ : (وقال النسائي : ليس به بأس) . وقال المحقق في هامشه : (ونقل الذهبي في الميزان أن النسائي قال : ليس بالقوي) .

أقول : إن لم يكن له رأيان عن طريقين ، وإلا فهو كما أثبته المزي عن النسائي .

قلت : هو ثقة .

وفي ص ٢٣٧ م ٥ : (الحارث بن شبيل بن عوف بن أبي حبيبة الأحمسي البجلي، أبو الطفيل الكوفي) إلخ .

قلت: لا أدري سبب عدم رواية ابن ماجه له .

وفي ص ٣٠٦ م ٥ : (الحارث بن يزيد الحضرمي أبو عبدالكريم المصري) .

قلت: هو ثقة من كبار التابعين .

وفي ص ٣٥٨ م ٥ : (حبيب بن أبي ثابت، واسمه قيس بن دينار، ويقال: قيس بن هند، ويقال: هند الأسدي أبو يحيى الكوفي) .

قلت: هو ثقة، وكان من ذوي الفتيا الكبار ولاءً وبراءً لله وحده .

وفي ص ٣٨٦ م ٥ : (حبيب بن أبي عمرة القصاب، أبو عبدالله الحماني، مولاهم، الكوفي. . . . ويقال اللحام) .

قلت: هو ثقة .

وقول المزي: (وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: شيخ ثقة) أراد كبير القدر، أو لعله كذلك .

وقول المزي عن أبي حاتم عنه: (صالح) أي روايته صالحة، فهو يحتج به .

وفي ص ٤١٢ م ٥ : (حبيب المعلم أبو محمد البصري مولى معقلٍ بن يسار، وهو حبيب بن أبي قريبة، واسمه زائدة، ويقال: حبيب بن زيد، ويقال: حبيب بن أبي بقية) .

قلت: هو ثقة .

ولم أجد ـ حسب نظري ـ طريقاً لقول النسائي ـ رحمه الله ـ: «ليس بالقوي» ص ٤١٣ ، لكن لعله تم هذا بحجة لديه، قلت: الأصل يبقى

على ما هو عليه، والله أعلم.

ومثل هذا لعل التحقيق والسبر وطول النظر يقتضيه حال حبيب هذا، وهذا يكون غالباً من ضروريات التحقيق.

وفي ص ٤٥٧ م ٥: (حجاج بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي، وقيل: البرساني مولاهم البصري).

قلت: هو ثقة.

وقول الإمام أحمد فيما رواه ابنه عبدالله عنه قال: (ثقة، ما أرى به بأساً) ليست الثانية بمضيعة للأولى فهو ثقة، لكن كأن أحمد سئل عنه فقال هذا.

وهذه عبارة تقال جواباً للسؤال زيادة في العبارة.

وفي ص ٤٦٦ م ٥: (حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد بن أبي يعقوب البغدادي المعروف بابن الشاعر).

قال المحقق في هامشه: وهذا النص نقله المؤلف من تاريخ الخطيب. يعني (تاريخ بغداد). قلت: صحيح.

قال المزي: قال أبو حاتم: صدوق.

قلت: هو ثقة.

فلم أجد ما يوجب تنزيله عن ثقة، حسب شروط ذكرها بجانب مثله، والله أعلم.

وفي ص ٥٥٦ م ٥: (حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، واسمه نابت بالنون، ويقال: ثابت بالثاء، العتكي، مولاهم، أبو روح البصري).

قلت: هو صدوق.

وقول المزي: روى له الجماعة سوى الترمذي صحيح.

وفي الجزء السادس ص ٨: (حسان بن إبراهيم بن عبدالله الكرماني أبو هشام العنزي).

ونقل في ص ١٠/١١ كلام بعض أهل العلم فيه فلم يضعفه سوى الإمـام النسائي، فإنه قال: ليس بالقوي، وقد فصل القول في حاله أبو أحمد بن عدي، قلت: وهو أحب عندي، قال عنه في الآخر: وهو عندي لا بأس به ص ١١.

وفي ص ١٧٧ م ٦: (الحسن بن صالح بن صالح بن حي، وهو حيان بن شفي بن هني بن رافع الهمداني الثوري).

قلت: هو ثقة، حافظ، متقن، وهو قول أبي حاتم.

وفي ص ٢٨٣ م ٦: (الحسن بن عمرو الفقيمي التيمي الكوفي).

في ص ٢٨٥ قال عنه أبو حاتم: «لا بأس به، صالح».

قلت: يعني صالح الحديث، يؤخذ بروايته.

قلت: هو ثقة.

وقـال ذلك أحمد بن حنبل عن الأثرم عنه، ويحيى بن معين، وأبو عبدالرحمن النسائي، ص ٢٨٥.

وفي ص ٣٠٣ م ٦: (الحسن بن قزعة بن عبيد القرشي الهاشمي، أبو علي، ويقال أبو محمد الخلقاني البصري).

ثم ذكر المزي قال في ص ٣٠٥: (وقال النسائي: لا بأس به).

وقال في موضع آخر: صالح.

قلت: هو صدوق.

وهذا ما ذهب إليه يعقوب بن شيبة، وأبو حاتم كما في ص ٣٠٥ وهو قريب من حاله، إذ لم يوقف خلل ناهض في روايته.

وفي ص ٣٢٨ م ٦: (الحسن بن موسى الأشيب أبو علي البغدادي).

قلت: مثل هذا الإمام يجب الفصل في حاله، فلم أر المزي إلا في حال نقل، ولم يرد المحقق طرح القول مفصلاً.

ونحن أمام راو اختلف القول فيه من شخص واحد على لسان رجلين، يقول المزي في ص ٣٣٠: (وقال أبو حاتم عن علي بن المديني: ثقة). (وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه: كان ببغداد، كأنه يضعفه).

قلت: هل تراجع ابن المديني على لسان ابنه؟ أم أن الابن فسر تفسيراً لا يقوم؟ إلا أن كانت كلمة «وضعفه» نص كلمة ابن المديني.

قلت: لعل الصواب التوثيق، وهو ما ذهب إليه يحيى بن معين، والدارمي.

وقد أحسن القول الخطيب كما في ص ٣٣٠ قال: (لا أعلم علة تضعيفه إياه) فإذا كان الإمام ابن المديني لم يعلل، ولا ابنه بنقله فيبقى الأمر على الأصل، وإذا كان ابن المديني قد وقف على شيء فيه لم يبنه فالقول للأكثر، والله أعلم.

وفي الجزء السابع ص ٢٥: (حفص بن عبيدالله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري).

قلت: هو ثقة.

وقول المزي: (روى له الجماعة سوى أبي داود) صحيح، وأبو داود لم يرو له شيئاً لعله لم يقع له عن طريقه رواية، وإلا فمقتضى حاله الرواية عنه لكن كما ذكرت.

وفي ص ٣٣ م ٧: (حفص بن عمر بن عبدالرحمن الرازي أبو عمر المهرقاني).

قال المزي: (قال أبو زرعة: صدوق ما علمته إلا صدوقاً).

قلت: تكرارها تأكيد للتي قبلها، وحفص هذا وثّقه قوم آخرون.

وفي ص ٥٦ م ٧: (حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ربيعة بن عامر بن جشم بن وهبيل بن سعد بن

مالك بن النخع النخعي، أبو عمر الكوفي قاضيها، وولي القضاء ببغداد أيضاً).

وثقه وكيع كذا فهمت من كلام أبي حاتم عن أحمد بن أبي الحواري، ص ٦١.

لكن قال أبو زرعة: (ساء حفظه بعدما استقضى فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو هذا).

قلت: هذا لعله مفهوم كلام المزي قبل قليل، وكلام أبي زرعة جيد، فهو تفصيل علمي لازم.

وفي ص ٨٣ م ٧: (حكام بن سلم الكناني أبو عبدالرحمن الرازي).

قلت: وثقه الأكثر.

وقول الإمام أحمد: (وكان يحدث عن عنبسة أحاديث غرائب) ص ٨٣، قلت: ينظر فيها وإلا فهو ثقة.

واستثناء ابن سعد بعد قوله: ثقة لعله دعاء.

وفي ص ١٤٦ م ٧: (الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي).

قلت: هو ثقة.

ولم أقف ـ حسب نظري ـ على خلل جارح في روايته، لكن أشكل عليَّ قول العجلي: (لا بأس به) كتاب الثقات الورقة ١١ كذا في ص ١٥٣، وليت المحقق عالج ذلك، فهو في حال لازمة.

وفي ص ٢٨٥ م ٧: (حماد بن نجيح الإسكاف السدوسي، أبو عبدالله البصري).

قلت: هو ثقة.

وفي ص ٣٢٩ م ٧ في ترجمة (حمزة بن سفينة البصري) جاء قول المزي: (وقال البخاري في التاريخ: وقال حدثنا مروان بن محمد فذكره) وعزاه المحقق وسكت.

قلت: ثم ماذا؟ فذكره هكذا.. ثم أيش؟

ولعل هذا فيه بتر، لأن قول المزي: «فذكره» يوحي بأن هناك ما قيل

فيه جرحاً أو تعديلاً، لكن لو قال: فذكره وسكت كان أقطع للعبارة.

وفي ص ٣٥١ م ٧ في ترجمة (حميد بن الأسود بن الأشقر البصري أبو الأسود الكرابيسي). نقل عن أبي حاتم قوله عنه: (ثقة).

وفي ص ٣٥١ نفسها قال: (وقال غيره: كان عفان يحملُ عليه).
قلت: يريد بعفان هذا ابن مسلم.
قلت: لم أقف على جارح بيّن.

وفي ص ٤٦١ م ٧: (حوثر بن محمد بن قديد المنقري أبو الأزهر البصري الوراق).
قلت: هو ثقة.
وقول أبي حاتم عنه: (صالح الحديث) أراد بذلك صالح الرواية فهو مقارب عنده.

وورد في ص ٢٠١/٢٠٢ من م ٨: (د: خالد بن يزيد بن معاوية) ثم في ص ٢٠٢: (ذكره ابن سميع في الطبقة الثالثة من أهل الشام، وقال: داره دار الحجارة باب الدرج شرقي المسجد، وقال أبو حاتم: هو من الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام).
وجاء في الملاحظة على هذا: (هكذا بخط المؤلف، وكذلك نقله ابن حجر في تهذيبه، وهو وهم فإن أبا حاتم إنما عده في الطبقة الثانية، وقد انتبه أحدهم فكتب في حاشية نسخة المؤلف معلقاً «الثانية» وهو الصواب الذي ورد في المطبوع، ونقله عنه الحافظ ابن عساكر وغيره).
قلت: صحيح، فلعل هذا حصل لوهم أو ذهول من الإمام المزي، وتاريخ حياة (خالد) هذا يبين طبقته من وجه ليس ببعيد.

وفي ص ٢٢/٢٣/م/٩: (ع: رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن تزيد بن جُشم بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الحارثي أبو عبدالله، ويقال: أبو رافع المدني صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ).

فهنا المزي أورد له كنيتين إحداهما بالجزم، والثانية جاء بها بصيغة التمريض: «يقال» وأورد المهمش كلاماً نأخذ منه أن المزي تابع صاحب «الكمال في أسماء الرجال» في هذا، وقال مغلطاي: «فيه نظر وذلك أنه قول لم أره لغير عبدالغني، وأيضاً فمن المحال المستبعد والأمر الذي لا يوجد تكنية الرجل باسم نفسه، وقال ابن حجر مثل ذلك، ويقال: أبو خديج، فقد حكى البخاري في تاريخه أنه يكنى أبا خديج».

هذا مثال أورده لمزيد الاستبصار في مثل هذه الحال.

وفي الجزء العاشر ص ٨: (زيد بن أرطأة الفزاري الدمشقي أخو عدي بن أرطأة، وكان الأكبر). قال المزي بعد ذلك: ذكره خليفة بن خياط في الطبقة الثانية من أهل الشامات، وذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة الثالثة. وذكره ابن سميع في الطبقة الرابعة.

قلت: قد ناقشت مسألة الطبقات بمختصر من القول عند الحديث عن التقريب.

قلت: يترجح لدي أنه ثقة.

وعد إلى ص ٨/٩.

وفي ص ٤٧ م ١٠: (زيد بن حبان الرقي كوفي الأصل).

قلت: لعله لم يثبت ما نسب إليه، وبسببه تركت روايته.

قال يحيى بن معين وغيره: ثقة، ص ٤٩.

وفي ص ٢١٨ م ١٠ : (سريج بن النعمان بن مروان الجوهري اللؤلؤي أبو الحسين، ويقال أبو الحسن البغدادي).

قال المزي ص ٢١٩ : (روى عنه البخاري وغيره).

وقال في ص ٢٢٠ : (وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ثقة، حدثنا عنه أحمد بن حنبل، غلط في أحاديث).

قلت: لا أدري لمن هذا الكلام : (غلط في أحاديث) بحكم انفصال (حدثنا) عن (غلط) والمقصود أن هذا فيه تفصيل جيد، ولعل قائله الإمام أحمد، والله تعالى أعلم.

وفي ص ٢٧٣ م ١٠ : (وقال الجوزقاني: مذموم). يعني في ترجمة سعد بن طريف الإسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي).

قلت: يعني مذموم الرواية.

وفي ص ٣٣٣ م ١٠ : (وقال الحسين بن القاسم الكوكبي عن أحمد بن عبيد بن ناصح، سئل أبو زيد الأنصاري عن أبي عبيدة، والأصمعي، فقال: كذابان، وسئلا عنه فقالا: ما شئت من عفاف، وتقوى، وإسلام). هذا في ترجمة سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد، أبو زيد الأنصاري النحوي البصري.

قلت: لم أر دليلاً ماديًّا على قوله ببدعة القدر، وقد وثقه كثير، ص ٣٣٢/٣٣١، وقد فصل المزي في الأصمعي وأبي زيد هذا القول في ص ٣٣٥/٣٣٤.

قلت: والأصمعي مما يحتاج حاله إلى تفصيل نقدي، ولست أرى أنه يكذب هكذا، وعد إلى هامش ص ٣٣٧ تجد تفصيلاً جيداً له اعتباره في دائرة الجرح والتعديل نقلاً عن «الكنى» الورقة «٣٨» و«المجروحين» لابن حبان ١/٣٢٤.

وفي ص ٣٩٤ م ١٠: (قال الحسين بن الحسن الرازي: سألت أحمد بن حنبل عن من أكتب بمصر؟ فقال: عن ابن أبي مريم).

قلت: أراد أنه ثقة.

جاء هذا في ترجمة سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بابن أبي مريم الجمحي، أبو محمد المصري، ص ٣٩١.

وفي ص ٤٣٥ م ١٠: (سعيد بن زكريا القرشي أبو عثمان، ويقال: أبو عمر المدائني).

وفي ص ٤٣٦/٤٣٧ أورد أقوال العلماء حوله، لكن لم يحصل استخلاص للأقوال فيه، ومثل وضعه إلى مثل هذا.

كما لم أر المحقق ناقش هذا حسب عامة ما رووه عنه من النص، وحال التحقيق تقتضيه على كل حال.

وفي ص ٤٤١ م ١٠: (سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبوالحسن البصري أخو حماد بن زيد).

أورد الحافظ المزي في ص ٤٤٣/٤٤٤/٤٤٥ فيه كلاماً مختلفاً في الجرح والتعديل، ولم يوازن، وكذا ترك الأمر عند المحقق، وهي حال عجيبة، فقط عزا إلى كتب التراجم حسب إشارة المزي، ومثل هذا الراوي أعني ابن زيد بن درهم لا يترك، لأن من جرحه وسكت قد يكون حفظ ما لم نحفظ، وعلم ما لم نعلم.

ومن عدله فسار على الأصل وزيادة علم فيه، لأن الرواة من العلماء مثله إذا عدلوا ففي هذا زيادة على مجرد البراءة، لأنهم لم يعدلوا عبثاً، بل هناك صفة ظهرت، وإلا لم يتم التعديل من فريق آخر خالف من جرح.

وسعيد كحال غيره لابد في حاله من تفسير جرحه.

ولم يورد المزي ـ رحمه الله تعالى ـ جرحاً مفسراً لمن أورد لهم فيه ما أورد.

ولقد يكون بوسعه أن يفعل لكن لعله لم يرتح إلى شيء قيل، أو أنه اكتفى بنقل الجرح دون سواه.

فقد أورد المزي قول الجوزجاني: (وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني يضعفون حديثه، وليس بحجة).

وقال المزي نقلاً عن البخاري قبل هذا تماماً في ص ٤٤٣: (وقال البخـاري: حدثنا مسلم قال: حدثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق، حافظ). ونسب عن ابن معين فيما قاله عباس الدوري ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، عن ابنه عبدالله ينسبه لأبيه.

وجاء كلام فيه وفيه عن علي بن المديني قال: (سمعت يحيى بن سعيد يضعف سعيد بن زيد في الحديث جدًّاً، ثم قال: قد حدثني وكلمته).

وقال أخيراً عن النسائي وأبي حاتم أعني: المزي: (ليس بالقوي) ص ٤٤٤.

وسوف يجد المطالع لهذا السفر وغيره شيئاً من هذا يحتاج إلى فك، ثم وزن تام، ثم صبر وتـأمل، ثم طرح عاقل بحجة جرحاً أو تعديلاً، وإذا الهدف سار نحو تأصيل علم الجرح والتعديل أصبح مهمًّاً جدًّاً لدى العلماء المتأخرين الخروج بزبدة بينة عند البحث في حال الرواة، لأن مجرد العزو والنقل ولو طال هذا قد لا يجدي في ميزان المراد، والغاية من وراء نظر وبحث شأن الرواة على كل حال، وإن كان العزو مهمًّاً عظيماً، لكنه يبقى مفتقراً لما يقتضيه التحقيق والتعليق في علم جليل كهذا العلم خصوصاً في مثل هذا وما بعده من أجيال وأجيال.

وانظر أيضاً الترجمة الواقعة في ص ٤٥٨ م ١٠، المجلد العاشر نفسه،

وإن اختلفت حال هذا عمن سبقه.

وفي ص ٥٣٩ م ١٠: (سعيد بن عبدالعزيز بن أبي يحيى التنوخي، أبو محمد، ويقال أبو عبدالعزيز الدمشقي فقيه أهل الشام ومفتيهم بدمشق بعد الأوزاعي).

قلت: وثقه الأكثر.

وقال النسائي: ثقة، ثبت، ص ٥٤٤.

وفصل القول أبو مسهر فقال: (كان قد اختلط قبل موته).

قلت: ومثل هذا لابد منه عند ورود الرواية عنه بعد الاختلاط.

وقد تبين لي أنه جليل القدر، ذو تقوى وصلاح، ولم يعد النسائي الحقيقة حينما قال عنه: ثقة ثبت، فهو لهذا.

وقد أطراه الإمام أحمد بن حنبل وسواه، مما يدل على عظم منزلته في الرواية.

وفي ص ٤٥٤ م ١٠: (سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي خراساني الأصل، ويقال: كوفي سكن مكة).

وسعيد بن سالم هذا مثل سعيد قبله، يحتاج أمره إلى تفصيل دقيق سابر طويل البال، لكن أخف في الجرح فهو حسب نقل المزي جيد التعديل ولم ينفرد سوى عثمان، فقد قال: (ليس بذاك في الحديث) وعزاه المحقق إلى ابن عدي في الكامل «٢/الورقة/٤٨» عن شيخه محمد بن علي المروزي.

قلت: لم أقف على موجب جارح في روايته، وكونه مرجئاً أو يذهب إليه فهذا غير مؤثر في الرواية عن طريقه، لأنه - حسب علمي - لم يدع، وإن كانوا قالوا: مرجئاً والله أعلم.

وتعقب حال مثل هذا لازم، والوقوف عليه فيه سهولة، هل دعا أو لم يدع، والمحقق هذا أمر من طبيعة تحقيقه دون إشكال.

وفي ص ٢١٨/م ١١ : (ت ق: سلم بن جنادة بن سلم بن خالد بن جابر بن سمرة السوائي العامري، أبو السائب الكوفي) إلى قوله: (روى عنه الترمذي وابن ماجه، وأبو حامد بن حمدون بن رستم الأعمش. . . إلخ). فالمزي هنا أورد كلام أبي حاتم والنسائي، وأبي بكر البرقاني، وابن حبان، ثم سكت، ولم يوازن بين شيء مما ورد عن هؤلاء الأعلام، والذي يظهر لي أنه ثقة، والله أعلم.

وذكر المهمش في ص ٢١٩ قال: (وذكر ابن عساكر أن النسائي روى عنه [المعجم المشتمل الترجمة ٣٨٦] وهو وإن كان لا يلزم منه أنه روى عنه في كتبه التي هي من شرط المزي، لكن ينبغي التنبيه على روايته عنه خارج هذه الكتب، أو رد ابن عساكر كما جرت عادة المؤلف).

قلت: صحيح لإمكان حصول عدم ذكر سلم بن جنادة لمن أراد ترجمة من روى عنهم النسائي، فيحصل النقص في أمر ترجمة الرجال هناك، وهذا الذي نورده مما نقلناه أمثلة ضرورية لبيان حاصل منهج الحافظ المزي في تراجمه للرجال، وهنا نعيد القول ولا نبرح نكرره حيال واجب النظر في عامة كتب التراجم إذا أردنا الحصول على ترجمة أمينة يكمن من ورائها خوف الله ـ سبحانه وتعالى ـ ثم الهدف العظيم الدافع لنظر حياة الرواة ودرجة الجرح والتعديل، وإذا كنا من هذا على بينة وحفه الورع وجمال الوعي العاقل لحاجة الأمة إلى التقدم، واكتنفه الفهم السليم قد نختصر الوقت، لبلوغ ما بلغه من كان قبلنا من الأئمة الأخيار، فإن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها.



الأساس المعنوي للجرح والتعديل

وطبقات علماء الحديث

ابن عبدالهادي

منهجه وطرحه في النقد للرجال



أسس الجرح والتعديل تعتمد أول ما تعتمد ـ حسب التجربة العملية، وتكرار الحاصل ـ على التقوى، والتقوى هنا وهناك طلب الوقاية من غضب الله حسًّاً ومعنى، ومراقبته على حال حاضرة أبداً، ومن هذا ديدنه تعلم، وعلم، أدرك، ويدرك، وسار على نور وبصيرة وبرهان مبين.

ومتى سلك العالم مسلك الولاء والبراء بفهم سليم، ووعي دائم، وقلب حاضر، وأمره لله ـ سبحانه وتعالى ـ أمده الله بالعلم النافع، ويسر له العمل الصالح، ولقد عشت مع هذه التراجم طويلاً طويلاً فرأيت عجباً من صدق التربية العلمية النفاذة إلى روح وعقل كبار العلماء إبان طفولتهم وهم ما بين ٥ حتى العشرين، خذ الصحابة، والطبقة الثانية، والثالثة، والرابعة من طبقات التابعين كيف تجدهم؟ وخذ كافة كبار العلماء حتى الثانية عشرة من الطبقات فتش عن تربيتهم يوماً بيوم، وأسبوعاً بأسبوع، وشهراً بشهر، وعاماً بعام، يظهر لك أصول ما ربوا عليه من حقيقة الولاء لله وحده، والبراء من كل شرك صغير أو كبير، واطراح أهله، وحين حصل هذا منهم صفت قلوبهم، وتنورت عقولهم فأقبلوا على العلم والدين لله فسادوا أحياء وسادت آثارهم هات مثل: السفيانين، أو مثل حماد بن زيد، أو ابن سلمة، أو هشيم، أو ابن مهدي أعني عبدالرحمن، أو القعنبي، أو بقي بن مخلد، أو هات مثل البخاري، أو ابن المديني، أو ابن راهويه، كلا بل هات مثل صلاح الدين الأيوبي أو مثل محمد الفاتح، أرأيت إن الإنسان هو الذي تغير وتبدل، فالقرآن هو القرآن، والسنة الصحيحة هي السنة الصحيحة كما قلت في غير هذا الكتاب، إذاً تغير الإنسان نفسه في هذا الحين بتخلف التقوى، وضعف الولاء والبراء، والتقصير في طلب المعالي، فكيف إذاً تكون الحال على هذه الحال، لقد نظرت كثيراً: «طبقات علماء الحديث» للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي (ت

٧٤٤هـ)، ونظرت «تذكرة الحفاظ» للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، فوجدت خلاصات بين الطول والاختصار، بين العلم والموهبة، بين النجابة والسؤدد، بين البذل والبر، وبين الولاء والعقل والحكمة والسداد، ووجدت هذين الإمامين سجلا ما يحتاجه علماء الأجيال من الفهم السليم، والتوحيد الصحيح بين ثنايا هذه التراجم مع المطولات الأخرى التي أنصح باقتنائها كل إنسان.

وكتابنا هذا مهمته نظر «الجرح والتعديل» بنقد التراجم، وأما كتابا: الصالحي، والذهبي فهذا أدعه للعلماء؛ ليطلعوا فيستفيدوا منهما على غرار من قرأ فاستفاد فظهر منه أو من بيته النبوغ ومواهب العلم وعظم التصرف الحكيم المحمود، وهاأنذا أبين ما في هذين الكتابين مما يحتاج إلى نقد أو بيان لابد منه ـ حسب علمي، وما نظرته فيهما ـ فأبدأ بمشيئة الله تعالى بكتاب الإمام الصالحي، وكتاب أبي عبدالله الصالحي ـ الذي هو بين يدي ـ يقع في أجزاء أربعة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ وهي هذه، وحققه أكرم البوشي، وتقع المقدمة مع التعريف ومالابد منه في تسع وستين صفحة (٦٩)، وهي مقدمة ومدخل بذل فيهما بذلاً مغنيًا دل على حسن تصرفه ووعيه، لكتاب مثل هذا أعتبره حسب قراءاتي أصلاً مهمًا في بابه لا يستغنى عنه في العودة إليه، إبراهيم الزيبق بتقديمه لهذاالكتاب والتعليق في هامش الصفحات كان ذا دور طيب لولا البتر الحاصل الذي لعله حصل بسبب كثرة المادة، أو أنه فعله على سبيل الاختصار مع دلالة الموجود على المراد، وسوف ـ إن شاءالله تعالى ـ أبين هذا وسواه.

أما «تذكرة الحفاظ» للذهبي فجاء في العنوان الداخلي كذا: «كتاب تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ ـ ١١٣٨م.

الجزء الأول، صحح على النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ثم بدأت مقدمة المصحح مع ذكر الفهرس الذي هو طبقات الجزء الأول ابتداءً بالصديق ـ رضي الله عنه ـ وانتهاء بأبي اليمان الحكم، بما يقارب الثلاثين صفحة.

والمصحح هو الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، وهو رجل معروف، رحمه الله وتجاوز عني وعنه بجوده، ولم يشأ الشيخ التعليق، ولا التحقيق، ولم يدخل في شيء من هذا كالترجمة والنقاش وهو أهل لهذا، وكتاب «التذكرة» يقتضيه على كل حال.

وقد قال في	ص ٤	أرقام الأمهات الست
صحيح البخاري	خ	
صحيح مسلم	م	مكتبة الحرم المكي
سنن أبي داود	د	١٥ شوال ١٣٧٤هـ
سنن النسائي	س	
سنن الترمذي	ت	
سنن ابن ماجه	ق	
السنن الأربع كلها	٤	
الأمهات الست جميعها	ع	

ويقع كتاب «التذكرة» في أربعة أجزاء كصنوه طبقات الصالحي.

ولابد لي ـ بحول الله تعالى ـ من المقارنة بينهما، فقد يكون اقتضاء هذا من ضرورة عرض هذين الكتابين للنقد، لحاجة القارىء وتسجيل التاريخ لما يحتاجه أمرهما من «الجرح والتعديل»، ولعل ما أكتبه عنهما هنا من حاجة

مثلهما إليه، إنما أكتب حسب طاقتي، وأعالج حسب فهمي، وعلى الله التكلان، وهو الغفور الرحمن.

أورد المقدم في ص ٦١ من جـ ١ طبقات علماء الحديث قال: (يذكر اسم شهرة المترجم له، ويجعلها عنواناً للترجمة، وقد وضع رموزاً فوق أسماء المترجمين إشارة إلى من خرج له من أصحاب الكتب الستة، وهذه الرموز هي:

(أ)	صحيح البخاري	خ
(ب)	صحيح مسلم	م
(ج)	سنن أبي داود	د
(د)	سنن النسائي	س
(هـ)	سنن الترمذي	ت
(و)	سنن ابن ماجه	ق
(ز)	السنن الأربع كلها	٤
(ح)	الأمهات الست جميعاً	ع

يذكر ألفاظاً تدل على منزلة المترجم العلمية، نحو: الإمام، الحافظ، المقري، يذكر كنيته ولقبه، ثم اسم المترجم له، فأسماء آبائه، وفي بعض الأحيان يسرد نسبه مطولاً، ثم يذكر نسب المترجم إلى القبيلة، ثم المدينة أو البلد، ثم مذهبه الفقهي، وحرفته، ثم يعرف بكتاب له مشهور، ويذكر إذا كان من المعدلين.

القسم الثاني: «وما مضى القسم الأول». يذكر تاريخ مولده، وقد بذل في ذكره عناية فائقة... إلخ. يذكر سنة طلبه للعلم، ومتى بدأ السماع.

القسم الثالث: يذكر مشايخ المترجم له، بتوسع أحياناً، وباقتضاب

في أحايين كثيرة، ويذكر البلد التي سمع بها، كما يعنى بذكر صيغ التحمل.

القسم الرابع: يذكر مشاهير تلامذته، ومن روى عنه.

القسم الخامس: ذكر المقدم أن الإمام ابن عبدالهادي الصالحي هنا ينقل أخباراً ويعلق عليها... إلخ ص/٦٢/٦٣/جـ ١.

القسم السادس: ذكر الزيبق أن المصنف يذكر وفاة المترجم له... إلخ، ص ٦٢/٦٣.

وطرح هذا العرض لكتاب قيم مفيد يُعدُّ مدخلاً لتصور المنهج العام له يسهل تصوره ونظره على حال مقاربة مما يريده منه.

لكن هنا نقاط يحسن الوقوف عليها كتهذيب صغير لهذا الكتاب حول تراجمه، منها:

الأولى: لم يسند المصنف أقواله حول المترجم له، وهي عادة طرقها غيره كثيرون إلا إشارة.

الثانية: ترك غالباً اجتهاده حول بعض الرواة ففتح المجال للنقل ممن سبق ـ مع أنه حسب علمي ـ ذو سبق، ونظر مكين، فخذ مثالاً على هذا ما ورد في ص ٣٢٠ من ترجمة الحسن بن صالح قال: (١٨٧ ـ الحسن بن صالح (م، ٤).

ابن حي الإمام القدوة، أبو عبدالله الهمداني الكوفي الفقيه العابد.

ولد سنة مائة كإسرائيل، وهو أخو المحدث علي بن صالح، كانا توأماً.

حدث عن: سلمة بن كهيل، وعبدالله بن دينار، ومنصور بن المعتمر، وإسماعيل بن عبدالرحمن السدي، وسماك بن حرب، وخلق.

حدث عنه: وكيع، ويحيى بن آدم، ويحيى بن فضيل، وعبدالله بن موسى، وأبو نعيم، وقبيصة، وأحمد بن يونس، وعلي بن الجعد، وغيرهم.

قال أبــو نعيم: كتب عن ثمانــمائـة محدث، فما رأيت أفضـل من الحسن بن صالح.

وقال أبو حاتم: ثقة حافظ متقن.

وقال أحمد: ثقة.

وقال أبو زرعة: اجتمع في الحسن بن حي: إتقان، وفقه، وعبادة، وزهد.

وكان وكيع يشبهه بسعيد بن جبير.

وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، فجاوز المقدار.

مات الحسن سنة سبع وستين ومائة، ومات أخوه سنة أربع وخمسين ومائة) ا. هـ ص ٣٢٢.

أعد القراءة تجدها تدور بين أمرين بينهما العموم والخصوص، فأحمد قال: ثقة وسكت، وغيره ممن أوردهم المصنف اتفقوا فوق مقدار كونه ثقة، فوكيع يشبهه بسعيد بن جبير، وابن جبير ثقة، ثبت، حافظ. وبمثله قال أبو حاتم تقريباً، وزاد أبو زرعة بكونه فقيهاً مع الإتقان.

وأبــو نعيم قال: كتب عن ثمانــمائـة محدث فما رأيت أفضـل من الحسن بن صالح، ويريد في الحفظ، فهو حافظ متقن، فكان مقتضى إيراد الترجمة للإمام الحسن هذا الاجتهاد بمقارنة درجته، فالقول بأنه (ثقة) فقط غير القـول بأنه: ثقة، متقن. فصفة الإتقان حماية لدرجة كونه ثقة، فهو هنا: ثقة وزيادة، وهذه نقطة دقيقة لابد من التنبه لها حيال وزن الرجال بميزان الاعتدال بعلم وفهم.

وليت المقدم طرقها للتنبه لها إلا إن كانت قد غابت عن البال، وإلا فهي من الأهمية بمكان.

ولعل الإمام الصالحي ترك مثل هذا، ليجعل القارىء بنفسه يقارن بين هذا وذاك.

الثالثة: جاء بصيغة التمريض في بعض تراجمه عن الرواة عند الحديث عن الوفاة كما في ص ٢٥٣ حينما ترجم للإمام محمد بن الوليد الزبيدي (ع) فقال: (قيل: مات في المحرم سنة تسع وأربعين ومائة. . .)، وقد وردت صيغة التمريض في غير موضع الوفاة كذلك.

قلتُ: ولتقدم الولادة ولتأخرها علاقة عظيمة في مسألة السماع واللقاء وسواهما، فهنا الجزم ضروري، أو نقل من قال بموته سنة كذا. . وكذا، لتتبع روايته عمن روى عنه، لإثبات نظر الاتصال أو نظر حال الانقطاع في السند الذي ورد في سنده هذا الراوي، نعم يستطاع الوقوف على ولادته ووفاته، لكن الإمام ابن عبدالهادي إمام بهذا الشأن، فكان كتابه من كماله القطع بالولادة والوفاة كما تقدم، أو نقل قول من قال بهذا، وأغلب ظني أن معرفة الولادة والوفاة تحاكي أهمية معرفة البلدان ونحوها.

ولقد كان يغلب على بالي أن كثيراً من كتب التراجم سارت على هذا المنوال، وكم يكون كبيراً العمل من المحققين والدارسين من العلماء وطلاب العلم تحقيق هذه المسألة، وعدم إهمالها بحجة المشقة، أو أنها ليست ذات بال.

وأنت إذا فهمت دورها أدركت قيمة معرفة شأنها في تحقيق دراسة الأسانيد، وأحوال الرواة حتى لقد تخصصت كتب بالوفيات فتنبه لهذا وأحسن القصد تعان إن شاءالله تعالى.

وفي ص ٥٩ قال المقدم: (رأينا أن المؤلفين الذين أفردوا كتباً لتراجم علماء الحديث اقتصروا في بعض كتبهم على الحفاظ منهم. . . إلخ) ثم أورد في نفسها قال: (ولكن هل ينطبق مصطلح حفاظ ـ وهو اصطلاح ـ على كل ما ذكره في التذكرة [يقصد الذهبي] وفيهم بعض الصحابة وبعض التابعين؟

وقد قال الخطيب فيمن يستحق لقب الحافظ: «غير أن المستحقين لها يقل معدودهم ويعز، بل يتعذر وجودهم». «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢/١٧٢.

قلت: ليس الحال كذلك، لأن مراد الخطيب في الجملة أنه أراد الغالب في صفة الحافظ أن يكون عارفاً بسنن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بصيراً مميزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته، يعرف فرق ما بين قولهم: فلان حجة، وفلان ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولينٌ، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث... إلخ. ص ٦٠. «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢/١٧٣.

ولا يريد الخطيب على وجه القطع ضرورة وجود هذه الشروط في الحافظ، وإلا لم يوجد على هذا حافظ، وقد سكت كثير من أئمة الحديث عن بعض الأحاديث، وسكت آخرون عن آخرين من الرواة، بل قال بعضهم: لا أعرفه، وليس المراد بها الجرح.

وأنت واجد هذا في كتب التراجم، فعد إليها بقراءة باحث قدير.

ولقد أشكل على المقدم أيهما استفاد من الآخر: ابن عبدالهادي أم الذهبي، فقال في ص ٦٦/جـ ١: (وعندي أن كلاً منهما قد اطلع على كتاب الآخر، فإذا كان الذهبي سبق في تأليف «تذكرة الحفاظ» فمما لا شك فيه أن ابن عبدالهادي ألف طبقات علماء الحديث والذهبي حي... إلخ).

وقد قال المقدم قبل هذا في ص ٢١/جـ ١: (وقد حضر جنازته قضاة البلد، وأعيان الناس من العلماء والأمراء، والتجار، والعامة، وكان ممن حضر جنازته الإمام الذهبي، وكان يومئذ يبكي ويقول: ما اجتمعت به قط إلا واستفدت منه).

وقال أيضاً في ص ٦٧ : (ثم إننا نرى عالماً في القرن التاسع الهجري قد اطلع على كلا الكتابين هو ابن ناصر الدين، ونقل عن ابن عبدالهادي من كتابه : طبقات علماء الحديث، ونظم تذكرة الحفاظ كما مر، ولم يشر أدنى إشارة إلى ما يمكن أن يظن من اتكاء ابن عبدالهادي على الذهبي، وهو الذي وصف ابن عبدالهادي بعمدة المحدثين).

قلتُ: لا أدري فهذه مسألة لا تخضع لمنهجي في كتابي، إذ لا تعلق لها هنا في جرح أو تعديل، فإن عادة المتقدمين ـ بعضهم ـ ينقل من بعض دون ذكر هذا، لكن الذي تبين لي ـ بعد طول نظر وقياس طويل ـ أن الذهبي قد عوَّل على هذا الكتاب لابن عبدالهادي في تأليفه لكتابه «تذكرة الحفاظ» وليس في هذا من الوصمات وصمة تمس الذهبي، فتلك عادة لا يرون فيها شيئاً.

ولستُ أعتمد في هذا إلا على القياس، ودقة ابن عبدالهادي وجودته في الترجمة من قليل وكثير، والله أعلم.

المقارنـــة النقديـــة

بين ابن عبدالهادي والذهبي
أيهما أخذ من الآخر



أما المقارنة بين طبقات علماء الحديث، وتذكرة الحفاظ فلا تعني شيئاً بالنسبة للوصول إلى أيهما عول على الآخر، لكنها مفيدة في بابها.

فابن عبدالهادي	يختصر
والذهبي	يطيل
وابن عبدالهادي	أكثر نقلاً عن الأئمة حول الراوي
والذهبي	يختصر، وقد يعلق
وابن عبدالهادي	أدق في العبارة
والذهبي	أحبك لها
وابن عبدالهادي	يقتصر على نتف النقد
والذهبي	قد يطيل
وابن عبدالهادي	عباراته نقدية جرحاً وتعديلاً
والذهبي	كذلك وضمن كتابه بعض الوعظ
وابن عبدالهادي	يتسم بالتناول العلمي المتخصص
والذهبي	يجمع من هنا وهناك بقلم ثاقب

ويجتمعان في أن:

الكتابين	مختصران
وأنهما	يتشابهان في التراجم.
وأنهما	ركزا على غالب أهل الحديث
وأنهما	اتسما بوضوح الجرح والتعديل
وأنهما	يجيئان بصيغة التمريض في بعض الحالات.
وأنهما	برعا في ذكر كبار العلماء الذين يربطهم رابط العلم بولاء وبراء عظيمين.
وأنهما	تحريا نقل الصحيح من السنة

وأنهما تورعا في الجرح .

وأنهما هدفا إلى إخراج جيل حي من الخلق للسير على منهج من سلف بإخلاص ووعي ، وبذل العمر للعلم الخالص لنهوض الأمة ، وسيادة الإسلام .

ونجلب ـ بإذن الله تعالى ـ نماذج من التراجم كما هي عند ابن عبدالهادي والذهبي ، وقصدي من هذا دقة التشابه والاستفادة الحاصلة ، من واحد منهما للآخر، وإن لم يشر المستفيد ؛ لأنهم كانوا ينقلون من بعضهم البعض ولا يرون به بأساً، لأن الغاية كانت عندهم عظيمة، جاء في ص ١٩ من تذكرة الحفاظ جـ ١ قال الذهبي : (معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، العالم الرباني، أبو عبدالرحمن الأنصاري الخزرجي ، شهد العقبة وهو ابن ثماني عشرة سنة أو دونها، وشهد بدراً والمشاهد، وكان من نجباء الصحابة وفقهائهم ، وألبائهم ـ رضي الله عنه ـ قال ابن سعد : كان معاذ بن جبل رجلاً طوالاً أبيض حسن الثغر، عظيم العينين، مجموع الحاجبين، جعداً قططاً) .

وجاء في ص ٨٣ من طبقات علماء الحديث جـ ١ قال ابن عبد الهادي : (معاذ بن جبل أبو عبدالرحمن الأنصاري الخزرجي العالم الرباني، شهد العقبة وهو ابن ثماني عشرة سنة أو دونها، وشهد بدراً والمشاهد كلها) .

وترجم الذهبي في ص ٧١ جـ ١ لابن يسار، قال : (الحسن بن أبي الحسن يسار الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد البصري ، يقال : مولى زيد بن ثابت، ويقال : مولى جميل بن قطبة ، وأمه خيرة مولاة أم سلمة ، نشأ بالمدينة ، وحفظ كتاب الله في خلافة عثمان ، وسمعه يخطب مرات ، وكان يوم

الدار ابن أربع عشرة سنة، ثم كبر ولازم الجهاد، ولازم العلم والعمل، وكان أحد الشجعان الموصوفين. . . إلخ).

وترجم له ابن عبدالهادي قال في ص ١٤٠ جـ ١: (الحسن بن أبي الحسن يسار، الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد البصري، مولى زيد بن ثابت، وقيل: مولى جميل بن قطبة، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، نشأ بالمدينة، وحفظ كتاب الله - عز وجل - في خلافة عثمان، وسمعه يخطب، وكان يوم الدار ابن ثماني عشرة سنة، فلما كبر لازم الجهاد والعمل والعلم، وكان أحد الشجعان).

وأورد الذهبي ترجمة الإمام البخاري في ص ٥٥٥/جـ ٢ قال: (البخاري شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، مولاهم البخاري صاحب الصحيح والتصانيف، مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده. . إلخ).

وترجم ابن عبدالهادي له قال في ص ٢٤٣ جـ ٢: (البخاري شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم، صاحب الصحيح والتصانيف، مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيماً، ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده. . . إلخ).

وترجم الذهبي في ص ٨٢٩ جـ ٣ لابن أبي حاتم قال: (ابن أبي حاتم، الإمام، الحافظ، الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبدالرحمن ابن

الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، وقيل: إن الحنظلي نسبة إلى درب حنظلة بالري، ولد سنة أربعين، وارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية، سمع أبا سعيد الأشج.. إلخ).

وجاء عند ابن عبدالهادي في ص ١٧ جـ ٣ قال مترجماً: (ابن أبي حاتم الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام. أبو محمد عبدالرحمن ابن الحافظ أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، وقيل: إن الحنظلي نسبة إلى درب حنظلة بالري، ولد سنة أربعين، وارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية، سمع أبا سعيد الأشج... إلخ). ص ١٨/١٩/٢٠/٢١.

وفي جـ ٤ من ص ١٢١٢ قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: (ابن مردويه الصغير، هو الحافظ المفيد أبو بكر أحمد بن محمد ابن الحافظ الكبير أبي بكر بن موسى بن مردويه الأصبهاني، أحد شيوخ السلفي، لم يلحق جده، وسمع أبا بكر بن أبي علي وابن عبدكويه، وأبا نعيم، توفي بعد السبعين وأربعمائة في سنة ثمان رحمه الله تعالى).

وقال ابن عبدالهادي في جـ ٤ ص ٦: (ابن مردويه الصغير الحافظ المفيد، أبو بكر، أحمد بن محمد ابن الحافظ أبي بكر، أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، سمع أبا بكر بن أبي علي، وابن عبدكويه، وأبا نعيم، ولم يلحق جده، روى عنه السلفي وغيره، ومات سنة ثمان وتسعين أيضاً) أي وأربعمائة.

وليست هذه المقارنة إلا من باب ضرب المثال على حرص السلف لإثبات حياة الأئمة، وتكرار تراجمهم، لعلها تحرك المواهب وتوظفها، وتغذي النفوس فتتحرك العقول، وتنشط الهمم، فيعود التاريخ من جديد

بصادق من النية الصحيحة الواعية المسؤولة، خصوصاً في مثل هذه الأزمنة.

وكما سلف القول عن التراجم فإنها - بجانب ما ذكرته هنا - تقتضي أمانة النظر، وضرورة جمع عامة القول عن الراوي من جرح وتعديل، وهذا أمر ضروري، والاقتصار على كتاب واحد أو كتابين من كتب تراجم الرواة خلل واضح في الشعور بالمسؤولية، وأمانة النقد، وعدالة الفكر، وورع النتيجة.



نقد المحقق للطبقات

ولازم التفصيل



وإذا نظرنا الجزء الأول من طبقات علماء الحديث وجدنا الإمام ابن عبدالهادي يقول في ص ٧٧: (بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي ونعم الوكيل، وبه ثقتي). ثم يقول: (وبعد: فهذا كتاب مختصر يشتمل على جملة من الحفاظ من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتابعين ومن بعدهم، لا يسع من يشتغل بعلم الحديث الجهل بهم، والله المسؤول التوفيق لما يحبه ويرضاه، وأن يجعله خالصاً لوجهه، إنه على كل قدير).

ثم بدأ ـ رحمه الله تعالى ـ بأبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وهكذا، وفعل الشيء نفسه الإمام الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ وقد علق على الكتاب أعني (الطبقات) وحققه كل من أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق.

ولقد كان غالب إن لم يكن كل ما قاما به هو مجرد العزو، وهذا بحد ذاته عمل كبير، وإن كان التحقيق يتطلب النقاش والجمع والمقارنة، فليتهما فعلاه، ليضاف إليهما جلال العمل، وروعة التحليل لحياة الرواة، فهاك مثالاً على ما قام به البوشي:

جاء في ص ١٠١ جـ ١: (الخبر مطولاً في «تاريخ ابن عساكر» ٩/١٥. والأسود العنسي: هو عيهلة ـ وقيل عبهلة ـ بن كعب بن عوف المذحجي متنب من أهل اليمن، أسلم لما أسلمت اليمن، وارتد في أيام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكان أول من ارتد في الإسلام، ادعى النبوة وضل به كثير من مذحج، اغتيل قبل وفاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشهر واحد، انظر: الأعلام للزركلي) ٥/٢٩٩. وهذا تعليق قاله لتعلقه بترجمة الإمام أبي مسلم الخولاني وأن العنسي ألقاه في النار فنجا منها، قلت: لم يزل في الترجمة عوز، فإنه لم يتحقق من اسم الأسود، وجاء بصيغة التمريض فقال: «وقيل عبهلة» بالباء المعجمة، وهذا لا تعلق له بشيء، لكن ضرورة الجزم بمستند جيد لابد منه، والذي يظهر لي أنه عبهلة بالباء.

ثم الاستناد على أعلام الزركلي فيه لأنه معجم دخلته العجلة والنقل المجرد فدخله الضعيف، والمبالغ فيه، ويكفي في مثل هذا «أن رواية النار» جاءت عن طريق الإمام شرحبيل بن مسلم، وأوردها ابن عبدالهادي وابن عساكر، لكن لعله ذكره لجمعه لها، وإلا فالأعلام ليس مرجعاً في هذا.

وفي ص ١٠٤ عند ترجمة «عبيد بن عمير» فقد سكت عنه ابن عبدالهادي قال فقط: «وكان إماماً واعظاً كبير القدر» وسكت عنه المحقق فقط عزا إلى المراجع.

قلت: واللازم هنا الحكم، والتحقيق يقتضيه، قلت: هو ثقة، ولا أدري إن كان قد تغير. ومثله ص ١٠٦/١٠٧.

وجاء في ص ١٠٧/١٠٨ عند ترجمة «كثير بن مرة الحضرمي» قال ابن عبدالهادي: قال النسائي: لا بأس به، وعزاه المحقق إلى تهذيب الكمال، ورقة ١١٤٥.

قلت: فيه نظر، فلم يتم جمع ما قيل فيه، فقد وثَّقه آخرون.

وورد في ص ٢٥٦ من جـ ١: (محمد ابن الإمام القدوة، روى عن أنس وأبيه عجلان، وعكرمة، ومحمد بن كعب، ونافع، وعمرو بن شعيب وغيرهم). وفي ص ٢٥٧: (وثقه ابن عُيينة وغيره).. إلخ.

وقال المحقق: (قال أبو عبدالله الحاكم... وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه... إلخ).

قلت: في هذا إجمال، فمتى كان سوء حفظه؟ حتى الذهبي في «الميزان» لم يبين هذا بواسع من التفصيل، والاعتماد على نقل واحد أو نقلين محل نظر، فلم أر السفيانين تكلما فيه، كما لم أر يحيى القطان وأبا عاصم قالا شيئاً نحوه بسوء الحفظ، لكن قد يكون عند كبره ساء حفظه، ومثل هذا لابد

من بيانه، لأهميته، لكونه ذا تعلق بالسند.

أما ما يرويه عن عمرو بن شعيب فهذا ينظر فيه، فإن جاء عن عمرو عن أبيه فهذا له شأن، وإن كان عن غيره فله شأن آخر.

وفي ص ٣٠٣ جـ ١: تناول المحقق في الهامش التدليس وأحال على «الإيضاح» ص ١٠٩/ ١١٠، وتناوله للتدليس لعل التقصير جاء بعلة الاختصار، وإلا فمحله التطويل، والإحالة على الإيضاح وغيره لأهمية هذه العلة.

وهنا أبين فقط إشارات مهمة خلافاً لما ذكره المحقق:

الأولى: أن التدليس مشتق من الدلس، وهو اختلاط الظلام بالنور، سُمي من يدلس بهذه الصفة لما لروايته من الخفاء والتغطية.

الثانية: التدليبس قسمان:

١ ـ تدليس الإسناد: بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان، أو عن فلان، وربما لم يسقط شيخه، وأسقط غيره، ضعيفاً، أو صغيراً، تحسيناً للحديث، وانظر: المنهل الراوي من تقريب النواوي ٦٣.

٢ ـ تدليس الشيوخ: وذلك بأن يسمي الراوي شيخه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف تعمية لأمره، وانظر: المنهل الراوي ص ٦٤ والباعث الحثيث ص ٥٥.

الثالثة: تدليس الإسناد، وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين وهو كما ذكر المحقق، لكن الحال هنا موجبة سبب حصول مثل هذا، والمدلسون يختلفون.

الرابعة: أن مبارك بن فضالة الذي ترجم له ابن عبدالهادي قد اختلف حوله، فهناك من وثقه، وهناك من قال صالح كيحيى بن معين،

وهناك من أطراه وقال: يحتج بحديثه عن الحسن، وهناك من لازمه وجالسه كابن المبارك، وهناك من أثنى عليه كأبي حاتم. وأبو داود هو القائل بأنه يدلس، بل شديد التدليس، فإذا قال حدثنا فهو ثبت.

والمحقق لم يُبين حقيقة أمر ابن فضالة وتحقيقه لازم جدًّا، ثم لابد من الموازنة، وأين حصل منه هذا؟

وفي ص ٢٩٦ ترجم ابن عبدالهادي للإمام ابن عيسى أسوقها للفائدة والعبرة قال: (أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، العلامة، أبو العباس البرتي، الفقيه، الحافظ، ولد قبل المائتين. وسمع أبا نعيم، ومسلم بن إبراهيم، والقعنبي، وأبا عمر الحوضي، وأبا الوليد الطيالسي، وطبقتهم، وتفقه لأبي حنيفة) جـ ٢ إلى قوله عنه: (وقال أبو عمر القاضي رأيتُ إسماعيل القاضي أعظمه إعظاماً شديداً، وسأله عن حاله وأهله، قال: هذا لزم بيته واشتغل بالعبادة، هكذا يكون القضاة لا كما نحن). جـ ٢.

وفي ص ٣٢٦ جـ ٢: (علي بن عبدالعزيز، بن المرزبان بن سابور الحافظ الصدوق، أبو الحسن البغوي شيخ الحرم، ومصنف المسند) إلى قوله: (قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال ابن أبي حاتم: صدوق، وأما النسائي فمقته لأخذه على الحديث).

قال ابن عبدالهادي: (وإنما كان يأخذه؛ لأنه كان فقيراً مجاوراً).

قلت: لم أقف على من جرَّحه بشيء بيّن، وقول المصنف «صدوق» أراد به «حافظ صدوق»، وليس المراد به المنزلة دون «ثقة» فتنبه.

وابن أبي حاتم لا أدري مستنده. وقول النسائي لا يقدح فيه فمقته له مقتاً نفسيًّاً لا من ناحية علمه، وثقته، وحفظه، فليس هذا من ذاك.

وفي ص ٧٧ جـ ٣ قال ابن عبدالهادي في ترجمته للإمام عبدالباقي بن

قانع: (وقال البرقاني: أما البغداديون فيوثقونه، وهو عندنا ضعيف، قال الخطيب: لا أدري لأي شيء ضعفه البرقاني، وقد كان عبدالباقي من أهل العلم والدراية، والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه).

قلت: ما قاله الخطيب صحيح، فلم أقف على سبب لقول البرقاني، ولم يأت بمفسر لتضعيفه، لكن لعله ذهب إلى كونه ـ رحمه الله تعالى ـ قد تغير في آخر عمره، لكن كان عليه موجب التفصيل لمن روى عنه قبل وبعد.

وفي ص ١٦٨ جـ ٣ في ترجمة الإمام الحاكم قال: (أبو أحمد محدث خراسان، الإمام، الحافظ، الناقد، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري) وقال في ص ١٧٠: (وقال الحافظ أبو الحسن بن القطان في آخر كتاب «الوهم والإيهام»: أبو أحمد الحاكم صاحب كتاب «الكنى» لا أعرفه، كذا قال).

قلتُ: قول ابن عبدالهادي بعد قول ابن القطان «لا أعرفه» كذا قال.. كأنه يتعجب من قوله: لا أعرفه.

قلت: ليست هذه الكلمة تعني جهالة الحاكم، وقول ابن القطان لا يدخل تحت ميزان الجرح، لأنه قال ما قال ذهولاً أو وهماً، والدليل على هذا تفرد ابن القطان بهذا فلم أر في عامة ما بين يدي من قال عنه، لا أعرفه فيبقى الأمر على ما ذكرت.

ومثل هذا قد يرد فتنبه له، وفرِّق بين عبارات العلماء مما يراد بها الجرح والتعديل، وما لا يراد بها شيء من هذا، فالفهم الفهم.

وشيء من التروي، والمراجعة يعطيك البصيرة في فهم العبارات الصادرة من الأئمة الأعلام، لكن من يديم النظر في مطولات التراجم، ويمعن النظر كثيراً يكسب بهذا خبرة تنفعه ـ بإذن الله تعالى ـ.

ويأتي الجـزء الرابع من «طبقات علماء الحديث» وهو الجزء اللافت للنظر على سعة علم ومعرفة الإمام ابن عبدالهادي بالرجال، وما لهم من مكـانـة جليلة في العلم الذي عرفوا به، ففي هذا الجزء ترجم لمحدثين، وفقهاء كما ترجم لمن جمع بين هذين العلمين العظيمين، وترجم فيه لبعض من نظر الأدب والتاريخ واللغة بجانب علوم الشريعة الأخرى الضرورية، وقد توسع ـ رحمه الله تعالى ـ في البعض كما اختصر في بعض تراجم أخرى.

ولم أجد ـ حسب علمي عن المترجم لهم ـ ما يحتاج إلى نظر، فغالب من تمت ترجمة سيرهم كانوا محل ثناء عطر.

وابن عبدالهادي كأنه بهذا الجزء يختتم الترجمة حسب ما سار عليه من الحروف، فقد ابتدأه بالإمام الحافظ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسن البغدادي، وانتهى هذا الجزء بترجمة الإمام المتضلع شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

وللعبرة أسوق ترجمة الحافظ ابن عبدالكافي كما في ص ٢٧١ قال: (علي بن عبدالكافي بن عبدالملك بن عبدالكافي الحافظ مفيد الطلبة نجم الـدين، أبـو الحسن بن القـاضي الخطيب جمال الدين الربعي الدمشقي الشافعي، عني بهذا الشأن وكتب الكثير، وخرج وعلق، وكان من الأذكياء، سمـع من ابن عبـدالدايم، وأصحاب الخشوعي، ثم ابن طبرزد ثم ابن ملاعب، ثم ابن اللتي، وكتب العـالي والنـازل، وكان صحيح القراءة، حسن الكتابة سريعها. مات شاباً في ربيع الآخر سنة اثنتين وسبعين وستمائة وله ست وعشرون سنة).

نظرة فاحصة لتذكرة الحفاظ

الملاحظـــات



وأما (تذكرة الحفاظ) فلا أريد الحديث عنه بحال فما ذكرته من النماذج عند مصنف «طبقات علماء الحديث» وكذا ما وقع للإمام العقيلي من قبل في كتابه «الضعفاء»، كل هذا يغني عن تكرار نقد الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ وبالوسع العودة إلى ما كتبته من وجه المقارنة بين الصالحي والذهبي في كتابيهما في أول الصفحات من البدء في نظر كتاب «الصالحي» ـ رحمه الله ـ.

على أن هناك نقطة مهمة عند الذهبي لاحظتها عليه، وهي حسنة لكنها تحتاج إلى فهم واسع لطريقته، وذلك أنه يعرض للحافظ فيكيل له الثناء، وأحياناً يطيل فيظن القارىء أن هذا منه على سبيل التعديل ووزن الرجل بينما هذا منه ثناء ليس غير، وهو أحياناً يخلط بين الثناء والتعديل بنقل الأقوال فيه فتنبه لهذا، فهو جدير بالاعتبار على كل حال.

وخذ مثلاً الإمام النضر بن شميل، وعد بعد هذا إلى العقيلي في ترجمته له ومثل هذا كثير.

وثمة ملاحظة أخرى مهمة كذلك وهي أن الذهبي:

١ ـ ذكر بعض الفقهاء.

٢ ـ وذكر بعض أهل النسك.

٣ ـ وذكر بعض أهل اللغة.

٤ ـ وذكر بعض أهل الأدب ونحوهم.

لكنه أحياناً إذا أورد واحداً اعتذر من الترجمة؛ لأنه ليس من ذوي البضاعة في الحديث، فهو يذكره على سبيل كونه حافظاً لعلمه، أو فنه، وهذا وجه في التراجم مستقيم لا أرى فيه نكارة، ولا أظن أحداً ـ حسب علمي وتذوقي ـ بمستغن عن التذكرة، وهو يريد التحقيق، أو التخريج، لكن كما ذكرت من قبل، فليس بمفيد أبداً الاقتصار على كتاب واحد في

الترجمة خصوصاً عند الجرح أو التعديل، فكم وجدت من يقول: عد إلى الميزان، أو عد إلى طبقات ابن سعد، أو عد إلى الجرح والتعديل، أو عد إلى تهذيب الكمال. . . إلخ، وهذه طريقة علمية ناقصة، وأعظم من هذا أنها لا تفي بضرورة الـلازم، كما أنها تفتقد إلى الأمانة، لأن الحال حال ذمم وأعراض، وليست مجرد حال دراسة أو تحقيق أو سواهما، فكن من هذا على حذر.

المعجم المختص بالمحدثين



ووضع الإمام شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي أيضاً كتاباً مستقلاً دعاه (المعجم المختص بالمحدثين)، رأيت تحقيقه بقلم محمد الحبيب الهيلة، والمصنف الذي بين يدي هو في طبعته الأولى من عام ١٤٠٨هـ، والطبعة هذه جميلة يصلح خطها لقراءة مثلي، فهي كبيرة صالحة للنظر، وجاءت الهوامش بخط صغير واضح جيد، وهي جمع بين تخريج وعزو، وملاحظة خفيفة، وقال الهيلة في ص ج عن سبب التسمية ووجودها: (وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «وقد كنت ألفت معجماً لي يختص بمن طلب هذا الشأن من شيوخي ورفاقي، فاستوعبت من له أدنى عمل وبينت أحوالهم») جـ ٤/ ١٥٠٠.

وأورد قول ابن حجر في الدرر الكامنة ١/ ٤٦٧: (قال الذهبي في معجمه المختص بالمحدثين). إلخ كما في ص د.

وطرح المحقق في ص د من تقدمته لعرض المعجم السبب في تسمية ابن أحمد الذهبي لكتابه هذا فهو يورد: (ألف الإمام الذهبي معجمه المختص هذا بعد أن كتب الإصدار الأول للمعجم الكبير حيث إنه كثيراً ما يحيل عليه في تراجم المعجم المختص، وبالتحديد فقد ألف هذا الكتاب سنة ٧٣١هـ كما صرح به في خاتمته).

ثم دلل ـ حسب ما فهم ـ فقال في ص د نفسها: (ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما أورده في الترجمة رقم ٣٠٤، حيث يقول فيها عن المترجم: «ولئن لزم العلم والطاعة ليسودن»، ثم يضيف بعد ذلك قوله: «توفي غريباً بحلب عن ثلاثين سنة، وتأسف المحدثون على حفظه وذكائه في ثامن ربيع الأول سنة أربع وأربعين [وسبعمائة]»).

ثم بين المخطوط، واعتماده في التحقيق كما في ص هـ.



محقق المعجم ونظرة نقدية
حــول منهجــه



وطرح المحقق مقدمة تقليدية طيبة عن مسلك الذهبي في كتاب المعجم ليبين منهجه فيه، وعبوره إلى مراده منه، وهي مقدمة قليلة عرض فيها بسطاً متواضعاً عن المسلك في الكتاب، وأنا أسميه الباب لفهم موضوع الكتاب، ولا مشاحة هنا بيننا.

يقول المحقق كما في ص ١: (يشتمل الكتاب على مقدمة قصيرة وأربع وتسعين وثلاثمائة ترجمة، وخاتمة موجزة، وقد رتب المؤلف الترجمات على نظام حروف الهجاء جاعلاً مَن اسمه أحمد مقدماً على غيره ممن ابتُدِئت أسماؤهم بالهمزة، وبعد أن انتهى من حرف الياء أورد ترجمات من كانت أسماؤهم كنى أو من اشتهروا بكناهم، وقد اختلفت الترجمات طولاً وقصراً حسب أهمية المترجم ومكانته في علم الحديث واشتهاره به). إلخ ص ١/٢/٣/٤.

وبنظري لجهد المحقق في المقدمة اللازمة لمثل هذا السفر فقد وجدته ذا مسلك علمي متين، ودراية طيبة نفع الله بعلمه، وسلك بنا وبه سبيل المتقين المخلصين الذين يقولون بالحق وبه يعدلون ويَصلحون ويُصلحون.

وقد مررت على الكتاب مراراً فتصفحته ونظرته حتى كونت عنه ـ حسب فهمي ـ صورة بينة، لكي أنطلق منها لبيان ما يحتاج حاله إلى بيان، وقد اتضح لي ما يلي:

أولاً: لم يذكر المحقق الفرق بين من سكت عنهم الذهبي، وبين من أشار إليه بتعديل بين أو ولو على سبيل الإشارة كقول الذهبي: (جالسته... إلخ). إذ لم يذكر بعدها خللاً فيمن جالسه ولو كان لذكره، والإمام الذهبي ذو باع واسع في هذا، وله معرفة متمكنة في الرجال فكيف بمن جالسه، وعرفه، وخبر خبره من وجه قريب؟

ثانياً: لم يقارن بين هذا المعجم وسواه مما ذكره أنه له بصرف النظر هل هي ثلاثة أو أربعة، ولو على سبيل المثال من النقلة الذين أشاروا إليها.

ثالثاً: لم يقارن بينه وبين التذكرة، وورود هذا يلزم على سبيل بيان هذا هل هو ذيل للتذكرة، أو هو إضافات مجملة رآها لازمة لحق المترجم لهم فيه، حتى وإن كان الذهبي قد ذكره مستقلاً بعنوان آخر فإن العبرة من الناحية العلمية البحتة بالمعنى المطروح بطرحنا عنوان الأسفار.

وقد وجدت شبهاً كبيراً بين هذا المعجم وبين «تذكرة الحفاظ» كما لست وجه شبه بينه وبين «طبقات علماء الحديث» ومن يعد إليها يجد هذا بظاهر من الطرح يدل على ما أذهب إليه، مع عدم نظر الأزمان التي وجد فيها المترجم لهم في هذه الكتب الثلاثة الجليلة.

ولعل الفائدة من وراء حرصي هذا تكمن في الوقوف على طرح التشابه، والنقل، والتكرار كما أيضاً في الوقوف على الإضافات، ومراجعة المؤلف لرأيه عن هذا وذاك في هذا السفر وسواه.

وهذه ناحية علمية مهمة في بابها، وهي من لوازم نقد الكتب، وبيان أمر الرواة، وما يحتاجه أمرهم من جرح أو تعديل.

والمحقق قد كان يستطيع ـ وهو أهل لذلك ـ عقد مقارنة علمية واسعة حينما أشار إلى قليل من هذا في ص ١/٢/٣، ومجرد العرض والملاحظة أمران جديران بالتقدير، لكنهما من مثله على مثل هذا الكتاب أعدهما عملاً يحتاج إلى ما ذكرته من ضرورة بيان أوجه الشبه والاختلاف بين هذا المعجم وبين التذكرة بوجه خاص.

ولست أعتبر حسب معيار النقد العلمي أن ما ورد في ص ٣ من ذكر المحقق لبعض المترجم لهم لست أعتبر هذا تفريقاً بين من سكت عنهم

الذهبي وبين من ذكرهم، كما أن هذا لا يعد مقارنة بحال من الأحوال.

لكن ما ورد في ص ٢ يعد من الوجه النقدي للرجال، وكتب الرواة وسواهم أمثلة على منهج المصنف في منهجه هذا.

ومهما تكن الحال فقد بذل المحقق جميلاً خالداً بما تكلفه من جهد ووقت، وقد لمست منه حذراً طيباً في العزو والملاحظة، وهي سمة كريمة فيها أدب، وخلق حسن، وقد أضفى هذا على الكتاب روح السهولة وبيان المراد.

وإن كانت المـآخذ عليه فيما دونته عنه هنا مفيدة فإنها قد لا تكون حسنة علميًّاً بالنسبة له، لكن هذا فهمي، وما رأيته عليه في تحقيقه، ولقد كنت رأيت على غيره أكثر وأكثر يحتاجه مقام التحقيق والتعليق والتخريج، وما نقدي هذا إلا ولعله من الجدة والأصالة يبعث بعباقرة ملهمين تجاه علوم الحديث كلها، فهي سلسلة متماسكة يأخذ بعضها بأثر بعض، وقمين بمن يسلك مثل هذا المسلك أن يجدد أمر هذه الأمة.

يقع (المعجم المختص بالمحدثين) في عدد من الصفحات وصلت إلى ثلاثمائة وأربع صفحات بدأ الذهبي في ص ٥ بمقدمة صغيرة ثم بدأ بحرف (الألف)، واختتم معجمه بحرف الألف (أبو بكر بن أحمد النابلسي) ودعا هذا قال «الكنى» في ص ٣٠٣/٣١٠، فاختتم بالكنى بادئاً بأبي بكر ثم سرد البقية يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في ص ٥: (وبعد فهذا معجم مختص بذكر من جالسته من المحدثين أو أجاز لي مروياته من طلبة الحديث وبعضهم أميز في هذا الشأن من غيره، كما أنبه عليه بنعوتهم وإلى الله ألجأ في الإخلاص والتوفيق، وبه الاستعانة).

وهي مقدمة لا يجدي نظرها لكنها داعية لقراءة الكتاب بنهم وتقدير

لصاحبه، من يكون هؤلاء؟

وسوف ننظر بعض من ذكرهم حسب منهج الجرح والتعديل من خلال التراجم، حتى وإن كان من ترجم لهم الذهبي من القوم المتأخرين، في ص ٧ ترجم للفزاري قال: (أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء العلامة شرف الدين أبو العباس الفزاري).

فأثنى عليه بما يوحي بتوثيقه له، وكأنه يقول: ثقة، لكنه قال عنه في ص ٨: (ومعرفته للرجال [متوسطة]، وقد أشار المحقق إلى أن أغلب هذه الفقرة منقولة في الدرر الكامنة لابن حجر ١/٩٤، وما بين عاقفتين بياض بالأصل، وقع إكماله من الدرر الكامنة). قلت: هذا عمل جيد يقتضيه التحقيق، لكن يبقى فقط دراسة حال المترجم له، وما يوحي إليه كلام المصنف بالمقارنة مع ما سواه إن حصل.

وفي ص ١٣ قال الذهبي: (وكان شيخ دار الحديث النورية) وقال: (وتخرج به الأصحاب، وصنف مع الكبر والتواضع والديانة وسرعة الفهم ووفور العلم). قال هذا في سياق عن أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسي ص ١٢.

قلت: كأنه يراه ثقة، ويقدمه في علمه ودرسه، إذ لا يفهم إلا هذا لانقطاع الرواية.

وفي ص ٢٠/٢١: (أحمد بن عبدالله بن أحمد السعدي).

قلت: هو مثل سابقه.

وقريب منهما ما ورد في ص ٣٠: (أحمد بن علي الكوفي البغدادي)، إلا أنه ذكر أنه متبحر في علوم كثيرة بشكل موجز، وخصه بقوله: «الإمام، الفقيه، النحوي» ثم قال: (وتخرج به فضلاً).

وفي ص ٣١: (أحمد بن عمر بن شبيب البالسي). قال عنه: (الفقيه العدل). هكذا، وذكر أنه مات دون الكهولة، ص ٣٢.

وقال: (سمع الكثير وقرأ عليَّ).

وفي ص ٣٩: (أحمد بن محمد بن علي الكازوني). قال عنه: (ونعم الرجل هو، ديناً، ومروءة، وتواضعاً، وله اعتناء بالرواية، وله به فضيلة ومعرفة سمعت منه).

وفي ص ٤٠: (أحمد بن محمد بن قايماز، ابن الظاهري). قال عنه: (شيخ وقور، مهيب، منور الشيبة، مليح الوجه، حسن السمت، ذو صدق وإخلاص وانقطاع عن الناس)، ثم أردف فهو يذكر إتقانه: (بصير بالعالي والنازل وبمرويات مصر والشام)، ثم هو يوثقه: (صحيح النقل.. إلخ).

قلت: ليت الذهبي أكثر من مروياته لنراها.

وفي ص ٥٢: (إبراهيم بن أحمد بن معالي الرقي).

قال عنه: (الإمام العلامة الزاهد العابد القدوة شيخ الإسلام، أبو إسحاق الرقي، نزيل دمشق). وأطنب فيه، وأورد له في ص ٥٣، وأشار إلى أن له بصيرة في العلل بإشارته إلى مصنف الحاكم.

ومثله ما جاء عن: (إبراهيم بن عبدالرحمن بن سباع الفزاري) في ص ٥٥/٥٦.

ومثله ما جاء عن: (إبراهيم بن علي ابن الواسطي الحنبلي) كما في ص ٥٩/٦٠.

وكذا ما في ص ٨٨: (حسين بن علي السبكي).

وكذا ما في ص ٩٥: (عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي).

ويبدو أنه أهل لما ذكر عنه فيها، وفي ص ٩٦. وذكر الدمياطي

معروف، وله مواقف محمودة، وأطال المحقق في العزو، وترك تحقيق حاله.

وفي ص ١٠٣ : (عبدالرحمن بن عبدالحليم سحنون) أطنب في ذكره، وأورد له فيها وفي ص ١٠٤ .

قلت: كان ذا عقل ودين، وسبب تسميته بسحنون على اسم طائر يكون في بلاد المغرب ذكي الحركة والنظر فسمي عليه، ـ رحمه الله تعالى ـ ولم أقف له على رواية متصلة بسندها إليه.

وفي ص ١١٣ : (صالح بن تامر الجعبري). قال عنه: (سمع الكثير بنفسه، وخرَّج أربعين من الموطأ ثم قال: (وكان من خيار الحكام). يقصد القضاء، أي أنه ذو ولاء وبراء صادقين لله وحده.

وفي ص ١٢١/١٢٢ : (عبدالله بن عبدالحليم ابن تيمية). قال عنه: (الإمام العلامة المفتي، بقية السلف). ثم ذكر وقال: (وكان بصيراً بكثير من علل الحديث ورجاله، فصيح العبارة). ثم قال: (والنصح للمسلمين).

قلت: لم أقف له على نقد، لكنه كما قال عنه الذهبي وزيادة خصوصاً نصحه، وتقواه، ولقد كان بوسع المحقق: (الهيلة) ذكر شيء من هذا؛ لاقتضاء التحقيق لمثله، ولأن ذكر بعض آرائه في علل الأسانيد أو المتون يفيدنا بما لم نكن قد نظرناه من قبل هذا، ولستُ أظن ذكر هذا من الذهبي إلا وأنه قد وقف عليه، وحاله التدوين، ولو بشذر من القول الخفيف، ولو كان قليلاً.

وفي ص ١٤٧ : (عبدالعزيز بن محمد ابن جماعة الكناني). قال عنه: (الإمام المفتي). . (شيخ الإسلام بدرالدين الكناني)، وأورد له ولم يحكم، وكان هذا يصلح مادة علمية مهمة من حيث إخراج النص بدراسة السند،

وبيان أحوال الرواة، وقد رأيت المحقق لم يفعل هذا مع ظني بقدرة تمكنه مع سعة نظره.

وفي ص ١٤٨/١٤٩/١٥٠/١٥١: جاءت سبع تراجم وثقها الذهبي بلامح من التزكية العلمية العطرة:

ابن عبدالحق: الإمام المحدث العدل.

ابن علي اليونيني: الشيخ الإمام القدوة.

ابن محمد الصبحي: الإمام المحدث الفاضل.

ابن منير: الإمام المحدث الحافظ.. بقية السلف.

التونسي: الفقيه العدل.

الكويك: الإمام الفقيه البارع.

المقريزي: الشيخ الفقيه المحدث العالم.

وكلها تراجم موثقة على لسان الإمام الذهبي، وثقة جمعت بين تعديل عام وتعديل خاص، وهذا عمل علمي متين، لكن الذهبي كان من الاقتضاء أن يرشد إلى خصوصية التعديل للعودة إليه ولو بعد حين، وحتى إن أشار إلى المذهب فلعل هذا غير كاف بالنسبة للرواية إذا وردت عن طريق المترجم له لو تم هذا وجاءت عن طريقه.

وكذلك ما ورد في ص ١٥٥/١٥٦/١٥٨/١٥٩/١٦٢: وقد كان حريًّا مناقشة مثل هذه التراجم، وذكر ما قيل عن كل واحدة منها ليضاف إلى قول المصنف هنا.

والعزو مفيد لكنه يحتاج إلى سعة الطرح على ما يلزم من طبيعة التحقيق خصوصاً لرجال مثل هؤلاء، ولعل مجمل ما ذكره المحقق من المراجع في هامشه تكون قد بينت ما أردت أن يكون.

ولأن القصد الشاهد على التعديل فكان ينبغي نقلها ولابد.

وإذا ما حصل ضد هذا فيشار إليه، ثم يصار بعد ذلك إلى الموازنة بين كلام وكلام عن هذا وذاك من المترجم لهم.

وكذا ما جاء في ص ١٦٥/١٦٦/ ١٦٧/١٦٨/ ١٧١/١٧٢/ ١٧٣/١٧٦/ ١٩٠، فهي مثل ما تقدمها مع فوارق التنزيل بين رجل ورجل.

وفي ص ١٩٤: (القاسم بن يوسف السبتي التجيبي). قال عنه: (الإمام المحدث الرحال، علم الدين التجيبي السبتي). ثم أورد: (وأثبت له رواية حديث عن مائة شيخ).

قلت: لم يورد هذا الحديث، كما لم يشر إليه المحقق للحكم عليه، وهذا من لوازم التحقيق.

وفي ص ١٩٨: (الحسين بن سليمان الكفري) قال عنه: (الإمام الفقيه) ثم أورد الذهبي: (شيخ عالم متواضع زكي الأخلاق).

وفي ص ٢٠٨: (محمد بن عيسى البعلي، ابن المجد) قال عنه: (الشيخ الإمام العالم المتقن المحدث).. إلخ من كلام فيه تزكية حسب معرفة ملاصقة فقد قال بعد ذلك: (أحد من عني بالحديث وطلبه ودار على المشايخ بعد أن أتقن الفقه والعربية، سمع من التاج عبدالخالق، والحافظ أبي الحسين، وسنقر القضائي، وابن الموازيني، وخلق كثير، استفدنا منه أشياء، وترافقنا في السماع).

قلت: مثل هذا ـ حسب معايير ميزان الرجل ـ يكون ثقة، إذا تحصلت الرواية عن طريقة عن أهل بلده الثقات.

وفي ص ٢٠٩ : (محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني)، أورد الذهبي يترجم له: (محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، قاضي القضاة شيخ الإسلام، بدر الدين أبو عبدالله الكناني الحموي).

ثم أشار إلى من أجازه من كبار علماء الإسلام من أهل حماة.

قال عنه كذلك: (ومحاسنه كثيرة، عمل قضاء الإقليمين مدة فحمدت سيرته، وصنف وروى الكثير).

قلت: مثله يكون ثقة على حال تقييد الأول قبله بمثله.

وفي ص ٢١٠/٢١١ : (محمد بن إبراهيم بن غنائم، ابن المهندس) قال عنه يترجم نسبه: (الشيخ الإمام الفقيه المحدث المفيد جمال الطلبة شمس الدين أبو عبدالله ابن المهندس الصالحي).

ثم ذكر عنايته بالحديث فهو يشير: (وعني بهذا الشأن، وسمع من أصحاب [ابن] خليل)... إلخ.

ثم ذكر في آخرها حديث: (اللهم إني أسألك العفو والعافية) عن عائشة إن هي وافقت ليلة القدر، فذكره ثم قال الذهبي: وصححه الترمذي، وأشار المحقق إلى أن ابن ماجه رواه رقم/ ٣٨٥٠.

قلت: لم يجزم بصحته عند ابن ماجه، فذكره هكذا ثم سكت.

قلت: نعم الترمذي صححه، وسنده عند ابن ماجه فيه نظر.

وفي ص ٢٣١ : (محمد بن سعد بن عبدالله الأسمر) قال عنه: (كان له اعتناء بالرواية، قرأ على الشيوخ وكتب، أجاز لنا مروياته...)، إلخ.

قلت: يكون من شيوخ الذهبي الذين وثقهم.

وفي ص ٢٣٩ : (محمد بن عبدالرحيم المقدسي) يقول المصنف - رحمه الله تعالى -: (الإمام، المحدث، الزاهد، العابد، القدوة، بقية السلف

شمس الدين أبو عبدالله بن الكمال المقدسي)، وأشاد به جدًّا.

قلت: مثله يقع عندي أنه ثقة.

يقول الذهبي: (روى الكثير) ص ٢٤٠.

قلت: لم أر له كثير روايات حسب اطلاعي على ما بين يدي.

وأورد الذهبي آخرها: (الحج جهاد كل ضعيف).

قلت: هو ضعيف بعلة السند، وعزاه المحقق إلى ابن ماجه قال رقم ٢٩٠٢، وسكت فلم يحقق السند تخريجاً له.

وفي ص ٢٤١: (محمد بن عبداللطيف بن يحيى بن علي السبكي) ثم ترجم له بما يوحي بقوته في الحديث قال عنه: (رأيته وجالسته).

وفي ص ٢٤٧: (محمد بن علي الموصلي ابن خروف). أثنى عليه خيراً، وكأنه يوثقه.

ومثله في ص ٢٤٨: (محمد بن علي بن محمد ابن قطرال الأندلسي).

ومثله فيها: (محمد بن علي بن محمد ابن غانم).

ومثله ما في ص ٢٤٩: (محمد بن علي بن محمود ابن الصابوني).

ومثله ما في ص ٢٥٠: (محمد بن علي بن وهب القشيري ابن دقيق العيد).

قلت: هو صاحب الحاشية وغيرها.

ومثله ما في ص ٢٥٣: (محمد بن غالب الجياني الأندلسي).

ومثله ما في ص ٢٥٥: (محمد بن محمد ابن سيد الناس).

ومثله لا أرى داعياً لتركه دون نظر علمي فاحص، فجهوده بينة، وآثاره واضحة، بصرف النظر عن ميزانه عند العرض على قواعد الجرح والتعديل.

فالمعلومات العلمية العامة تضيف جديداً من الخير للمطلع في مجال واحد أو عدة مجالات، وخذ ما جاء في ص ٢٦٣ : (محمد بن مسعود الحلبي ابن التوزي) قال عنه المصنف : (الإمام، الفقيه، المحدث، بدر الدين بقية السلف). ثم قال كأنه يشير إلى كثرة شيوخه وطول باعه : (وطلب بنفسه وكتب وخرج لنفسه الأربعين عن أربعين شيخاً).

وفي ص ٢٧٢ : (محمد بن أبي الفتح البعلبكي) قال يترجم له : (الإمام، العلامة، المحدث، بقية السلف).

قلت: كأنه يرمز إلى عدالته بجانب كونه صحيح الرواية كما في ص ٢٧٣.

وفي ص ٢٧٥ يقول الإمام الذهبي : (محمد بن أبي القاسم، واسمه عبدالله بن عمر بن أبي القاسم، الإمام، العالم، المحدث، المسند الرحلة، بقية السلف الأخيار، رشيد الدين أبو عبدالله البغدادي، شيخ الحديث بالمستنصرية).

وأطال عنه في ص ٢٧٦، وفي آخرها لم يرد تصحيح لحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ فيما رواه ابن ماجه في سننه ومنه : (وأسمع قراءته)، قال الذهبي : صحيح غريب، وعزاه المحقق إلى ابن ماجه ثم سكت، قلت: أصله صحيح، ولعله غريب من هذا الوجه عند ابن ماجه، والله أعلم.

وفي ص ٢٧٦ : (محمود بن خليفة بن محمد بن خلف بن عقيل المحدث المتقن الثقة). قلت: يكفي هذا.

وفي ص ٢٧٧ : (محمود بن علي بن محمود، الإمام العالم المحدث المذكر تقي الدين الدقوقي، قارىء الحديث بالمستنصرية ثم شيخها بعد ابن الدواليبي).

ومثله في ص ٢٧٨ : (محمود بن أبي بكر البخاري الكلاباذي، الفرضي البارع الفقيه الصالح الورع).

ومثله ـ ولعله أبلغ ـ ما جاء في ص ٢٨٠ : (محمود بن أبي بكر الأرموي القرافي)، (الإمام المحدث المتقن المفيد).. إلخ. ص ٢٨٠ فهي ترجمة جد نافعة ـ بإذن الله تعالى ـ.

لكن في ص ٢٨١ أورد الذهبي حديثاً عن طريق صاحبنا ثم سكت ونصه: (نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن نتف الشيب وقال: هو نور الإسلام). وعزاه المحقق إلى ابن ماجه والنسائي، ومسند أحمد، وجامع الأصول، ثم سكت، ولم يعالجه بتخريج كما يقتضيه التحقيق.

وفي ص ٢٩٩ : (يوسف بن عبدالرحمن المزي) قال عنه: (يوسف الشيخ الصالح زكي الدين بن عبدالرحمن بن يوسف، شيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد المحقق المفيد محدث الشام، جمال الدين أبو الحجاج القضاعي الكلبي المزي..).

قلت: لا تحتاج حاله إلى بيان، ونقده للرجال جليل، أخذ عامة تراجمه من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وعول على غيره لكن بأقل من تعويله على الجرح والتعديل.

ولعل المزي هذا من أوسع من صنف في علم الترجمة.

ولعله عليه المعول بعد تأليفه: (تهذيب الكمال في أسماء الرجال). ومن جاء بعده أخذ في الغالب منه بزيادة ونقص.

ويظهر صدقه في نقده للترجمة، وكل مجتهد له وعليه.

وفي ص ٣٠٠ يتقارب هؤلاء من حيث تزكية الذهبي لهم:

(يوسف بن عيسى الدمياطي).

(يوسف بن محمد، ابن المنذر). ص ٣٠١.

(أبو بكر بن أحمد النابلسي). ص ٣٠٣.

(أبو بكر بن عبدالرحمن الموصلي). ص ٣٠٥.

(أبو بكر بن علي الصقلي القلانسي). ص ٣٠٦.

(أبو بكر بن قاسم الكتاني) ص ٣٠٧.

(أبو بكر بن يوسف النشائي) ص ٣٠٨.

(أبو بكر بن يوسف الحريري) ص ٣٠٩.

لكن تتفاوت درجاتهم حسب الترجمة، لكنهم في الجملة في سلك واحد من حيث الحديث الذي هو محك القول في كتابنا هذا.



ابن حجر العسقلاني

حياته العلمية



ولد الحافظ الإمام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الكناني [نسبة إلى قبيلة كنانة] العسقلاني [نسبة إلى عسقلان مدينة بساحل الشام من فلسطين]، يعرف بابن حجر وهو لقب عرف به لبعض آبائه سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وقد نشأ يتيماً، توفي والده سنة سبع وسبعين وسبعمائة، أما أمه فتوفيت قبل ذلك [والله خير حافظ].

وقد أوصى به أبوه رجلين ممن كانت بينهم مودة وصلة لله.

١ ـ زكي الدين أبو بكر بن نور الدين علي الخروبي ٢/٧٨٧ وكان تاجراً إسلاميًّاً بمصر.

٢ ـ العلامة شمس الدين ابن القطان ت/٨١٣، وقد بذلا جهداً طيباً في نظر الوصاية عليه تعليماً وأدباً ورعاية وحبًّاً كريماً.

وقد بذل زكي الدين الخروبي طاقته بتعليمه ورعايته، فكان يصحبه معه إلى مكة، وكان معه حتى توفي سنة ٧٨٧هـ، ومن حفظ الله له فقد نشأ ابن حجر منذ صغره ولم تعرف له صبوة قط، حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، وأم المسلمين بالمسجد الحرام وهو ابن اثنتي عشرة سنة سنة ٧٨٥هـ، حينما كان مع الخروبي بمكة، فيا له من وصي! ويا له من خير أمين!

وقد انكب على طلب العلم بعد الأخذ بوافر جيد من حسن الخلق والصدق والشعور بالمسؤولية تجاه أمته المسلمة في الأرض، فحفظ سنة ٧٨٦هـ عمدة الأحكام لعبدالغني المقدسي، والحاوي الصغير للقزويني، ومختصر ابن الحاجب الأميلي وسواها كثير.

وقد حُبب إليه طلب الحديث فانكب عليه لا يلوي على شيء، وبذل جهده في طلبه على علماء عصره، ولازم الحافظ العراقي عشر سنين، وقرأ

عليه، وأخـذ عنـه، ونال من سمته ودله، واستفاد كثيراً من ملازمته له، وظهرت آثار هذا عليه في مصنفاته في «تراجمه» كما لازم علماء آخرين.

ثم رحل في الطلب ونيل العلوم من الأفواه في بلاد كثيرة، فاستفاد علماً على علم، وأدباً على أدب.

التقريــــــب

المنهــج... والمعالجــة



وقـال السخاوي في «الجواهر والدرر ل ٣٦/ب ـ ٤٤/ب»: (إن شيوخ ابن حجر ثلاثة أقسام:

الأول: من سمع منه الحديث ولو حديثاً واحداً.

الثاني: من أجازوا له ولو في استدعاءات بنيه.

الثالث: من أخذ عنه مذاكرة أو إنشاداً أو سمع خطبته أو تصنيفه.. إلـخ، وبلغ عدد مجمـوع شيوخـه ستمائة وزيادة أربعين شيخاً.. إلخ). «النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر» ص ٣٧/٣٨/٣٩/٤٠/٤١.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ [وخلف علينا] سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ٨٥٢هـ من شهر ذي القعدة، وكانت وفاته مشهودة.

ونتناول الآن ـ بحول الله تعالى ومشيئته ـ نظر كتابه الفريد «تقريب التهذيب» بقدر النظر، وحدود الفهم، والله المستعان.

التقريب الذي بين يدي الآن يقع في ٧٨٨ صفحة من القطع الكبير الجيد الطباعة الحسن للقراءة، وهي الطبعة الثالثة، جاء فيها: [منقحة].

والناظر يجدها مريحة، وإن كان المقدم قد اختصر جدًّاً في كثير من المواطن التي حقها البسط لمعرفة أمر صاحب الترجمة.

ولعله سار مع المصنف سيراً طيبـاً لولا أنه ترك الكثير من علامات (الجرح والتعديل) دون مناقشة مما يجعل القارىء مضطرًّاً لجلب كتب تراجم أخرى، وهذا شيء حميد أن يتوسع القارىء فينظر كثيراً ويقارن، لكنه ليس جيداً من المعلق أن يتركه، وقد ندب نفسه لكتاب مثل هذا، على أنه بذل جهده، ومثل، واجتهد، وسوف ننظر المنهج العام: (للتقريب) من عبارات المعلق، ثم ننظر نهج المؤلف في ترجمته للرجال الذين أودعهم كتابه على سبيل

المثال لا الحصر، فهذا يطول، وقد فترت الهمم، والله المستعان.

فأقول في بيان منهج ابن حجر وطريقته في الطرح العلمي لإيضاح الترجمة وما تحتاج إليه مما لا بد منه لدارس الأسانيد والوقوف على موازين الجرح والتعديل للوصول إلى صحة السند أو ضعفه بين لنا مقدم: (تقريب التهذيب) كما في ص ١٠ قال هناك: (جعل الحافظ كتابه شاملاً لرجال الكتب الستة، ولرجال كتب أخرى لمؤلفي الكتب الستة، ولرجال آخرين يشتبهون بأسمائهم وطبقاتهم مع رجال القسمين السابقين، وليسوا منهم فيذكرهم عند ترجمتهم) «تمييز»).

وورد: (أما رجال الكتب فهم محصورون، ولهم ضابط، وأما المذكورون للتمييز فإنما ذكر المزي من اتفق له ذكره، وزاد عليه المصنف في (التهذيب) شيئاً ثم زاد في (التقريب) آخرين).

وجاء في ص ١٤/١٤ من التقريب كما هو يراع محمد بن عوامة: (أما فصول الكتاب فهي) ثم ذهب يفصل فهو يقول: (المقدمة أولاً، ثم تراجم الرجال مرتبة على الأحرف الهجائية: (أ، ب، ت، ث، م) آخر الأسماء فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول سنة ست وعشرين وثمانمائة).

ثم ابتدأ (بكنى الرجال وقال: الاعتبار بها بعد أداة الكنية).

(ثم الأبناء فقال باب من نسب إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه ونحو ذلك) وألحق به فصلين قصيرين «من قيل فيه: ابن أخي فلان، ومن قيل فيه: ابن أم فلان».

(ثم باب الأنساب إلى القبائل، والبلاد، والصنائع، وغير ذلك، وباب المبهمات بترتيب من روى عنهم فذكر الرجال أولاً بأسمائهم، ثم كناهم).

(ثم ذكر ترجمتين فقط من رواية النساء عن رجال مبهمين) جـ ١٥ .

وجاء في جـ ١٨ : (ومن أهم ما في الكتاب إكثاره من الضبط حتى صار مصدراً أساسيًّا له، وقد قال المصنف في المقدمة وهو يذكر أسس الترجمة عنده: «مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف»).

وهذا التناول المختصر المحتاج مثله إلى الطول، لأهمية علم التراجم، وما يحتاجه مقامها هو مجمل ما أورده محمد بن عوامة على (تقريب التهذيب) وما حواه التقريب على وجه بيِّن مفيد.

أصل كتاب التقريب



لكن ما هو أصل (التقريب) هذا؟ هو كتاب مختصر جدًّاً من (التهذيب) لابن حجر نفسه اختصره للحاجة إليه، وللسؤال الوارد عليه مع إبقاء زبدة الأمر على ما هي عليه، لكن هذا يصعب، فإن غالب المختصرات حتى في مجال أحكام العبادات والمعاملات لابد وأن يقع فيها خلل ما، من أجل ذلك قد تكون المختصرات عالة على الأصول حتى وإن كان المختصر هو صاحب الأصل وخصوصاً إذا كان هذا يتعلق بالترجمة لمعرفة رجال السند الموصل إلى المتن، فإن أي خلل في مثل هذا قد يسبب جهالة راو، أو اتصال أو انقطاع سند، بحكم تشابه الأسماء في الكنى والنسب والمبهمات، بحكم اختلاف ميزان كل راو ما بين قوي وضعيف، من أجل ذلك يقع هنا لازم الحذر، وطول النظر، وشدة المراجعة؛ لئلا يحصل ما لا يجب حصوله لمثل سبب من هذه الأسباب.

وقد حصل لابن حجر هذا في (التقريب) وحصل في (التهذيب) كذلك، ولم يختص ابن حجر وحده، فقد حصل مثله عند غيره ممن كتب في تراجم الرجال، بل إن كثيراً من الباحثين المعاصرين يحصل لهم هذا بسبب عجلة النظر، وسرعة الرغبة في الحصول على الدرجة العلمية، ولكون الخلفية وموهبة الاستقصاء فيهما ضعف كبير، وقد يحصل عجلة نفسية فينظر كثير منهم إلى شهرة الراوي فيوثقه بناء على هذا، أو أن بعضهم يوثق الراوي على وجه مجمل سواء كان ما يرويه في الشرق أو في الغرب، مع أن هذا يدل ـ ما في ذلك شك ـ على عدم الإحاطة والتمكن البعيد من نظر حال الرواة من:

البلدان، والشيوخ، والصغر، والكبر.

وعوامة يساهم في مثل هذا مساهمة جيدة، وهو يعرض للتقريب يقول في ص ١٨ : (ولفت نظري عدم تراجم في «التقريب» وهي موجودة في أصله مثل إبراهيم بن حرب العسقلاني، وبكر بن بكار القيسي، وخالد بن أسلم القرشي، والثلاثة من رجال بعض الكتب الستة الأصول).

(وفي التهذيب أيضاً تراجم لإبراهيم بن مهاجر الأزدي، وإسماعيل بن يعقوب بن إسماعيل بن زيد بن ثابت، ومحمد بن أسامة بن محمد بن محمد بن زيد، ومحمد بن أسامة النخعي، كل هؤلاء ذكرهم تمييزاً).

ولهذا فإن دقة النظر، واستعادة الصور الذهنية للرجال تفيد مع صدق النية والفهم الجيد للمطلوب نظره من الرواة، فإن الذين ترجموا للرجال ابتداء أو نقلوا عن سواهم يحصل لهم ما يحصل لغيرهم من السهو والنسيان؛ بسبب كثرة المادة، وتشابه الأسماء عندهم، وهذا وقع كثيراً لدى مصنفي كتب الرجال خلال القرون الطوال من ابتداء التأليف في هذا العلم حتى هذا الحين، والحال اليوم أصعب للاعتماد فقط على التسجيل والقراءة الذاتية، ولكون طلاب العلم انصرفوا عن الحلقات خصوصاً الحديث، وعلم التخريج، والتصحيح والتضعيف بوجه خاص، وقد أجمل صاحب المقدمة كما في الصفحات ١٧/ ١٨/ ١٩ شيئاً مما وقع فيه ابن حجر من إهمال

الضبط بغير قصد، واختلافه مع نفسه تارة يكون مع ما سجله في الكتاب، وتارة مع ما سجله في كتاب آخر له مثل «تبصير المنتبه».

فمثال الإهمال للإحالة كما في ص ١٩: (ما تقدم في الحديث عن ترتيبه للتراجم: قال عند رقم ٥٧٦٦ «فصل ت خال» أي: لا توجد ترجمة لمن اسمه محمد، واسم أبيه مبدوء بحرف التاء مع أنه ترجم تمييزاً لمحمد بن تسنيم الحضرمي برقم ٥٨١٣ عند ترجمة: محمد بن الحسن بن تسنيم الأزدي، أي بعد سبع وأربعين ترجمة، فكان يحسن أن يذكره هنا ويحيل على موضع ترجمته، فإن هذا مما يفوت على الباحث الوقوف على الترجمة مطلقاً) ما لم يكن لديه خلفية ثقيلة، ومعرفة للطريقة، أو الحال التي يسلكها مؤلفو كتب الرجال، وهذا شبيه بحال الطبقات، فإن تحديد الرواة وطبقاتهم حسب عنصري (الزمان والمكان) أمر جد ضروري وإلا حصل اللبس المؤدي إلى خلل قد يطول ضرره عند تداخل الرواة في الطبقات، وفي طريقة ابن حجر مثار خوف كبير لمن عدم الخلفية في مثل هذا، لما يتطلبه وضع كتب الرجال من التنبه وسؤال أهل هذا العلم الذين لا يخلو منهم عصر ومصر بإذن الله تعالى.

وكما هو الحاصل في إهمال الإحالة، فإنه قد حصل قصور العبارة في تراكيب الأسماء، ولعل هذا من ابن حجر اختصار، لكنه يدخل في سلم التدليس في الأسماء دون انتباه لهذا أصلاً، فعند ترجمة رقم ٤١ قال: «أحمد بن سعيد الحراني، صوابه: ابن أبي شعيب» ص ١٩.

ويسبب قصور العبارة التباساً شديداً خصوصاً عند تشابه الأسماء في العصر الواحد، أو في عصور وأمكنة مختلفة عند من فقد طول النظر وتتبع تراجم الرجال من مظانها الأصلية، وأفواه الثقات الذين سجلت لهم السؤالات والإجابات حول كثير من الرجال ما بين قوي الرواية وضعيفها.

وعند العودة إلى ص ٢٣ نجد (عوامة) يقول في بيان منهج ابن حجر: (ولكن هل خطتــه أن يتخـير قولاً من الأقـوال التي أمـامـه ويعتمـده في (التقريب)؟ أو أنه يستخلص قولاً من مجموعها ويسبكه بعبارة من عنده؟

ويخلص الدارس للتقريب بعد هذا التساؤل الى أن ابن حجر جمع الأمرين معاً) كذلك قال في ص ٢٤ : (فقد يختار كلمة من الكلمات التي قيلت في الراوي ، وقد يصوغ من عنده كلمة هي خلاصة ومزيج من جملة الأقوال) .

(مثال الحالة الأولى: ترجم لمحمد بن حاتم بن سليمان الزَّمِّي وقال عنـه: (ثقة)، وذكر في (التهذيب) أن صالح بن محمد الأسدي والنسائي والدارقطني قالوا عنه: (ثقة)، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات)، ونقل عن أبي حاتم وحده أنه قال فيه: صدوق). قال عوامة: (فيكون المصنف قد اختار قول الجماعة وتوثيقهم على قول أبي حاتم) ٢٤ ص.

وهذا مذهب سديد في الموازنة عند نقد الترجمة للرواة الذين يحتاجهم العلماء للوصول إلى صحة السند، وابن حجر في نقله توثيق الزَّمِّي، يصدر عن علم يسبقه فهم، لكني هنا في مجال نقد التراجم أدعو للتحري، ودقة المتابعة من أصولها إذا توفرت، ومع أن صاحب التقريب (ثقة) فيما ينقله عن صالح بن محمد، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، لكن مقتضى فحولة البحث أن يعاد إلى الأصول التي أشار إليها ابن حجر، ثم يضاف ابن حجر فيقال ووافقهم في توثيقه؛ لأنه لم يوافقهم إلا لتمام قناعته بهذا، ولكون من ذكرهم أئمة كباراً علماء حقّاً، ثم إن ابن حبان لم ينفرد بتوثيق الزَّمِّي.

وقول أبي حاتم الرازي: صدوق لم يعلل، والمقتضى هنا الإشارة إلى قول أبي حاتم فيه مع عدم الأخذ به، لكن يشار إليه للالتصاق الموجب لقوله فيه: صدوق.

ولست ممن يرى العودة إلى الناقلين من الأصول مع وجودها فقد يكون في الأصل ما لا عند الناقل عنه من الإشارة والعلة والذكر في عموم أو خصوص، ولعل في العودة إلى أصول كتب الرجال إحياءً لها، وبعثاً لما فيها، وزيادة علم، وتوسع مدرك لدى المتأخرين في مثل عصورنا هذه، والله المستعان.

وأذهب إلى ما ذهب إليه ابن حجر في الرجل، ومحمل قول أبي حاتم ضيق؛ لانعدام السبب المادي الموجب له.

وكنت أطمع من محمد بن عوامة ـ وهو يصاحب التقريب ويعرضه علينا ـ أن يُشير إلى علل الطرح النقدي للرجال ولو بشكل مقتضب خفيف أو يشير ـ في مثل هذا ـ إلى مرجعه، لسهولة النظر، وحتى تحيا أصول كتب كبار العلماء البررة الأخيار.

ومثال الحال الثانيةكذلك، ورد في ص ٢٤ : (قال عن توبة أبي صدقة الأنصاري : «مقبول» ونص ما في التهذيب: قال أبو الفتح الأزدي : لا يُحتج به، وقرأتُ بخط الذهبي : بل هو ثقة، روى عنه شعبة، يعني وروايته عنه توثيق له، فكلمة الأزدي على ما فيها (لا يحتج به) فيها غمز للرجل غير شديد، لأن عدم الاحتجاج لا يلزم منه الضعف دائماً، وتوثيقه برواية شعبة عنه توثيق غير وثيق، لكنه حكم إجمالي لا قاعدة مطردة. فلما تعارض هذا الغمز مع هذا التوثيق، ولد منهما حكماً من عند نفسه) ص ٢٤. فقال: (مقبول). وهذه الطريقة (لابن حجر) ـ رحمه الله تعالى ـ فيها هدوء بيّن في مسألة نقد توبة أبي صدقة الأنصاري، ولم يشأ (عوامة) هنا التوسع في نظر هذا الميزان للأنصاري، فلست أظن ابن حجر لم يقف على ما قيل في الأنصاري هذا في التراجم.

وشعبة بن الحجاج ـ رحمه الله تعالى ـ كما ورد هنا «لا يروي إلا عن ثقة» لكن قد وقع خلاف هذا كما في «الكامل» أن شعبة روى عن بقية بن الوليد حديث: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الكتاب وأهل الفسق، فإنه سيجيء من بعدي قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الـرهبانية والنوح والغناء لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم» اهـ.

قلت: هذا الحـديث أخـرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» كما في المجمع ٧/ ١٦٩، وابن الجوزي في «الواهيات» ١/ ١١٨، ونسبه التبريزي في «المشكاة» ١/ ٦٧٦ للبيهقي في شعب الإيمان، قلت: وهو كما قال.

والحـديث هذا ضعيف جدًّا، لعلل كثـيرة تسقطه، والمقصود أنني أنـاقش ابن حجـر في رواية شعبـة عن الأنصـاري وألـوم «عوامة» بعدم استقصـاء الطرح للترجمة وإن كان قد قال: (لكنه حكم إجمالي لا قاعدة مطردة) فهذه عبارة علمية عامة فيها تحرز، لكنها لا تدخل تحت باب النقد لرواية شعبة عن الأنصاري من وجه علمي يحسن السكوت عليه.

وابن عدي في الكامل أورد رواية شعبة عن بقية ـ مع أنه يدلس ـ كما في العلل لابن أبي حاتم، والمراد الذي أذهب إليه هنا ـ إن صحت رواية ابن عدي ـ هو أن شعبة مع شدته قد روى عمن كان يدلس، لكن قد يقال ـ وهـو الصواب بالنسبة لرواية شعبة بن الحجاج عن بقية ـ: إن شعبة لم يطلع على تدليس من بقية، خصـوصـاً أنه قد يصرح بالسماع، وبقية بن الوليد من أخيار هذه الأمة عبادة واجتهاداً، وقد قال ابن حبان ـ رحمه الله ـ في (المجروحين): إن بقية ابتلي بتلاميذ سوء كانوا يسوون حديثه. قلتُ: هذا قريب جداً من الصواب، من أجل ذلك فإن نقد الترجمة يحتاج أمره إلى

طول مكث بين كتب الرجال، ونظر الموازين من كافة الوجوه، وإن الاقتصار على كتاب أو كتابين لا تبرأ به الذمة، فلابد للعلماء وطلاب العلم من التوسع، والبذل، والرصد المتناهي، والسؤال، ثم تُرقم الترجمة بحذر وفهم سديدين.

والذي أراه هنا ـ بعد هذا التناول وما فهمته من نظر حال الأنصاري من خلال رواية شعبة، ونقل الذهبي وإجماله قول: ثقة ـ أنه مقبول يتابع، والله أعلم.

ولقد تناول ابن حجر الصحابة، وبيّن حالهم ورسمهم في الطبقة الأولى، وبين شرفهم وعظيم جهودهم تعريضاً بالذكر، قال ابن الأنباري كما في (فتح المغيث) ٣/١٠٦ يحكي حال عدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بكلام علمي متقن: (وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح) ص ٢٥، المقدمة، كلام موزون كريم دل على فهم وفقه ونبل، يقول الإمام الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ في كتابه (الكفاية) ص ٤٦: (وعدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن) ص ٢٥.

فهذا الكلام مع ما قبله من ابن الأنباري ـ رحمه الله ـ يدلك على التمكن الجاد من فهم حقيقة تراجم الرجال، وما قال أحد في الصحابة منكراً من القول، فإنما هو يعارض نص التزكية الشرعية أصلاً، وقد صح:

«**لا تسبوا أصحابي**» فذمّهم والنيل منهم على أساس الترجمة العلمية وبيان الحق في هذا إنما يدل على نفاق، وإبطان السوء كحال من ذم أبا هريرة، وثوبان، وعلي بن أبي طالب، ومعاوية، وطلحة، والزبير، وعمرو بن العاص، وأبا موسى الأشعري، وخباب بن الإرث، وعبادة بن الصامت، وابن عمر، وعائشة، وسواهم، وإن كان من ذمهم أو يذمهم كما يزعم بحسن نية، فهو أحمق جاهل، لأن النيل منهم ينال فيما جاءنا عن طريقهم من أحكام شرعية، فكيف تكون الحال إذاً؟

أما ما جرى بينهم فهم قد اجتهدوا فيه ولا يظن بواحد منهم تعمد الخطأ إن حصل، ولا ندخل في هذا فقد زكاهم الله ـ تعالى ـ وزكاهم نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فما نحن بالذين يقولون سمعنا وعصينا.

وقد نبّه ابن العربي في (العواصم من القواصم) إلى شيء عظيم يُستند إليه.

من أجل ذلك فإن الذين يكتبون التراجم في هذه العصور الحديثة يخشى عليهم سوء الخاتمة، وسوء التاريخ الذي يسجل تراجمهم زاعمين إخضاع تراجم الصحابة لميزان النظر الدقيق وهم أنفسهم من هم؟

ولهذا أرى لازم استيفاء القول عند ترجمة صحابي ما أن ينظر نيته، ومراده بجانب سعة علمه، ودقة فهمه، فمن يترجم للصحابة فليتسلح بالحذر، والإخلاص، والعلم المتمكن، والفهم الجاد السديد، ولعله ينجو بفضل الله تعالى.

وإذا وقفنا على هذا فيما يتعلق في الصحابة فإن ابن حجر قد بين لنا مراتب التعديل، وعالجها باقتضاب (عوامة) في ص **٢٥/٢٦** لكن يلزم هنا ونحن نعرض لنقد تراجم ابن حجر من خلال كتابه (التقريب) أن نتطرق

إلى المرتبة الخامسة من (مراتب الجرح والتعديل) والتي حصل فيها خلاف بين العلماء، ولما كانت هذه المسألة دقيقة رأيت أن أتعرض لها ويمكن أن أتناولها في مكان آخر من هذا الكتاب؛ لجلالها، والحاجة إليها، يقول صاحب (التقريب) في ص ٧٤: (الخامسة من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سيىء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من «البدعة»... إلخ).

والذي أريده هنا هو تناول ما جاء في ص ٢٦ من كلام الدارس على التقريب (وهذا لا يتفق وما قرره هو وغيره من العلماء أن البدعة لا تقدح في عدالة الراوي قدحاً مطلقاً إنما لها تفصيل معلوم مشهور).

(وقد قال المنصف في «الفتح» ١٠/١٨٢: «كتاب الطب» باب ما يذكر في الطاعون، عن أبي بلبح الكوفي اسمه يحيى، وثقه ابن معين، والنسائي، وجماعة، وضعفه جماعة بسبب التشيع، وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور). (وهذا يؤكد أن هذه المراتب خاصة بالتقريب لا عامة).

قلتُ: صحيح، وهذا نهجه ابن حجر نهجاً واضحاً، وهو ما دعاني إلى القول بضرورة عدم الاقتصار في التراجم على كتاب أو كتابين من كتب التراجم، بل لابد من التوسع، ودقة الموازنة، والترجمة على أساس متمكن، أما البدعة فسوف ـ إن شاءالله تعالى ـ أتناولها ببسط في غير هذا الموضع، وهنا مسألة قل من يقف عليها في تراجم الرواة الذين يبحثون السند من خلال نظر حال رجاله، ليصح السند، أو يقع خلاف ذلك، ولاشك أن معرفة مراتب الجرح والتعديل مع فقه ما تعنيه بدقة، وإحاطة تعطي الناظر طريقاً محموداً نحو الأمانة ووضع كل شيء في موضعه، وقد عالج دارس

التقريب في المقدمة هذا بشيء من الاختصار الضيق، فقال في ص ٢٧ : (ثم قال ـ رحمه الله ـ: «السادسة، من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع وإلا فليّن الحديث»). (فهذه المرتبة تشتمل على لين الحديث وعلى المقبول، ولكل منهما ثلاثة شروط:

أما لين الحديث فشروطه:

١ ـ أن يكون قليل الحديث.
٢ ـ أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.
٣ ـ أن ينفرد بالحديث، فلا يتابع.

أما المقبول فشروطه:

١ ـ أن يكون قليل الحديث.
٢ ـ أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.
٣ ـ أن لا ينفرد بالحديث بل يتابع عليه.

وقد فسر الدارس رأيه بما أوافقه عليه بعد عرضه لكلام ابن حجر هذا، فهو يقول: (هذا تبسيط لكلام المصنف) ثم أشار وهو صحيح، أن هذه المراتب خاصة (بالتقريب) إلخ ص ٢٧.

قال: وبيان ذلك: (قلة حديث من يوصف باللين أو القبول، وهذا أمر لا علاقة له بمن يقال فيه: (لين) أو (مقبول)).

ثم قال بعد ذلك وبعد أن ذكر: (قلة حديث من يوصف باللين) أنه الأول من الشروط.

(وثانيهما: أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وهذا أيضاً لا علاقة له بمن يوصف بلين أو قبول، وذلك أن الراوي إذا كان صدوقاً ويدرت منه أوهام نادرة يقولون فيه: صدوق ربما أخطأ أو يخطىء، أو يهم،

فإن زادت قليلاً جدًّاً قالوا فيه: صدوق له أوهام، فإن زادت قالوا: صدوق سيىء الحفظ، فإن زادت قالوا: فيه لين، وتركوا كلمة صدوق، فإن زادت قليلاً قليلاً قالوا: لين الحديث) ص ٢٧،

وهذا ـ حسب فهمي ـ صحيح في الجملة، ولعله الذي عليه عامة علماء النقد.

والذي يطالع ابن حجر في التقريب للحكم على من يريد من الرواة أرى له سعة البال جدًّاً، فينظر بهدوء وسكينة، ويعيد النظر مرة ومرة، ثم يوازن بين ما ذكره في التقريب وبين ما ذكره غيره من مترجمي الرجال، ولست أرى لناقد ما أن يقول: وقال ابن حجر في (التقريب) عن فلان: ضعيف، أو مقبول، فيبني على هذا ثم لا يورد قول آخرين عمن قيل فيه: ضعيف أو مقبول.

خذ مثلاً حيًّاً: (الوليد بن زوران) قال فيه هنا في (التقريب): «لين الحديث»، وقد تابعه ثابت البناني في روايته لحديث أنس بن مالك في حديث (تخليل اللحية في الوضوء) وقد قال عنه: وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد، لكنه قال في (تلخيص الحبير): «مجهول الحال» ١/٨٦، يعني الوليد.

فإذا تدبرت هذا وصاحب لديك النظر والقلب حسن القراءة تبين لك ضرورة القـراءة عن التراجم من كافة الوجوه المترجمة للرجال في مطولات الكتب، فكيف يكون الوليد بن زوران ثقة، ولم يضعفه أحد، ويكون من جهة لين الحديث ومن جهة ثانية مجهول الحال؟! لابد إذاً من التدبر وسعة النظر، براءةً للذمة، وهروباً صوب التقوى.

ولابد في مثل هذا من نظر الرواة، فقد يكون للواحد منهم أكثر من حديث، وهذا حاصل ومعروف، ففي حال نقد الترجمة يتوجب بحث هذا، ونظر موجبات الاختلاف.

وقول محمد بن عوامة كما في ص ٢٨ : (إن هذا متعذر جدًّا) لا أرى له وجهاً علميًّاً يسنده أو يقوم عليه، بل تتبع كل راو ممكن وما المانع منه إذا توفرت النية الصالحة وتوفر معها الرغبة، والحرص، والوقت، والكتب، ونقد التراجم يوجب هذا، ولابد للوصول إلى سلامة السند، ومعرفة أمره ليوصلنا هذا إلى المتن الذي هو المقصد على كل حال، وأرى في مثل هذه الحالات إذا عجز الباحث عن الوصول إلى كافة الأحاديث أن يسأل غيره من ذوي المواهب، وقد كان أحمد بن حنبل يسأل يحيى بن معين، وكان محمد الذهلي يسأل البخاري كلاهما عن الرجال، ولقد دوَّن ابن أبي حاتم في (علله) قواعد توحي بمثل هذا، فإذا عجز عن هذا فيقول عبارة: (لم أقف له على جرح أو تعديل)، أو يقول: (لم أقف عليه)، ثم يعطي السند حكماً بقدره، ولا يُقال عن مثل هذا الراوي (مجهول) بل يقول كما ذكرت لإثبات منهج الأمانة، وكأن هذا إشارة منه إلى لازم البحث عن هذا الراوي، أو ذاك.

أرأيت ابن حبان في الثقات، والعقيلي في الضعفاء، بل وغيرهما كثير كيف يثبت لدى البحث والجد وطول المكث أنهم ذكروا خلاف ما للراوي من جرح وتعديل، وإنما ذكروا ما ذكروا اجتهاداً منهم، وما كل مجتهد مصيب، فالتنبه لهذا أمر جد ضروري ومُلح.

نقد منهج الطبقات
عند ابن حجر



ولعل كتاب «التقريب» من الكتب التي هي خلاصة القول فيما يمكن قوله عن ترجمة الرواة، أو قل ـ إن شئت ـ: نقد الرجال، وإذا كان هذا هو الحاصل فلعل طريقته جاءت مجتهدة متورعة، ووقف على جديد في ميزان بعض الرجال، لكن لعله اتَّسم بالذهول؛ لكثرة النظر، والعجلة دون قصدها، فحصل ما حصل مما يجب على العلماء والباحثين معه عدم الاقتصار عليه؛ بل لابد أن يكون معه غيره براءة للذمة، وسيراً مع العدل، ولزوماً للتقوى.

وابن حجر في بحثه للطبقات قد حصل له في التقريب كما حصل له من قبل ما حصل بشأن نقد بعض الرواة.

لقد جاء عند ابن حجر أنه جعل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ طبقة واحدة على اختلاف طبقاتهم، وهو الأمر الذي دونه «عوامة» وهو صواب، وجعل التابعين خمس طبقات: كبرى، ووسطى، وصغرى، ولأتباعهم ثلاث طبقات أخرى: كبرى، ووسطى، وصغرى، وألحق بالصغرى نفراً قليلاً من شيوخ بعض الأئمة كبعض شيوخ النسائي، ولقلة عددهم لم يفردهم بطبقة خاصة بهم، قلتُ: هذا هو الحاصل.

ثم بدأ ابن حجر يُبين مصطلحه الذي يسير عليه في الوفيات ص ٤٢.

ولهذا وكما ورد في ص ٤٣: (إنما ينبغي للناظر في كتابه أن يحفظ مصطلحاته، ويفهم مراده، ويوفق بين ما رسمه وبين تطبيقه له) وهذا هو ما سار عليه في نهجه، وهو ما يجعل القارىء له في حيرة ما لم يدرك طريقته بالقراءة أكثر من مرة بتمعن وتدبر عميقين، مع روية وأناة وصبر، (فالمائة الثانية قسمها على ست طبقات، فيكون للطبقة الواحدة تقريباً نحو ١٧ سنة، أي من يقول عنه من الثالثة فوفاته في حدود سنة ١٢٠هـ، ومن الرابعة

بين ١٣٥ ـ ١٤٠هـ وهكذا) ص ٤٣ . (ومن قال عنه من الثامنة فوفاته أواخر القرن الثاني) ص ٤٣ .

وإذا كان ما سلكه ابن حجر في (التقريب) يخالف ما سلكه غيره فإن الأمر يفصله الاصطلاح بين ما سلكه كل مترجم حسب منهجه، ولخطورة هذه المسألة ـ حسب فهمي ـ فإنها تحتاج براعة ثقيلة من كل دارس للتراجم عند كل مترجم خلال عمر تدوين كتب التراجم من القديم وحتى الآن، ولكـون هناك بعض التداخل، لاختلاف الوفيات بين راوٍ وراو مما يتعلق انتماؤه لطبقة هي أصلح له حسب السنة فإن الإشكال يقع بحسب اختلاف المترجمين، ونحن نسوق مزيداً من الإيضاح، لمعرفة منهج المصنف لنعرف أيضاً منهج سواه لو أردناه من الوقوف بحذف تام على مصطلح هذا وذاك .

ففي ص ٤٣ جاء ما يلي : (ليست هذه التحديدات حدوداً منطقية لا يجوز الخروج عنها، إنما هي مرتبطة بأمر آخر هام، هو المقياس الذي لا يجوز تجاوزه بحـال وهو: الشيوخ الذين أدركهم وأخذ عنهم، ثم بعد ذلك قد يطول عمر هذا الراوي فتكون وفاته في عصر الطبقة التي بعده لتأخرها، وقد يقصر عمره فيتوفى في عصر الطبقة التي قبله، فلا يصح النظر في تاريخ الوفاة والطبقة التي حددها) .

وحتى يتضح منهجه فيما لا إشكال ولا يتعسر على العلماء بحثه من الرواة بالنسبة لمعرفة الطبقة فقد حدد هو ـ رحمه الله تعالى ـ ذلك، وهذا أمر معروف لمن نظر في أكثر من ترجمة، ولهذا فقد لاحظ الدارس له هذه الناحية فبين في ص ٤٤ المسلك بشيء من تضييق العبارة فهو يورد: (فإن اختل التناسب بينهما خطَّأنا المصنف إنما الطبقة عنده ملاحظ فيها ثلاثة أمور: أهمها الشيوخ الذين أخذ عنهم، ثم ولادته، ثم وفاته، وإنما أخرتُ

معرفة الولادة عن معرفة الشيوخ يقول (عوامة): (لأنه قد تتقدم ولادته ولكنه يتأخر في الطلب والسماع وإن كان بينهما تلازم في غالب الأحيان).

قلت: وهذا حق، فالتقريب مشحون بمثل هذا فإن كثيراً من العلماء الرواة يتأخر سماعهم ويطلبونه بعد مضي شيء من العمر فيفوتهم - بإذن الله تعالى - بعض الشيوخ بسبب الوفاة، ويأخذ عن المتأخرين، ويشارك رواة كثيرين تأخرت ولادتهم عنهم، ولقد دونت كتب التراجم والطبقات خاصة شيئاً وليس التقريب هو الوحيد (فتذكرة الحفاظ) (والكاشف) (وطبقات علماء الحديث) وقبلها (ابن سعد)، (وابن عبدالبر)، (وابن عساكر) تسجل فيها أمثلة من هذا، وهذه نقطة مهمة لضرورة معرفة حال الرجال من الأوجه كلها، لمعرفة حقيقة حياة الراوي للوقوف على سماعه وشيوخه، وأترابه، وتلاميذه، لأن معرفته من لوازم نقد الترجمة بتمام إكمال المعرفة المحيطة بعلم وفهم سليمين، وعدل وتجرد وورع، ويغني ما ذكرته عن ضرب الأمثلة في إيراد أسماء التراجم، فإن قراءة (التقريب) وبجانبه (التهذيب) تعطيك شيئاً من هذا كثير يسعفك عند الحاجة للأخذ، والدرس، والتحليل، ونشر العلم، وإحياء السنة، لعل الأمة تنهض بقيام عظيم عاقل محتسب يكون له من الله النَّصر.

ولعلي في الذيل أورد السبب الباعث لابن حجر على تصنيفه هذا السفر حتى يكون أمام القارىء السبب واضحاً، ولكي تسفر أمامه ملابسات سبب نقدي له بعدما تقدم نقله من (عوامة) ومما رقمه ابن حجر نفسه، يقول في المقدمة ص ٧٣: (فإنني لما فرغت من (تهذيب «تهذيب الكمال» في أسماء الرجال) الذي جمعت فيه مقصود «التهذيب» لحافظ عصره، أبي الحجاج المزي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود «إكماله» للعلامة علاء الدين مغلطاي مقتصراً منه على ما اعتبرته

عليه وصححته من مظانه من بيان أحوالهم أيضاً، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما، وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعاً حسناً عند المميز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل «والثلث كثير»، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة فلم أوثر ذلك، لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي: أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم... إلخ) ٧٣/٧٤.

وللتصور العام لتصنيف ابن حجر فإنه ألف (التقريب) انتهاءً سنة ٨٢٧هـ واسمه بالكامل حسب النسخة الأم بخط (١١٤٥ ـ ١٢٠٥): «كتاب تقريب التهذيب في رجال الكتب الستة»، أما «التهذيب» فسنة ٨٠٨هـ، وأما «فتح الباري» فسنة ٨٤٢هـ، وكان قد بدأه سنة ٨١٧هـ، ونظر هذا مهم فكن منه على بينة.

موهبة النقد



ولعل من أجل علوم الحديث منذ البعثة الشريفة حتى هذا الحين علم نقد الرجال وبيان ما لكل رجل من مكانة يوحي أمرها بها له أو عليه، وقد قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**بئس أخو العشيرة هو**» قلت: وهو صحيح، لبيان التحرز منه لصفة فيه، والله أعلم.

وأورد مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة صحيحه ١/ ١٠، والنووي على مسلم ١/ ٨٨: (قال ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم). وقال ابن المبارك كما في مقدمة مسلم أيضاً: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء). وجاء في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: وقال هشام بن عروة: (إذا حدثك رجل بحديثه فقل عمن هذا) ١/ ٣٤، ومثله ١/ ١٦.

وإذا وُهب الناقد علماً وتقوى وورعاً، ووُهب فهماً وأمانة وتجرداً من حسد وكره وحقد وتعالم، كان حريًّا به أن يكون في منجاة من الغيبة والنميمة؛ لأن نقد الرجال، لبيان حالهم فيؤخذ من هذا ويترك ذاك بقدر ما يستفاد منه، ويحرم قدح الذات والإطالة في الجرح هكذا، وقد كانوا يتورعون جداً، ويقتصرون على ما يحمي النص بسلامة السند.

ومحمد بن عوامة في ص ٣٢ تناول فأجاد، لولا أنه اختصر في موضع هو موضع بسط، وضربه للأمثلة تتبع فيها ذكر ابن حجر ما ورد هنا في التقريب، وما جاء في التهذيب، وكان مثل هذا يقتضي بعض الطول؛ لثقل الفائدة منه، ولكونه يختصر في ترجمة النقد ما وقع فيه المصنف مما لازِمه البيان لضرورة الحال.

ففي الصفحة المذكورة ورد: (وهذه النماذج من الأحكام والمراتب

مختلفة مع ما التزمه المصنف ورسمه في هذه المقدمة، ومع ما سطره وفصله في (التهذيب) أو في كتبه الأخرى، أو مع أحكام غيره من العلماء.

١ ـ فمنها ما هو مختلف مع قوله في الكتاب نفسه، مثال ذلك: قوله عن بشر بن قرة لما ترجمه في حرف الباء «صدوق» من السادسة، وذكر أنه يُقال فيه: بشر، فلما ترجمه في حرف القاف قال: «مجهول» من الخامسة.

وقال أيضاً: «حي» أبو حية الكوفي مقبول، ويؤيده ما نقله عن أبي زرعة فيه: محله الصدق، ولما ترجمه في الكنى قال: «أبو حية الكلبي» مجهول.

وقال أيضاً: «حرملة بن إياس»، مقبول من الرابعة، وترجم له ثانياً في الكنى فقال: أبو حرملة «مجهول» من الثالثة.

٢ ـ ومنها تراجم كثيرة يختلف حكمه فيها عما هو مقتضى كلامه في التهذيب.

مثال ذلك: قوله في «التقريب»: ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال، مقبول.

والذي في «التهذيب» ذكره ابن حبان في الثقات، وقرأتُ بخط الذهبي في «الميزان»: لا يُعرف.

وقارنه بقوله في «ثابت أبو سعيد» مجهول، وفي «التهذيب»: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقرأت بخط الذهبي: لا يعرف.

فما الفرق بينهما ليفرق بينهما في المرتبة؟ وقد روى عن كل منهما واحد فقط ص ٣٣.

قلتُ: هذا موجود بكثرة، وأحياناً يدخل فيه التصحيف، ولا مكان له هنا، لكن الأصل في مثل هذا مادام حصل هذا التضارب الغريب في راو واحد أن نسلك سبيلاً آخر هو البحث عن ترجمته المطولة إن حصلت، وإلا

فنجمع كافة ما قيل عنه في تراجم متنوعة، ثم يُعطى درجته، فإن تعذر والتضارب في مثل «ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال» لم نزل ننظر هنا هل له متابع بعد البحث، وهل لهذا كنية؟ ثم نحكم حينئذ، والحديث الذي يكون في سنده مثله يبحث قرينه فإما أن يقويه أو يستغنى به عنه.

ولستُ أرى موجباً للتساؤل المطروح من قبل الدارس إلا من باب ضعيف.

وقال في ص ٣٣: ومثال آخر «إسماعيل بن مسعدة التنوخي . . . صدوق».

وإذا رجعت إلى «التهذيب» فلن تجد فيه سوى قوله: «قرأت بخط الذهبي: لا يدري من هو». مع أن المصنف ضنَّ بكلمة صدوق على كثيرين هم أحسن حالاً وترجمة من إسماعيل هذا، فقد قال: «إسماعيل بن عبيدالله بن رفاعة بن رافع العجلاني، مقبول، وذكر في «التهذيب» أن الترمذي روى له حديثاً وصححه، وذكره ابن حبان في «الثقات» وأخرج حديثه هو والحاكم في صحيحيهما».

قلتُ: هذا تساؤل في محله، وإسماعيل بن مسعدة التنوخي ـ رحمه الله ـ يكون أمره أوسع ممن لم يشر إليه إلَّا مترجم واحد، وقول ابن حجر: (صدوق) عن إسماعيل هذا لعله في محله، فقد يكون اطلع فيها بعد على ما لم نطلع عليه نحن عنه، والتهذيب أصل كتابه التقريب، وأبين هنا أن ترجمة الرجال مهواة للذمم، ويترتب عليها آثام كبيرة لمن لم يخبر خبر الرجال بدين، وأمانة، وعقل، ولقد جرت عادة كثير من الفقهاء أن تكون لهم آراء كثيرة في المسألة الواحدة، مما يقع فيها خلاف، لكن بعضها قديم والآخر جديد، بل لا يدري أيها أسبق من الآخر من الآراء، فهنا يمكن الجمع بقبول الأقرب للحق بدليله أو تعليله، والرجال من رواة المتون الأصل فيهم البراءة من

الجرح فيكون الحكم هنا الأقرب إلى البراءة الأصلية حتى يثبت خلاف هذا بقائم مادي صحيح ولو بعد حين.

ويُسار على هذا في كافة نقد الرجال، خروجاً من المأثم، فلحوم العلماء مسمومة، والله المستعان.

وفي ص ٣٣ نفسها: (ومثال آخر: ترجم في التهذيب للأسود بن سعيد الهمداني، وذكر أن له حديثاً في سنن أبي داود، ثم قال: «خرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه، وذكره في الثقات، وقال ابن القطان: «مجهول الحال»، وقال عنه في التقريب: «صدوق»).

قلت: لعل هذا أخف من الذي قبله، وابن حبان إذا انفرد بالتوثيق ينظر الأمر عند الآخرين، فلعل ابن حجر خرَّج «صدوق» تخريجاً مما جمعه عن الأسود بن سعيد الهمداني ـ رحمه الله ـ.

وفي ص ٣٣ نفسها: (ومثال ثالث قال في «التقريب»: «هشام بن عمرو الفزاري «مقبول»، وفي التهذيب روى عنه حماد بن سلمة، قال ابن معين: لم يرو عنه غيره، وهو ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، شيخ قديم، وقال أبـو داود: هو أقدم شيخ لحماد، وقال أبو طالب عن أحمد: من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات).

قلت: هذا لعله ذهول من ابن حجر، ولست أجد إلا هذا، والتنبه ضروري لمن يراجع التراجم المختصرة، فإن الأمر جدّ حساس مرهف.

وفي ص ٣٤: (ومنها ما هو مختلف مع أحكامه في كتبه الأخرى، مثال ذلك: قال في «التقريب»: «عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك صدوق كثير الغلط، مع أنه في «الفتح» ١ / ١٨٩ كتاب العلم، باب أعاد الحديث ثلاثاً قال: «عبدالله بن المثنى ممن تفرد البخاري بإخراج حديثه دون

مسلم، وقد وثقه العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي). ثم عالج عوامة الوضع، ثم هو يتساءل بعد ذلك موجهاً لابن حجر تساؤله: فكيف ساغ له أن يقول هنا كثير الغلط؟

أقول: وهذه نقطة ذات بال، ولستُ أرى بعد نظر أقوال هؤلاء ابن عبدالله كثير الغلط، لأني لم أجد مسوغاً لهذا.

وقول عوامة أيضاً في ص ٢٨: (ويزداد الأمر تعذراً وإشكالاً حين ملاحظة وجود متابع على بعض الأحاديث، وعدم وجود متابع على بعضها الآخر).

لست أظن ـ حسب علمي ومحدود اطلاعي على كتب التراجم، والجرح والتعديل، ومصطلح وأصول الحديث ـ أن هذا فيه تعذر؛ لأنه قال: (فكيف تكون عبارة المصنف في حق هذا الراوي)؟!

أما ابن حجر فهو إمام ذو سبق، وإن كان كثيراً ما ينقل عن غيره، وأما وقوعه في التذبذب في شأن بعض الرواة فهذا لعله ذهول منه، والذهول نسيان وزيادة.

وأما كيف تكون عبارة المصنف فهذا أجاب عليه المصنف نفسه حسب جهده ووسعه، لكن هل يترك مثل هذا؟

لا جرم، لا، فإنا نستطيع إعطاء الرواة حقهم بعد جهد البحث، والاستقصاء الطول، وسوف يتبين ـ بعد هذا كله ـ وجود المتابع من عدم وجوده، ولا يمكن إيجاد معدوم، وقد حصل في التقريب حصول تشابه في بعض أسماء التراجم كما في الرقم ٤٣٣٨ فإن التشابه في حصول الأسماء لدى المصنف قد وقع بسبب أو لآخر، وهذا يؤدي إلى خطأ جليل قد يذهب معه السند بسبب راو ليس هو من أهله، إنما هو من رجال سند آخر.

خذ مثلاً ما جاء في ص ١٩ : (عبيدالله بن محمد) في ترجمة محمد بن عبيدالله، فإن المسمين بمحمد بن عبيدالله كثيرون، وحسب تعبير (عوامة) فقد رجع إلى المزي فوجده يسميه (محمد بن عبيدالله بن محمد) ومع ذلك، فالمسمَّون كذلك اثنان، فأيها المراد؟ فهنا يقع اللبس، ثم يكون التدليس غير المراد، وابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا كغيره، ولهذا لم يزل علم الرجال ـ هذا العلم الجليل الحساس ـ بحاجة ماسة إلى نظر طويل طويل، خصوصاً في مثل هذه الأعصر التي قلَّت فيها الهمم، وصار من يحفظ نصًّا بسنده أو نصين، هالوا عليه ما هالوا من مبالغات الإطراء.

وكتاب (التقريب) لا يُعاب صاحبه بما حصل فيه، فقد بذل الوسع، واستقصاء الجهد، لكن لعلها خير، ورب ضارة نافعة، فإن حصول الخطأ يكون باباً كبيراً، ومدعاة لظهور مواهب الرجال للبحث والتعقيب والتهذيب، كما هي الحاجة إلى هذا اليوم.

و(التقريب) ومثله (التهذيب) حصل فيهما نواقص، هي مطلب الباحث المتكىء على أرض عالمة فاهمة تقية ورعة، خذ ما ورد عند هذه التراجم: ٥٧٦٦ كما سبق، ورقم ٤١، ورقم ٤٧، ورقم ٥٧، ورقم ٤٧، ورقم ٤٨.

وكذلك رقم ٥٧٦٠، ورقم ٦٠٤٨، ورقم ٢١٢٠، ورقم ٦٠١٠، ورقم ٣٦٦٧، ورقم ١٠٨٧.

هذه أمثلة حصل فيها خطأ في الترجمة تعرقل طريق العَجول المتعجِّل فيتكرر إذاً الخطأ هنا كما حصل هناك، وإذا كان ابن حجر تحرَّى واجتهد فحصل ما حصل فما عذر من توفر لديه ما يحتاجه من كتب ونحوها إذا كرر الخطأ، حتى وإن كان جهده أقل من جهد وفهم الموهوب؟

لابد والحال على هذا من التأنِّي وسعة البال، والنية الصالحة، وسؤال أهل الاختصاص، وليس في هذا غضاضة، فإن من يترك السؤال تصاب مقاتله وهو يدري أو لا يدري، وكم للسؤال من نفع، وكم كان له من فتح لأبواب كثيرة من العلم والفهم، والوصول إلى المراد، فقد روى الأكابر عن الأصغار، وسأل العلماء التلاميذ فإن الحال حال منّة من الله تعالى وفضل، وعلم الحديث لا ينفع فيه الوعظ وإلا نشأ هكذا فهو علم يقوم على السند والمتن، ولولا السند (لقال من شاء ما شاء) كما قاله عبدالله بن المبارك، وانظر مقدمة صحيح مسلم ص ٨٨، وقال أيضاً: (بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد) ص ٨٩.

وجاء في كتاب الكفاية ص ٣٩٣: (وقال محمد: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني، قال: قلت لعبدالله بن المبارك: يا أبا عبدالرحمن: الحديث الذي جاء أن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك، قال: فقال عبدالله: يا أبا إسحاق: عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من شهاب بن خراش، فقال: ثقة عمّن؟ قال: قلت عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة عمن؟ قال: قلت: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: يا أبا إسحاق: إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي).

ولهذا قال الحاكم قولاً عظيماً كأنه معنا اليوم، حيث سعة التأليف، وسرعة الإجابات، والميل بالإجابة إلى سبيل الوعظ، بسبب التساهل بعلم الحديث رواية ودراية، والخلط في الإجابة بين المتصل والمنقطع، والأثر والخبر، ولهذا دخل خصوم هذا الدين من هذا الطريق، وسار على إثرهم آخرون، يقول هذا الإمام: (لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأحاديث

لاندرس منار الإسلام ، ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد). الرحلة في طلب الحديث، ص ١٧ .

مراتب الجرح والتعديل

في التقريـب



ومن هنا أيضاً يأتي التهاون في الإجابات خصوصاً عند عدم التقوى، ونظر العواقب على الطول.

فإن حفظ الحديث، ودراسة علم الرجال يحوطان العالم بوافر من هيبة الإجابة، وسرعة البت، والناس هم الذين يختلفون، أما الزمن كما يقال دائماً فهو هو، لكن النوازل والحوادث المستجدة فإنه يجتهد في نصها العام، إذ لا تخلو نازلة إلا ولها أصل في الشرع، لكن الباب هنا يلزم منه وجود التقوى على كل حال.

وفي مضمار نقد السند ودراسة حال الرواة فإن الدارس (للتقريب) على ما جاء في ص **٢٣** من مقدمته بين سبباً مهمّاً طرقه غالب من كتب في الرجال أو تكلم فيهم وهو مراتب الجرح والتعديل، وابن حجر ـ رحمه الله ـ قد وضح فبعد كلام المقدمة بخطبته قال في ص **٧٣**: (إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه وكنيته ولقبه مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راو منهم، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه إلا من لا يؤمن لبسه، وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة).

ثم بدأ ـ رحمه الله تعالى ـ يُبين هذا في ص **٧٤** فهو يورد قوله هكذا: (فأما المراتب:

فأولها: الصحابة فأصرح بذلك، لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سيىء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدع: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يُفسر وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

لقد قلت من قبل: «إن المرتبة الخامسة من مراتب الجرح والتعديل

والتي حصل فيها خلاف بين العلماء، ولما كانت هذه المسألة دقيقة رأيت أن أتعرض لها. . . إلخ».

وهـذا صحيح فقـد جرى نزاع بين أهل النقد من علماء «الرجال» ويتضح هذا من كلام المصنف نفسه عن المرتبة الرابعة من مراتب الجرح والتعديل في ص ٧٤، ٧٥. جاء هناك قوله: (من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس). وترتبط بها الخامسة فهو يذكرها بقوله ص ٧٤: (من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيىء. . . إلخ).

ومن المعلوم أن المراد بالجرح هو التجريح، تقول: جرَّحته بالتشديد إذا أكثرت فيه الجراح، وبالتخفيف إذا جرحته مرة فقط، والتعديل على لفظ على ما هو عليه.

ومثال التعديل:

١ ـ فلان أثبت الناس، أو إليه المنتهى ونحوهما.

٢ ـ أو ثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

٣ ـ أو ثقة، أو حجة.

٤ ـ أو محله الصدق، أو صدوق.

ومثال الوسط وما يلزم منه التعقيب:

١ ـ فلان شيخ، روى عنه الناس، أخذوا عنه.

ومثال القرب من النقد:

١ ـ يكتب حديثه، يعتبر به، صالح الحديث.

وعند العودة إلى ابن حجر في طبقته الخامسة، نجد أنها تحتاج إلى واسع من النظر لكن لعلها لا تخرج عن الضعف القليل.

والمقصود أن المصنف جاء بعبارات من عنده، وقد اختلفت عبارات

العلماء جدًّا حول هذا، وإن كان كثير مما رسموه قد يتفق في لفظ الجرح أو لفظ التعديل:

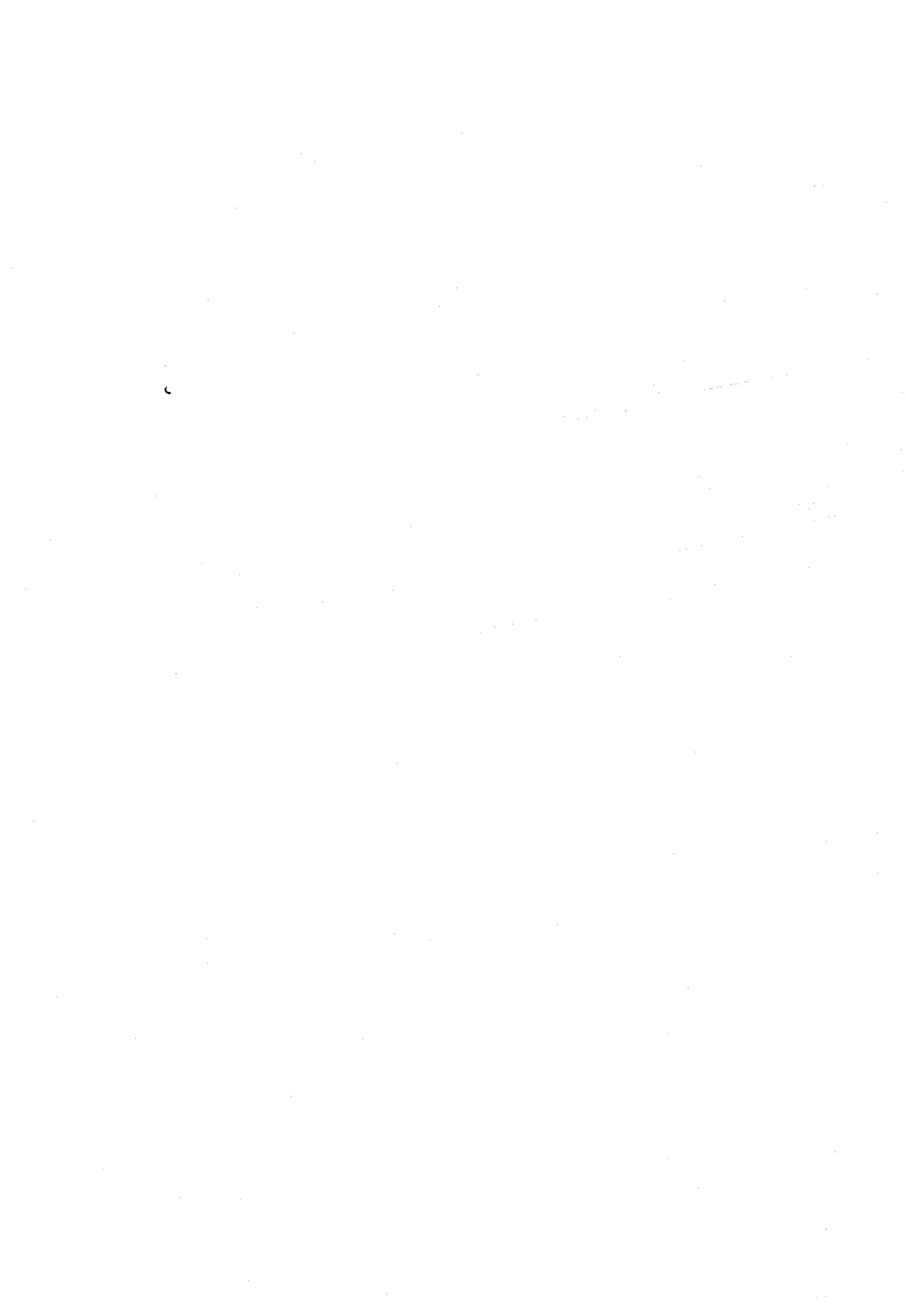
مثال ذلك: فلان متهم بالكذب، أو فلان متهم بالوضع، أو ساقط، ونحو هذه الألفاظ، فأنت تراها مختلفة لفظاً لكنها قد تتفق معنى، والعلماء كلٌّ له عبارته، فيكون القياس هنا حسب ما ظهر لي هو المعنى المراد للفظ، إذا تكرر عن شخص ما عند أكثر علماء نقد الرواة الموثوقين.

كذلك يقال لكل درجة، بتجريح تتساوى مع أختها كقول بعضهم: فلان لا يكتب حديثه، أو ضعيف جدًّا، لكن هنا نتحرز من أهل البدع، الداعي وغير الداعي، فوق ما أخذه ممن سبقه ولو لم يكن المزي، وهذا يضطرنا إلى عدم الأخذ بما قال إلا بعد نظر وجمع للجرح عن الراوي المجروح لنستخلص الرأي الصحيح بعد اجتهاد، وترو، وورع متين.

خلاصة تهذيب التهذيب

عرض المقدم

النقد العلمي



جاء فيما بين يدي من كتاب (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) في ص ٧: (هو الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله بن أبي الخير بن عبدالعليم بن عبدالله بن علي بن حسن الخزرجي الأنصاري الساعدي، ولد ـ رحمه الله ـ سنة ٩٠٠هـ، وصنف هذا الكتاب سنة ٩٢٣، تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته).

ولم يدلني مقدم الكتاب على غير هذا فيما يتعلق بحياته العلمية ونحوها، ولعله هو قد تعذر عليه هذا خصوصاً وأن صاحب (الأعلام) كما ذكر لم يفد شيئاً عنه.

قلت: إن القصد الخلاصة وما حوته، وإلا فالخزرجي ـ رحمه الله تعالى ـ لا يضيره أنّا لا نعلم عنه شيئاً، فعسى ـ بمن الله وفضله ـ أن نجتمع به في جنته، فمنته عظيمة، وفضله واسع.

في ص ٨، ٩، ١٠ من مقدمة كتاب (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) ط ٢ ١٣٩١هـ للإمام الخزرجي: (أن خلاصة الخزرجي تميزت بجل مزايا كتاب «التقريب» وزاد الخزرجي مزايا كان من أهمها:

١ ـ ذكر أشهر شيوخ الراوي وتلامذته.

٢ ـ نقل عبارات علماء الجرح والتعديل بألفاظها.

٣ ـ وفيه بيان ما أخرج للراوي في تلك الكتب الستة أو أحدها احتجاجاً، أو متابعة، أو استشهاداً بحديثه، وأنهم رووا له مستقلاً أو مقروناً بغيره، ويقول الخزرجي ـ رحمه الله ـ في ص ٢/ ٣: (فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من تذهيب تهذيب الكمال، وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزدت فيه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة من الكتب المعتمدة والنقول المسندة).

ثم بين منهجه في العزو إلى كتب السنة المشهورة فقال في ص ٢/ ٣: (فصل في ذكر الكتب التي احتوى هذا المختصر وأصله على رجالها، صحيح البخاري وعلامته «خ»، وما كان فيه تعليقات فعلامته: «خت»، وجزء القراءة له «ز»، ورفع اليدين له «ي»، والأدب المفرد «بخ»، وأفعال العباد له «عنخ»، وصحيح مسلم علامته «م»، وما كان في مقدمة صحيحة «مق»، وسنن أبي داود علامتها «د»، والمراسيل له «مد»، والقدر له «قد»، والناسخ والمنسوخ له «خذ»، وتفرد أهل الأمصار بالسنن له «ف»، وفضائل الأنصار له «صد»، ومسائل أحمد له «ل»، ومسند مالك له «كد»، وجامع الترمذي علامته «ت»، والشمائل له «تم»، وسنن النسائي علامتها «س»، وكتاب عمل اليوم والليلة له «س»، وخصائص علي له «ص»، ومسند علي له «عس»، وسنن ابن ماجه علامتها «ق»، والتفسير له «فق»، فإن اجتمع الستة فالرمز «ع»، أو الأربعة فالرمز «٤»، ومن ذكر في هذا الكتاب وليست له رواية في الكتب فالرمز عليه «تمييز»).

ثم بين بعد ذلك إخباره عن شيخه، ثم الإجازة فقال في ص ٣: (وقد أخبرني بالتذهيب شيخنا الحافظ أبو فارس عزالدين فهد المكي إجازة منه عن الإمام شرف الدين أبي الفتح محمد بن الحافظ زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي عن أبيه قال: أنبأنا الحافظ الحجة شمس الدين أبو عبدالله أحمد بن عثمان الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ آمين).

ثم بدأ في ص ٣ نفسها وما بعدها... إلخ عملية الترجمة، وهي تراجم فريدة، دقيقة المسلك، مفهومة المقصد لمن وقف على طريقة الخزرجي وتبين له مراده، سواء من حيث الرمز أو الحكم على الرجال، وهذه أمثلة ممن ترجم لهم: (س ق: أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي، مولاهم، أبو الأزهر النيسابوري، الحافظ عن عبدالله بن نمير وأسباط بن محمد، وابن

خزيمة وخلق، قال أبو حاتم وصالح جزرة: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، ونقم عليه حديثه عن عبدالرزاق في فضائل علي، لكنه توبع عليه، قال أحمد بن سيار: مات سنة إحدى وستين، وقال الغساني: سنة ثلاث وستين ومائتين). ص ٣:

(من اسمه أفلح) (خ، م، د، س، ق) (أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري أبو عبدالرحمن المدني، أحد الأثبات عن القاسم وأبي بكر بن محمد بن حزم، وعنه المعافى بن عمران وابن وهب، وأبو بكر الحنفي، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وقال أحمد: تفرد بحديثين منكرين، قال الواقدي: مات سنة ثمان وخمسين ومائة) ص ٣٩.

(من اسمه شبيب): (ت. ق) (شبيب بن بشر البجلي الكوفي عن أنس، وعنه إسرائيل، وأبو عاصم قال عباس بن محمد عن ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لين) ص ١٦٣.

(من اسمه عبيد): (س): (عبيد بن آدم بن أبي إياس عن أبيه ومحمد بن يوسف الفريابي وعنه (س) قال أبو حاتم: صدوق، قيل مات سنة ثمان وخمسين ومائتين) ص ٢٥٤ (د) (عبيد بن ثمامة المرادي المصري، ويقال عتبة عن عبدالله بن الحرث، وعنه عبدالله بن أبي كريمة) ص ٢٥٤.

ووجدت تهميشات على حاشية الكتاب تتبع فيها صاحبها الخزرجي تتبعاً ينم عن فهم سابق، وموهبة متفتحة، ويتبين لي مما قام به أنه ذو نظر مكين، فيما يخص علم النقد وطرقه الشاقة البعيدة الغور، هذا العلم الذي لابد لصاحبه عند القيام به من ورع، وأمانة، وتجرد حي كامل، وقد لمست هذا من صاحب التهميش والذي نال نظري أنه مع اختصاره الشديد قد لمست منه أمرين:

الأول: أنه شديد العناية بتمام المراد.

الثاني: دقة عبارته في العزو، وصدقها عند التتبع.

وقد تلمس المقدم (لخلاصة الخزرجي) أبو غدة ما يفي بمرادي لو كنت أريد الحديث عنه، ولعلي أشاطره الذهاب إلى سبب إخفاء اسمه، لكن ليس السبب كتابته على الحواشي فلعله أحد أخيار هذه الأمة القائمين بأمر الله تعالى، فطلب لسبب عظيم كعادة أمثاله من أتباع الرسل عليهم السلام، على أن الموازنة بين كتابته في الهامش وبين غيرها لم تدع لنا مجالاً للوقوف على من يكون؟ ـ رحمه الله تعالى ـ، وما يضيره هذا وقد قدم عملاً أحسبه صالحاً جليلاً، وهذه أمثلة مما رسمه بيراعه: (١٠ س: أيفع بفاء كأحمد عن سعيد بن جبير وعنه أبو جرير قاضي سجستان.. إلخ). همش على كلام الخزرجي فقال: (كذا في الميزان وفي التهذيب، روى له النسائي، وقال أبو جرير: ضعيف، وأيفع لا أعرفه، ورمز له في الميزان (س) كما في التهذيب، فلعله وقع للمصنف سهو: ا. هـ). ص ٤٥، ٤٦.

وجاء أيضاً («بخ أ» عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي بنون أبو عبدالله الدمشقي عن (٣) خالد بن معدان، وعمرو بن شعيب، وعنه بقية بن الوليد بن مسلم قال الحاكم.. إلخ). همش على كلام الخزرجي هذا فقال: (٣ ليس في التهذيب خالد بن معدان، بل فيه ابن شهاب وابن عجلان وغيرهما ا. هـ) ص ٢٢٥.

وجرى على هذا المنوال في تهميشه المختصر البين مما دل على ذوقه وإحاطته حسب علمه.

وحتى يتبين للقارىء امتداد الطرح العلمي لنقد الترجمة في معالجة الجرح والتعديل نورد سرداً لهذا الأمر كما هو في الخلاصة للخزرجي مع ضرورة تدبيجها بما يقتضيه المقام، جاء في ص٥/٦: من ط ٢/١٣٩١هـ

(لعل أول من ألف في تراجم الرجال بشكل علمي منتظم هو الإمام الحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي المولود سنة ٥٤١هـ والمتوفى سنة ٦٠٠هـ فألف كتابه الحافل (الكمال في أسماء الرجال) في عشرة مجلدات، وقد جمع فيه رجال «الكتب الستة» وقد سبقه جمهرة من كبار العلماء الأخيار تقوى وولاءً، فألفوا في رجال بعض الكتب الستة دون بعضها الآخر، فألف في رجال «صحيح البخاري»، وألف بعضهم في رجال «صحيح مسلم»، وألف بعضهم في رجال «سنن أبي داود»، وألف آخرون في رجال «سنن النسائي»، وآخرون غيرهم في رجال «سنن الترمذي». فلما ألف الحافظ عبدالغني المقدسي «الكمال في أسماء الرجال» أضاف رجال «سنن ابن ماجه» متابعاً في ذلك الحافظ محمد بن طاهر المقدسي الذي جعل الأصول «ستة» وجعل سادسها «سنن ابن ماجه» لمكانتها ومكانة علم صاحبها، وليتم نظر رجال كتب السنة في الجملة.

ثم جاء بعد ذلك الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن القضاعي المولود سنة ٦٥٤هـ، والمتوفى سنة ٧٤٢هـ، فقام بهمة جبارة، وموهمة واعية، فاختصر كتاب الحافظ عبدالغني المقدسي وهذّبه وأضاف إليه جديداً لازماً فضبط أسماء التراجم، والكنى، والبلدان، واستوفى الشيوخ بسابق إدراك عجيب، وكذا التلاميذ لكل صاحب ترجمة ممن رووا عنه وسماه: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» فجاء كبير الحجم في مجلدات كثيرة اثني عشر مجلداً، وألفه خلال ثماني سنين، وكان الفراغ منه ـ بإذن الله تعالى ـ سنة ٧١٢هـ.

ثم جاء الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز التركماني الذهبي المولود سنة ٦٧٣هـ المتوفى سنة ٧٤٨هـ، فاختصر

كتاب الحافظ المزي وسماه: «تذهيب التهذيب»، ثم بعد فراغه منه لعله وجد فيه بعض الطول فاختصره في كتاب سماه: «الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة»، وبعد حين قامت همة الحافظ برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل المشهور بسبط ابن العجمي المولود سنة **٧٥٣**هـ والمتوفى سنة **٨٤١**هـ، فألف كتابه: نهاية السول في رواة الستة الأصول» فدبجه بفوائد علمية مهمة حديثية نادرة، وضبط الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، والبلدان، وقد فرغ من تأليفه سنة **٨٢٩**هـ.

ثم جاء بعد ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني المولود سنة **٧٧٣**هـ، والمتوفى سنة **٨٥٢**هـ، فاختصر بهمة طيبة كتاب الحافظ المزي «تهذيب الكمال» فحذف منه نحو الثلث وسماه: «تهذيب التهذيب»، وجاء في اثني عشر مجلداً فرغ سنة **٨٠٨**هـ، ثم كأنه رأى فيه بعض الطول فاختصره في كتاب سماه: «تقريب التهذيب» فجاء في مجلدين، وفرغ منه سنة **٨٢٦**هـ.

وفي عام **٩٠٠**هـ ولد الحافظ صاحب الخلاصة صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي فقام ـ بعد طلب للعلم والمزاحمة على الركب بهمة وإقبال وشعور بالمسؤولية تجاه هذا الدين بحفظ ما توجه إليه طلبه لعل تغير وجه الحياة يحصل بسببه فيظهر من بين ثنايا طلاب المعالي العلم العملي الحار من يوجه ويُسدد بدهاء وسيادة ووراثة للنبوة على سبيل من الوعي والإخلاص وتحديد الغاية ـ أقول: فقام أحمد بن عبدالله الخزرجي فاختصر كتاب: «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي، لكنه زاد عليه وأضاف إليه ما يتمم مقاصده فيه، وسماه «خلاصة... إلخ».

وما كنت لأذكر ما ذكرت لولا أهمية الخلاصة في ترجمة الرجال، فإذا أضفنا إليها هامشها اكتمل العقد على وجه «حسب علمي وفهمي» لا

يستغني عنهما في مجالهما من له رغبة أو مجرد اطلاع على تراجم الرجال على كل حال.

ولعلي أحاول جهدي بعدما تقدم رسم ما ظهر لي مما يحتاجه النظر فيما بين دفتي الخلاصة مكتفياً بالقليل من النقد، لينفتح الباب أمام القارىء فيسير على هدى عند النظر أو النقل أو الاستشهاد، ولعل أول ما توجه إليه نظري بعد مسامرة وخلو تام مع الخلاصة أنني أتعقب كاتب المقدمة الذي بذل جهده وبين ما وسعه ذلك، لكن لعله فاته ما فاته، والمعاناة لها دورها.

لقد كتب أبو غدة: (تنبيهات وتصويبات) هكذا كتب في ص ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ بيّن فيهما ما ظهر له فدوَّنه على شكل جدول واضح فذكر رقم الصفحة أولاً، ثم ذكر رقم الملاحظة ثانياً، كما في «الخلاصة.. وهامشها نفسيهما»، ليعاد إليهما عند الاقتضاء.

وهاأنذا أتابعه مستفيداً منه ومبيناً ما اتضح لي فيه أنه خطأ، أو تكرار لا وجه لوجوده.

في ص ٦ س ٧

جاء أحمد بن سعيد الحراني.

قال المقدم ص ٦: في التعليقه ٧ أحمد بن أبي شعيب

قلت: لا وجه لهذا، فالخزرجي وضَّح هذا ٦/٧ فقال: صوابه ابن أبي شعيب.

في ص ٢٥ من اسمه أسامة.

قال المقدم: أسامة بن حفص، كما في غير كتاب.

قلت: لم يتم تعيين أسامة بن حفص هذا بشخص فالجزم ذهول،

يحتاج إلى نظر وطول مقارنة متأنية، وسعة نظر شاملة.

في ص ٤٠ س ٣

قال المقدم: في التعليقة (٣) عبدالغني المصري.

قلت: فك الإشكال المهمش، فراجعه هناك.

في ص ٦٩ س ١

قال المقدم: في التعليقة (١): (وله أحاديث حسان اهـ تهذيب). أي تهذيب الكمال للحافظ المزي.

وعبارة المحشي هنا غير دقيقة، وعبارة المزي أدق منها، قال ابن عدي: وللحارث ـ غير ما ذكرت ـ أحاديث حسان.

قلت: قول المقدم عبارة المزي أدق.. إلخ لا وجه له فإن المهمش على الحاشية قال له: (أحاديث حسان) فأطلق، وعبارة المزي: (قال ابن عدي: وللحارث ـ غير ما ذكرت ـ أحاديث حسان)، فهو أيضاً أطلق على وجه التفصيل.. فكان ماذا؟

في ص ١٩٩ س ١٠

قال المقدم في التعليقة (١٠): ويروى بإسكان الفاء.

قلت: يقول المقدم: في فتح الباري في (باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم..) ١/٢٤٤ «ابن أبي السفر بفتح الفاء، ووهم من سكنها».

قلت: قول المقدم يروى، لم أر هذا حسب نظري كما في (عمدة القاري» للعيني وسواه ممن أخرج عن طريق عبدالله.. هذا: والفتح هو الأصل، والله أعلم.

في ص ٢٠٢ س ٣

قال المقدم في التعليقة (٣): (وليس في التهذيب ذكر توثيق العجلي... إلخ).

أما (تهذيب التهذيب) لابن حجر ففيه التوثيق.

قلت: هذا صواب.

في ص ٤٦١ س ٨

قال المقدم: أبو المهزم بكسر الزاي. قلت: يقول المقدم: ويه ضبطه في «التقريب» وفي القاموس بفتح الزاء المشددة كمعظم، وأقره شارحه ولم يذكر غيره، فلعل فيه ضبطين.

قلت: الخطأ في الفهم هنا قد حصل، فقد تداخل على المقدم عدم الفرق بين البناء للفاعل والبناء للمفعول، ودل على هذا ظنه عدم الفرق بين المهزم، وبين المعظم، فإن الفرق كبير يدل على ما أذهب إليه الفرق بين المبرد والمبرد بالبناء للفاعل للأول وللمفعول للثاني، فتأمل.

قلت أيضاً: ولا مشاحة في هذا لكن الصواب الكسر لقبول المعنى من حيث صاحب هذه الكنية، وأيّاً كان الحال فلا يصلح البناء للمفعول، وأجزم به، والله أعلم.

في ص ٤٦٧ س ١٠

قال المقدم: ابن المرزبان كما تقدم مترجماً ص ١٤٢ فلا تغتر بتردد المحشي في التعليقة (٣).

قلت: الاعتراض على لفظة «فلا تغتر» فهي لفظة وإن لم يقصد المقدم معناها الآخر السيىء أن (المهمش على الحاشية) «غرك» فلا تغتر إذاً، إلا أن اللغة العربية واسعة الألفاظ ذات المعاني الكريمة وإن كانت بصيغة التنبيه، وقد رأيت في كثير من الرسائل مثل هذا اللفظ كقول بعضهم: (هذا تعليق بارد) ونحوه، فتنبه.

وأما ما يمكن نظره مما فات على الخزرجي، وفات على المهمش على

حواشي الخلاصة فإنا نذكره على سبيل النقد الإجمالي، لئلا يكون ما نقوله هنا مردداً، فأقول:

أولاً: الخزرجي ـ حسب تتبعي له ـ لم يقتصر على (تذهيب) الذهبي، بل لعله (أقول لعله) عاد إلى التهذيب، والكاشف، والتقريب، بل لعله علا فنظر (تهذيب الكمال)، و(الجرح والتعديل)، و(تاريخ البخاري)، وهذا علة تداخل اختلاف التراجم في الخلاصة مع ما يقتضيه أمر بعضها من الحكم.

ثانياً: إذا عرفنا هذا فإنه مقدمة لنتيجة مهمة وهي فرضية العودة إلى عامة كتب التراجم للوصول إلى حكم علمي تقي أمين.

ثالثاً: جرت العادة عند كثير من العلماء أنهم يتركون الإشارة إلى المصنفات التي نقلوا منها لا لشيء لكن هكذا، وانظر: (العيني على البخاري)، وانظر (الطحاوية)، وانظر (مسلم)، وانظر (طبقات ابن سعد) وعمم النظرة إلى عامة كتب التاريخ خاصة، وهذا ما يدعو إلى القول بضرورة نظر كتب تراجم الرجال.

رابعاً: الخزرجي ترك الحكم على بعض التراجم فسكت وكان محل هذا واجب الذكر، لكن لعله تردد فترك هذا لسعة نظر القارىء، أو لعله نقل هذا لشهرة الراوي جرحاً أو تعديلاً، فكن من هذا على طريق لا يغيب.

خامساً: ورد في (الخلاصة) اختصارات متعددة محل كثير منها لازم البسط لبيان الحال، وورد في البعض الآخر اختصار، كفت فيه الإشارة عن التطويل، وهذا حسن، أما المهمش على الحاشية فقد زين الخلاصة ورفع قيمتها العلمية، وكأنها العقل لها لما لمسته في هذه الحاشية من لمحات فائقة الدقة سريعة الخاطر، وفي الجملة فإنها أمام النقد تأخذ حيزاً لا بأس به من

ضرورة عدم الاعتماد عليها كلية.

ولست أقول هذا عنها، بل من ضرورة معرفة حال الرجال ما لهم وما عليهم يجب النظر في كافة كتب التراجم.

والذين يقتصرون على كتب التراجم المشهورة فيعولون عليها فقط يجنحون للخطأ، وخرم أمانة الحكم على الرواة.

وليست الخطورة هنا تكمن في هذا فقط، بل تتعدى إلى الحكم على «نص الحديث» الذي جاء في سنده مثل من ندرس وضعه جرحاً أو تعديلاً.

ولست أظن أن البحث في علم الرجال من السهولة بحيث ننقل من هنا وهناك، بل الأمر في غاية المسؤولية، إذ لابد ـ مع هذا ـ من الفهم مع طول الممارسة، ومعرفة ضابط كل لفظ من جرح أو تعديل، ومعرفة منهاج كل إمام له مثل هذا اللفظ أو ذاك.

ولو أن الأمر يعود للنقل فقط، يقال: فلان، وقال: فلان، وقال، وقال، لأصبح علم الرجال يركبه كل أحد، لكنه محدود بحدود ومضبوط بضوابط أهمها: التقوى، دون ريب، مع ما ذكرناه، ودونه غيرنا كابن الصلاح، وابن كثير وسواهما. واقرأ إن شئت «الرسالة المستطرفة» فهي جمعت إشارات جيدة لا يعدم ناظرها الفائدة بمعرفة أساس الفهم، ومراجع هذا العلم بسيل من الكتب الكثيرة التي ذكرها الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ.

وإنك لواجد في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم من العلوم الحديثية الضرورية مالا بد منه خصوصاً ما يمثل التقعيد لعلم الرجال، ونقدهم لحاجة المتن إلى هذا، فإن الرواة إذا علم حالهم كان المتن إما في حال صحة، أو في حال ضعف، يقول في المجلد الأول ص ٢ : (فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ـ عز وجل ـ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر

وزمان، حدثنا أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، نا أبي قال أخبرني عبده بن سليمان المروزي قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة. . ؟ قال: يعيش لها الجهابذة.

فإن قيل: فما الدليل على صحة ذلك؟

قيل له: اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك، ولم ينزلهم الله ـ عز وجل ـ هذه المنـزلة، إذ أنطق ألسنة أهل العلم لهم بذلك إلا وقد جعلهم أعلاماً لدينه) ص ٣.

فهو يريد ـ رحمه الله تعالى ـ أن هذا الدين لن يزال عليه حافظ من الله ـ تعالى ـ بحفظ سنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقوم بهذا ثلة عالمة ورعة تقوية قوية في كل زمان إلى قيام الساعة.

وما يكون من باطل وبغي وغش لهذه الأمة فإن كل هذا يتضح على أيدي كبار العلماء حقاً الذين جمعوا بين الولاء والبراء على صورة ما كان عليه الرسل وأتباعهم على وجه كريم أبداً، وبين العلم والفهم، والجرأة الحكيمة في قول وعمل الحق.

وبهذا يزول ضرر المندسين الذين يكذبون ويبلبلون ويغشون.

وبه تسلم السنة، وينهدم الباطل، وكل حديث موضوع بقصد، أو بغير قصد، ويقول ـ رحمني الله وإياه ـ في ص ٥: (فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة).

وهـذا شيء صحيح ومعلوم بالتتبـع، ويقـره الشرع، إذ هو سبيله

ويقبله دون منازع .

وخذ حال اليوم مثلاً في مجال أسس النقد الفكري كما بينته بياناً شافياً في فصل خاص من كتابي : (نقد أصول الشيوعية) فكيف يمكن لي ولغيري معرفة الرجال ما لم نسبر غور الفكر المعاصر سبراً واعياً مبنيًّاً على بعد غور جيد، لنقف على كل رأي ومذهب وضعي وأهله خصوصاً الذين يميلون للغموض في الطرح الفكري والثقافي في قنوات شتى .

ومتى ما صح العـزم، وخلصت النية لله، وسير على وعي عميق، وحسن خلق قويم، وحكمة وصبر صح نهوض العلم الصحيح على أيدي الموهوبين - بإذن الله تعالى -، ولعل شاهد القرون : الثاني والثالث والرابع خير ناهض لنهضة العلم الخالص، وهو خير دليل مادي لبروز النقد لتوجيه العلم بعيداً عن الحسد، والإنشائيات ومجرد النصح .

ومن يتم تهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال للذهبي، والتذكرة له كذلـك، وتاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء له أيضاً، وكذا البداية والنهـاية لابن كثير، ويُضيف إلى هذا تفسير سورة هود، وطه، والأنبياء، والحج، والمرسلات كيف تكون حاله بعد هذا؟ لا جرم يحمد الحال على كل حال .





بين الجرح والتعديل

الفهارس العامة

تأليف

صالح اللحيدان

الجزء الثالث

الناشر



الطبعة الأولى

١٤١٥هـ

الناشر



دار طويق للنشر والتوزيع

الناصرية ـ شمال مبنى وزارة الخارجية

ص . ب ٣١٩٣٤ هاتف : ٤٠٤٢٥٥٥

الرياض ١١٤١٨ فاكس : ٤٠٣٤٢٣٨

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

اللحيدان ، صالح بن سعد

كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل .

٤٠٨ ص ـ ١٧×٢٤ سم

ردمك ٨ ـ ٦٥ ـ ٦٧١ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الجرح والتعديل ٢ ـ الكتب ـ نقد أ ـ العنوان

ديوي ٢٣٤ ١٥/٠٠٨٨

رقم الإيداع : ١٥/٠٠٨٨

ردمك : ٨ ـ ٦٥ ـ ٦٧١ ـ ٩٩٦٠

مدخـــل:

هذا هو الجـزء الثـالث من كتاب (كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل) أخصه للفهرس العام للموضوعات وما يلحق بها مما لابد منه في مثله لا سيما وأن كتاباً نقدياً مثل هذا لابد وأنه يحتاج إلى فهرس خاص به، ليسهل النظر في الموضوع المراد.

وقد جرت العادة في الكتب العلمية النقدية أن يكون لها آخر شيء جزء يخص الفهارس مدبجة ومنظمة.

ومع أن هذا يتعب كثيراً، لكنه من الأعمال التي يطمئن إليها المصنف الحريص، لضبط العمل وترتيبه، وسهولة تصحيح ما يمكن تصحيحه فيما لو أردت ذلك، وقل مثل هذا ما شئت مما يمكن قوله عن فوائد الفهارس على كل حال، ويمكنني الآن ـ بإذن الله تعالى ـ الإضافة مما كنت قد اطلعت عليه في (الرسالة المستطرفة) للعلامة الشيخ محمد بن جعفر الكتاني مما هو داخل في موضوع هذا السفر يقول في ص ١٦٣ الطبعة الخامسة: (ومنها كتب رواية الأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء وعكسه، وهي أنواع مهمة ولها فوائد، والأصل في أولها رواية النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن تميم الداري خبر الجساسة.

ومن كتبها: (يقول الكتاني) كتاب ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء للحافظ (أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المنجنيقي البغدادي الوراق نزيل مصر، الثقة، الحافظ، المتوفى سنة أربع وثلاثمائة)، وكتاب (رواية الصحابة عن التابعين)، وكتاب (رواية الآباء عن الأبناء). وكلاهما للخطيب البغدادي، وكتاب (رواية الأبناء عن آبائهم) لأبي نصر نصر عبيدالله بن سعيد السجزي الوائلي، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء

مهمة نفيسة، كما قال ابن كثير، وكتاب (من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين) لأبي حفص بن شاهين، (وجزء من روى عن أبيه عن جده) لابن أبي خيثمة، وكتاب (الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ) لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الحافظ، وهو أجمع مصنف صنف في هذا).

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ في ص ٢٠٣: (ومنها كتب في أسماء الصحابة من غير ما تقدم، منها: ذيولات كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لأبي عمر بن عبدالبر، ومختصراته، فمن مختصراته (أعلام الإصابة بأعلام الصحابة لمحمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي، و(روضة الأحباب في مختصر الاستيعاب) لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم الأذرعي المالكي (وتهذيبه) لابن أبي طي يحيى بن حميدة الحلبي المتوفى سنة ثلاثين وستمائة، ومن ذيولاته: ذيل أبي إسحاق بن الأمين، من معاصري صاحب الذيل بعده، وذيل أبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأندلسي، المتوفى سنة تسع عشرة أو سبع عشرة وخمسمائة، وهو ذيل حافل أحسن من الذي قبله، ذكر فيه أن ابن عبدالبر ذكر في كتابه من الصحابة ثلاثة آلاف وخمسمائة، يعني ممن ذكره باسمه أو كنيته، أو حصل له فيه وهم، وأنه استدرك فيه عليه ممن هو على شرطه قريباً ممن ذكره) إلخ ما جاء في ص ٢٠٤ من الرسالة وهو في غاية الأهمية فينظر فيه بتمعن هناك.

وجاء في ص ٢٠٦/٢٠٧: (ولمحمد بن طاهر الفتني كتاب في ضبط أسماء الرجال وأنسابهم سماه «المغني»، وفي القاموس وشرحه أيضاً لأبي الفيض الحسيني من ضبط أسماء الرواة وبلدانهم شيء كثير).

وفي ص ٢٠٨/٢٠٩ يقول الكتاني: (وكتاب الجمع بين رجال الكتب الستة لابن النجار البغدادي، وهو المسمى بالكمال في معرفة الرجال).

وفي ص ٢١١: (وكشف الأحوال في نقد الرجال، أي المذكورين في اللآلىء المصنوعة، وذيلها للسيوطي، لعبدالوهاب بن محمد غوث بن محمد بن أحمد المدراسي، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث للحافظ برهان الدين الحلبي، أفرد فيه الرواة الذين وصفوا بالوضع، والتبيين لأسماء المدلسين، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط كل منهما له أيضاً). و(ككتاب در السحابة في وفيات الصحابة، للصاغاني، والإعلام بوفيات الأعلام للذهبي، والتكملة لوفيات النقلة للحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري، وتاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة لأبي سعد السمعاني، وكتاب الوفيات لأبي القاسم عبدالرحمن بن مندة، وهو مستوعب جدًّا، قال الذهبي: لم أر أكثر استيعاباً منه).

ويقول في ص ٢١٩ كلاماً مهمًّا يدور حول موضوع الكتاب: (من أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبوية، أعني معرفة متونها وأسانيدها، وما يتعلق بها).

وتحتوي (الرسالة المستطرفة) على أنواع كثيرة من العلوم فيما يخص الحديث: كتبه ورجاله، وفنونه، وشتى ما يتصل بهذا مما يحتاجه طلاب العلم، دل هذا كله على تقدم الكتاني في هذا المجال الجليل.

وليت من ينهض للرسالة فيبين ما فيها من نقص وإكمال لبعض الأسماء الواردة من أسماء الكتب والرجال، ويصحح بعض ما حصل فيه من أخطاء بعد العودة إلى أصول الكتب، ويبين حقيقة منهج كل ما ورد هنا، إضافة إلى ما ذكره الكتاني.

والرسالة ـ حسب فهمي ـ جمعت فأوعت إلا أنها تحتاج إلى ما ذكرته، مع ضرورة تخريج النص، وتحرير بعض المسائل العلمية فيها.

ولعلي أسمي الرسالة بعد نظر ونظر: (مقدمة مختصرة في علوم الحديث). هذا وسوف يطالع الناظر في كتابي هذا أني كررت في فهارس الرجال بعض الأسماء كسعيد بن زيد، أخو حماد بن زيد، وعلي بن المديني، وابن دقيق العيد، والمعلمي، وهذا يعود للاقتضاء اللازم لبيان ما، على أني تركت بعض الأسماء خشية الإطالة.

والله ـ تعالى ـ بمنه وفضله يجود على مقيده بمغفرة من عنده وفوز وقبول وحفظ، إنه جواد كريم.

الفهرس العام

لموضوعات الجزء الأول

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الـمـوضـوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع | رقم الصفحة

الـمـوضـوع | رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع | رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

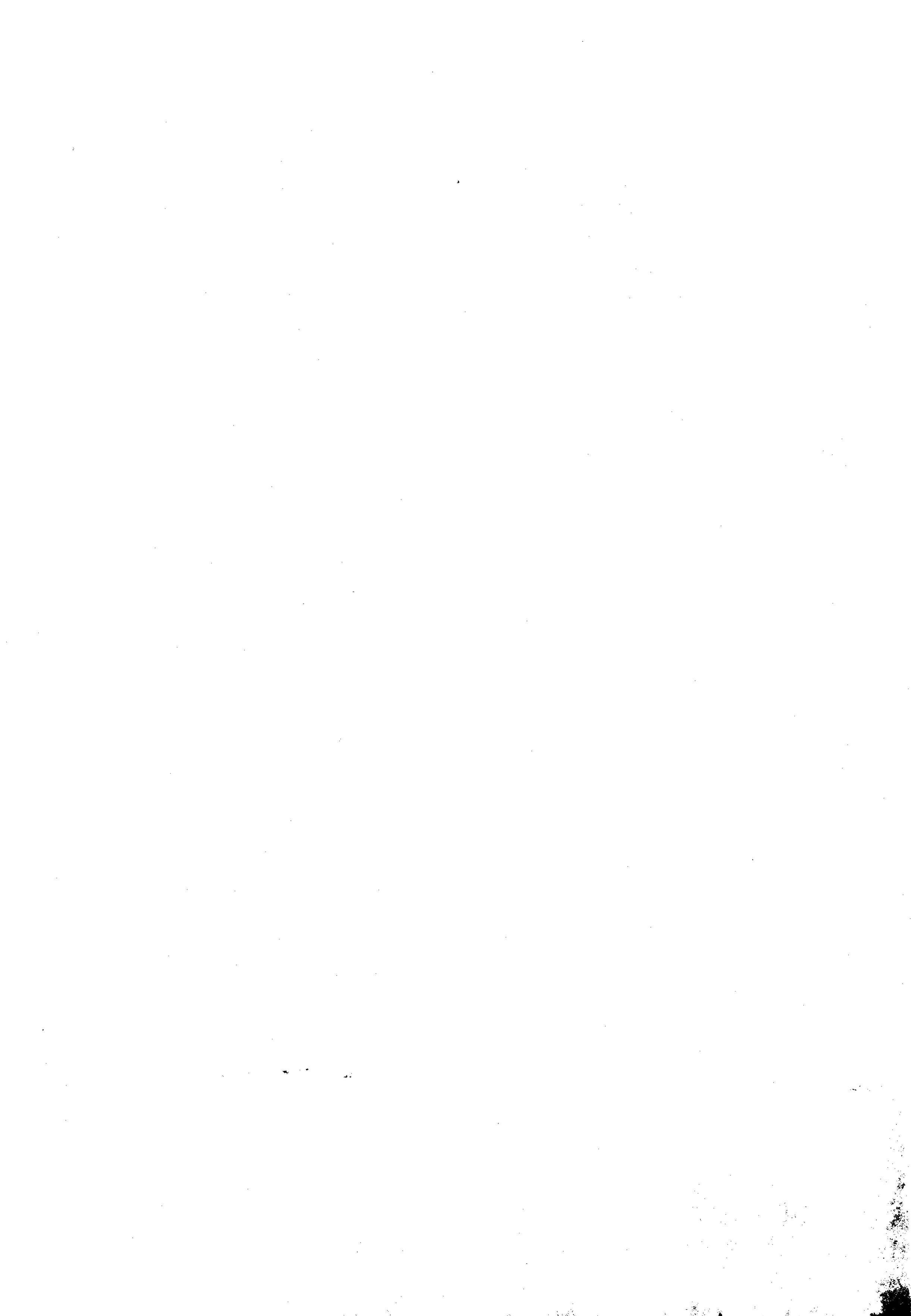
الـمـوضـوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة



الفهرس العام

لموضوعات الجزء الثاني

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الـموضـوع رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع — رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الـمـوضـوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفهرس العام للرجال

محمد بن عبدالباقي وهو القاضي أبو بكر
الحسن بن علي الجوهري
أبو عمرو بن حيوية
محمد بن شجاع البلخي
العباس بن عبدالمطلب
أبو بكر الصديق
نعيمان بن الحارث النجاري
علي بن أبي طالب
أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد
ابن علي بن سرور المقدسي
زين الدين أبي العباس أحمد الحداد
عثمان بن عفان ـ الخليفة الراشد
البراء بن زيد البصري، هو ابن بنت أنس بن مالك
بريد بن عبدالله بن أبي بردة ـ ابن موسى الأشعري
أبو بردة الكوفي
بهز بن أسد العمي ـ هو الأسود البصري
أخو معلى بن أسد
حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي ـ هو ابن الشاعر
حسان بن إبراهيم بن عبدالله الكرماني ـ
هو أبو هشام العنزي
الحسن بن صالح بن صالح بن حي ـ وهو حيان بن شفي
ابن هني بن رافع الهمداني الثوري
عبدالله بن علي المديني

هبيل بن سعد بن مالك
حكام بن سلم الكناني أبو عبدالرحمن الرازي
حمزة بن سفينة
مروان بن محمد
خالد بن يزيد بن معاوية
رافع بن خديج ـ الصحابي الجليل
سريج بن النعمان بن مروان الجوهري
سعد بن طريف الأسكاف الحذاء
الحسن بن القاسم الكوكبي
عبدالملك بن قريب ـ هو الأصمعي
ابن أبي مريم ـ هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم
يقال له الجمحي
سعيد بن زيد بن درهم الأزدي
هو أبو الحسن البصري ـ أخو حماد ـ تقدم
سعيد بن عبدالعزيز بن أبي يحيى
هو التنوخي مفتي أهل الشام
محمد الفاتح ـ القائد المسلم المظفر
أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي ـ
هو صاحب طبقات علماء الحديث
إبراهيم الزيبق ـ محقق الطبقات للصالحي
عبدالرحمن بن يحيى اليماني ـ مصحح تذكرة الحفاظ
عبدالله بن موسى
علي بن الجعد

معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ـ هو الصحابي الجليل
الحسن بن أبي الحسن ـ هو الحسن البصري
أبو بكر أحمد بن محمد ـ هو ابن مردويه الثاني
أحمد بن موسى بن مردويه الكبير
أكرم البوشي ـ محقق طبقات علماء الحديث
كثير بن مرة الحضرمي
عمرو بن شعيب
محمد بن عجلان ـ الإمام
مبارك بن فضالة
أحمد بن محمد بن عيسى ـ القاضي الرباني
الإمام عبدالباقي بن قانع
نجم الدين علي بن عبدالكافي
محمد الهيلة ـ محقق المعجم المختص بالمحدثين
أبو بكر بن أحمد النابلسي
أحمد بن إبراهيم بن سباع ـ الفزاري
أحمد بن عبدالله بن أحمد السعدي
أحمد بن علي الكوفي ـ البغدادي
أحمد بن عمر بن شبيب البالسي
أحمد بن محمد بن علي الكازوني
أحمد بن محمد بن قايماز
إبراهيم بن أحمد. . . الرقي
إبراهيم بن عبدالرحمن ابن الواسطي
حسين بن علي السبكي

محمد بن مسعود الحلبي بن التوزي
محمد بن أبي الفتح البعلبكي
محمد بن أبي القاسم
محمود بن خليفة بن محمد بن خلف بن عقيل
محمود بن علي بن محمود - هو الدقوقي
محمود بن أبي بكر البخاري هو الكلاباذي
محمود بن أبي بكر الأموي هو القرافي
يوسف بن عيسى الدمياطي
يوسف بن محمد - هو ابن المنذر
أبو بكر بن أحمد النابلسي
أبو بكر بن عبدالرحمن الموصلي
أبو بكر بن علي الصقلي القلانسي
أبو بكر بن قاسم - هو الكتاني
أبو بكر بن يوسف النشائي
أبو بكر بن يوسف الحريري
زكي الدين أبو بكر - هو الخروبي
شمس الدين ابن القطان - الوصي على ابن حجر
إبراهيم بن حرب العسقلاني
بكر بن بكار القيسي
خالد بن أسلم القرشي
أحمد بن سعيد الحراني أو ابن أبي شعيب
محمد بن عوامة - محقق كتاب التقريب
محمد بن حاتم بن سليمان الزمي

الوليد بن زوران
ثابت بن أبيض بن حمال ـ ابن سعيد
إسماعيل بن عبيدالله بن رفاعة ـ هو العجلاني
صفي الدين أحمد بن عبدالله ـ هو الخزرجي
أحمد بن الأزهر بن منيع ـ هو العبدي
أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري
عبيد بن آدم بن أبي إياس
عبيد بن ثمامة المرادي
أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي
الإمام العيني ـ صاحب عمدة القارىء
الإمام الصنعاني
الإمام العقيلي
الإمام البخاري
ابن شاهين ـ صاحب تاريخ أسماء الثقات
علي بن المديني
ابن حبان
ابن حجر العسقلاني
ابن سعد ـ صاحب الطبقات
ابن لحيدان
صالح بن علي ـ صاحب المعجم الصافي
ابن سلام
ابن قتيبة

عبدالقاهر الجرجاني
عبدالرحمن بن مهدي
يزيد بن هارون
أبو زرعة الرازي
أبو حاتم الرازي
يحيى بن معين
مسلم بن الحجاج
شعبة بن الحجاج
يحيى بن سعيد القطان
عبدالله بن عباس
عبدالله بن عمر
عبدالله بن عمرو
الذهبي
ابن أبي حاتم الرازي
النووي
ابن منظور
عمر بن الخطاب
عثمان بن عفان
البراء بن عازب
ابن عدي ـ صاحب الكمال
أنس بن مالك
ابن الصلاح ـ صاحب علوم الحديث
عامر الشعبي

الربيع بن حيثم
عمرو بن ميمون
أبو أيوب الأنصاري
الرامرهرمزي
ابن شهاب الزهري
الأعمش
أحمد بن حنبل
ابن عبدالبر
محمود بن الربيع
عبدالله بن الزبير
عبدالرحمن بن إدريس الحنظلي
عبدة بن سليمان المروزي
عبدالله بن المبارك
أيوب بن المتوكل
صالح بن حاتم بن وردان
يزيد بن زريع
محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي
محمد بن عيسى المقري
إسحاق بن بشر الرازي
علي بن خشرم
وكيع بن الجراح
عامر بن عبده
عبدالله بن مسعود ـ الصحابي الجليل

هشام بن حسان
محمد بن سيرين
الأوزاعي
سليمان بن موسى
طاووس بن كيسان
عبدالرحمن بن أبي الزناد
معاوية بن أبي سفيان
فاطمة بنت قيس
أبو الجهم
السخاوي
اللكنوي
الخطيب البغدادي
حماد بن زيد
هشيم أبو خازم
سفيان بن عيينة
الدراوردي
ابن وهب
الوليد بن مسلم
أبو داود - صاحب السنن
الترمذي
النسائي
ابن ماجه
الحسن بن الصباح البزار

ابن تغري بردي
محمد بن عثمان العبسي
ابن عساكر
الدارقطني
القاضي أبو الحسن ـ صاحب طبقات الحنابلة
السبكي ـ صاحب طبقات الشافعية
يعقوب بن سفيان البسوي ـ صاحب المعرفة والتاريخ
مبارك بن فضالة
النضر بن عربي
إسماعيل بن عياش
حُريز بن عثمان
حزم بن أبي حزم
موسى بن أعين
أبو عبدالله الواقدي ـ صاحب المغازي
ابن أبي الدنيا
أحمد بن يحيى البلاذري
الحارث بن أبي أسامة
الحسين بن فهم
الحسين بن عبدالله بن عبيد بن العباس بن هاشم
هشيم بن بشير
محمد بن سعدان الضرير
سليمان بن حرب
أبو نعيم الفضل بن دكين

أبو الوليد الطيالسي
سفيان بن سعيد الثوري
معمر بن راشد
إحسان بن عباس - المقدم على الطبقات لابن سعد
ابن خلكان - صاحب وفيات الأعيان
ابن النديم - صاحب الفهرست
إسحاق بن راهوية
ابن طيفور
أبو زيد الأنصاري - الإمام اللغوي
ابن الجوزي
هشام بن السائب الكلبي - صاحب المغازي
موسى بن عقبة - صاحب المغازي
ابن إسحاق - صاحب التاريخ
أبو معشر - من قدماء أهل الرواية التاريخية
ابن قيم الجوزية
مالك بن أنس - إمام دار الهجرة
مصعب بن الزبير
محمد بن جعفر الكتاني - صاحب الرسالة المستطرفة
حميد بن عبدالرحمن
السائب بن عثمان بن مظعون
أبو الحسن أحمد العجلي - صاحب تاريخ الثقات
حسين بن علي الجعفي
محمد بن يوسف الغريابي

ابن جُريج ـ من أول من صنف في الحديث
ثواب بن عتبة المهري
جابر بن عبدالله ـ الصحابي الجليل
جعدة بن هبيرة المخزومي ـ هو ابن أم هاني
حسين كنهل
أشعث بن عبدالملك
حجاج بن أرطأة النخعي
حفص بن عمر أبو عمر الصنعاني ـ هو حفص بن ميسرة
زياد بن أبي زياد الجصاص ـ هو الواسطي سالم الأفطس
سعيد بن المسيب بن حزن
العلاء بن عبدالجبار
سفيان بن سعيد بن مسروق بن ربيع
سوار بن عبدالله ـ قاضي البصرة
أبو جعفر المنصور ـ الخليفة المحنك
ابن أبي ليلى ـ المفتي
عبدالله بن شبرمة ـ المفتي
عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان
عبدالملك بن عمير
عبيدالله بن زياد ـ الأمير
مصعب بن الزبير ـ الأمير
أبو إسحاق الجوزقاني ـ صاحب أحوال الرجال
إبراهيم بن يعقوب السعدي ـ هو الجوزقاني
إبراهيم بن عبدالله بن العلاء

أحمد بن إسحاق الحضرمي
إبراهيم بن دحيم الدمشقي
أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون ـ هو الخلال
صبحي السامرائي ـ محقق أحوال الرجال
صعصعة بن صوحان
أكرم العمري
الإمام ابن لهيعة ـ قاضي مصر
الإمام أحمد بن تيمية
يحيى الجزار
عدي بن ثابت
أبو بكر بن العربي ـ صاحب العواصم من القواصم
محمد بن فضيل
سعيد بن أشوع ـ هو قاضي الكوفة
فطر بن خليفة
أبان بن تغلب
هاشم بن البريد
أبو إسحاق عمرو بن عبيد
إسماعيل بن أبان الوراق
جعفر بن سليمان الضبعي
خلاس بن عمرو
عثمان بن غياث
شبل بن عياد
عمرو بن أبي زائدة

جعفي بن سعد العشيرة
حارثة بن عمرو ـ من بني ساعدة
عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ المعلق على الجرح
والتعديل لابن أبي حاتم
الإمام محمد بن يحيى الذهلي
صالح بن أحمد بن حنبل
إسحاق بن منصور
علي بن ربيعة
أبو بكر محمد بن عباس المكي
محمد بن مسلم بن وارة
عائشة بنت أبي بكر الصديق
إبراهيم بن يزيد بن الأسود
ابن عمرو بن ربيعة ـ هو الفقيه
أبو الفرج الأصبهاني
ابن عبد ربه
الثعالبي
الجاحظ
المسعودي ـ صاحب مروج الذهب
عبدالمعطي قلعجي ـ محقق كتاب العقيلي
أبو علي الحسين بن محمد النيسابوري
أبو الشيخ
أبو أحمد الحاكم
ابن منده

عبدالغني المقدسي
أبو الحسن بن القطان
ابن نقطه
ابن الأنماطي
أبو عبدالله البرذالي
ابن دقيق العيد ـ الفقيه
ابن سيد الناس
ابن ماكولا
أبو الوليد الباجي ـ له مصنف في الجرح والتعديل
أبو عبدالله الحميدي
أبو الفضل بن طاهر المقدسي
شهرويه الديلمي
أبو موسى المديني
ابن بشكوال
أبو بكر الحازمي
أبو نصر الكلاباذي
عبدالرحمن بن فطيس ـ قاضي قرطبة
أبو بكر بن مردويه الأصفهاني
أبو بكر بن محمد بن القاسم ـ هو المقري
محمد بن نافع الخزاعي
عطاء بن رباح
آدم بن موسى
أسد بن عمرو

أشعث بن عبدالله الأعمى ـ الحداني
أبان صمعة
إبراهيم بن ثابت القصار
إبراهيم بن طهمان الخرساني
أبو هارون الغنوي
محمد بن منصور القهستاني
إسماعيل بن زكريا الخلفاني
إسماعيل بن سميع الحنفي
إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان
إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس المديني
أسماء بن الحكم الفزاري
أيوب بن عائذ الطائي
أبو الجوزاء بن عبدالله الربعي
أمية بن خالد القيسي
أبو موسى الأشعري ـ الصحابي الجليل
بختري بن المختار
ثابت بن زيد بن ثابت
عبدالله بن أحمد بن حنبل
ثابت بن عجلان
أزهر بن سعد ـ هو السمان
بشر بن السري
ثور بن يزيد الكلاعي
الإمام جرير بن حازم أبو النضر الأزدي

الإمام جرير بن عبدالحميد الضبي
حسين بن ذكوان
حسين بن واقد أبو علي المروزي ـ هو قاضي مرو
حميد بن زاذويه الطويل
حرمي بن عمارة بن أبي حفصة
حرب بن ميمون الأنصاري أبو الخطاب
حوشب بن عقيل أبو دحية
حماد بن أبي سليمان
حصين بن عبدالرحمن السلمي أبو الهذيل
حريز بن عثمان الرجي
حرملة بن يحيى المصري
خالد بن مهران أبو المنازل
خالد بن رباح الهذيلي
خالد بن عبدالرحمن الخرساني
خالد بن مخلد القطواني
خلف بن خليفة الأشجعي
خصيف الجزري ـ ورد في سند قصة البيت المعمور
روح بن جناح
زيد بن أبي أنيسة
سعيد بن زيد ـ هو أخو حماد بن زيد
سعيد بن كثير بن غفير
سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري ـ هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري
من رجال البخاري

سعد بن طارق الأشجعي ـ هو أبو مالك
سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر
سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي
سليمان بن أبي كريمة
سلمة بن نبيط الأشجعي
سهيل بن ذكوان السمان ـ هو ابن أبي صالح
سلامة بن سوار
سلم بن قتيبة ـ هو أبو قتيبة الباهلي
سيف بن سليمان ـ ويقال ابن أبي سليمان
شجاع بن الوليد أبو بدر السكوني
شعبة مولى ابن عباس
شبيب بن شيبة السعدي الخطيب
شبابة بن سوار المدائني
صالح بن رستم ـ هو أبو عامر الخزاز
الضحاك بن مخلد أبو عاصم الشيباني ـ الإمام
عبدالله بن ذكوان أبو الزناد
طارق بن عبدالرحمن
عبدالله بن سعيد بن أبي هند
عبدالله بن شقيق العقيلي
عبدالله بن شبرمة
عبدالله صالح العجلي ـ هو المقري
عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى الثقفي ـ هو الطائي
عبدالله بن عبيدة

عبدالله بن أبي لبيد ـ هو مولى الأخنسي
عبدالله بن نافع الصائغ المدني
عبدالرحمن بن إسحاق المدني ـ هو القرشي
عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار
عبدالرحمن بن عبدالله أبو سعيد ـ هو مولى بني هاشم
عبدالعزيز بن المطلب
عبدالعزيز بن حكيم الحضرمي
الإمام عبدالعزيز بن مسلم القسملي
عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز ـ هو ابن مروان القرشي
عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي ـ قلت: يروي عن عطاء
عبدالواحد بن زياد ـ هو أبو بشر العبدي
عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي
عبدالوهاب بن عطاء الخفاف
عبدالجبار بن سعيد المساحقي ـ هو المدني
عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، هو أبو عبدالحميد مولى الأزد
عبدالوارث بن سعيد التنوري ـ هو البصري
الإمام عبدالرزاق بن همام بن نافع ـ هو صاحب المصنف
عبيدالله بن عبدالمجيد أبو علي الحنفي
عمر بن رؤبة التغلبي

عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري
عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي
علي بن الجعد الجوهري
علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح ـ هو ابن المديني
علي بن علي الرفاعي
عمرو بن أبي عمرو ـ هو مولى المطلب بن عبدالله ابن حنطب
عمرو بن مرزوق الباهلي ـ أبو عثمان
عمران بن حطان
عمران بن مسلم القصير أبو بكر
عاصم بن كليب الجرمي
عاصم بن أبي النجود ـ هو ابن بهدلة
عاصم بن سليمان الأحول
العلاء بن عبدالرحمن ـ هو مولى الحرقة
العلاء بن الحارث
عياض بن عبدالله الفهري
عباس بن عبدالرحمن ـ يروي عن نافع بن جبير
عكرمة مولى ابن عباس ـ ويكنى بأبي مجلد
عوف بن أبي جميلة الأعرابي
الإمام ـ محمد بن إبراهيم التيمي ـ هو الثقة
محمد بن جحادة
محمد بن طلحة بن مصرف اليامي
محمد بن عبدالله بن مسلم ـ هو ابن أخي الزهري

موسى بن نافع أبو شهاب الكبير
مروان بَن محمد - هو الطاطري
النضر بن شميل
همام بن يحيى العوذي
يحيى بن أيوب أبو العباس - المصري
يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الهمداني
يونس بن أبي إسحاق السبيعي
يونس بن بكير
محمد الصباغ - محقق كتاب الضعفاء والمتروكين
صبحي السامرائي - محقق كتاب الضعفاء والمتروكين
الحسن بن علي بن محمد الجوهري البغدادي الشيرازى
محمد بن إدريس الشافعي - الإمام
إبراهيم بن الفضل المدني المخزومي
الشيخة الفاضلة أم عبدالله، عائشة ابنة القاضي علاءالدين
علي بن محمد بن أبي الفتح العسقلاني
مجدي السيد - محقق كتاب السؤالات للبرقاني
أبو طاهر أحمد بن الحسن بن أحمد الكرجي
أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي -
هو الإمام الدارقطني
البرقاني - هو تلميذ الدارقطني
الإمام أيوب السختياني
عبدالملك بن مروان - أحد خلفاء المسلمين من
بني أمية

الطيب بن سليمان
محمود بن عبداللطيف فخر الدين
محمد بن الخضر بن مايابي الجكني
أبو نصر عبيدالله بن سعيد السجزي ـ هو الوائلي
صاحب كتاب (رواية الآباء عن أبنائهم)
أبو حفص بن شاهين
صلاح الدين أبو سعيد خليل
ابن كيكدي العلائي
محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي
أحمد بن يوسف بن إبراهيم الأذرعي المالكي
يحيى بن حميدة الحلبي
خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون
هو الأندلسي
محمد بن طاهر الغتني ـ صاحب كتا ب(ضبط أسماء الرجال
وأنسابهم) سماه «المغني»
عبدالوهاب بن محمد بن غوث المدراسي

الفهرس العام

لما ورد من أسماء الكتب

١٧ ـ البداية والنهاية لابن كثير
١٨ ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير لابن كثير
١٩ ـ تاريخ دمشق لابن عساكر
٢٠ ـ نقد أصول الشيوعية لابن لحيدان
٢١ ـ العلل لابن أبي حاتم
٢٢ ـ المسند أحمد بن حنبل
٢٣ ـ مشاهير علماء الأمصار
٢٤ ـ السنن النسائي
٢٥ ـ السنن ابن ماجه
٢٦ ـ السنن أبو داود
٢٧ ـ الموطأ مالك بن أنس
٢٨ ـ الصحيح لابن خزيمة
٢٩ ـ ميزان الاعتدال الذهبي
٣٠ ـ الرحلة في طلب الحديث عبدالرزاق
٣١ ـ المصنف عبدالرزاق
٣٢ ـ أحوال الرجال الجوزقاني
٣٣ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة العمري
٣٤ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال ابن تيمية
٣٥ ـ العواصم من القواصم لابن العربي
٣٦ ـ مروج الذهب المسعودي
٣٧ ـ الأغاني الأصبهاني
٣٨ ـ البيان والتبيين الجاحظ
٣٩ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه

٤٠ - خاص الخاص	الثعالبي
٤١ - أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم -	الواقدي
٤٢ - طعم النبي - صلى الله عليه وسلم -	الواقدي
٤٣ - المغازي	موسى بن عقبة
٤٤ - السنن	الترمذي
٤٥ - منهاج السنة	ابن تيمية
٤٦ - زاد المعاد	ابن قيم الجوزية
٤٧ - الرسالة المستطرفة	الكتاني
٤٨ - سير أعلام النبلاء	الذهبي
٤٩ - كتاب الثقات	العجلي
٥٠ - الثقات	لابن حبان
٥١ - تاريخ الإسلام	الذهبي
٥٢ - لسان الميزان	لابن حجر
٥٣ - سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني	لابن أبي شيبة
٥٤ - الطبقات الصغير	لابن سعد
٥٥ - أخبار النبي - صلى الله عليه وسلم -	لابن سعد
٥٦ - الفهرست	ابن النديم
٥٧ - المغازي	الواقدي
٥٨ - وفيات الأعيان	ابن خلكان
٥٩ - تهذيب التهذيب	لابن حجر
٦٠ - أخبار مكة	الواقدي
٦١ - أسد الغابة	ابن الأثير
٦٢ - الصحيح	مسلم

٦٣ ـ فتح الباري لابن حجر
٦٤ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال المزي
٦٥ ـ كتاب المجروحين لابن حبان
٦٦ ـ الكفاية الخطيب
٦٧ ـ الإعلان بالتوبيخ السخاوي
٦٨ ـ الرفع والتكميل اللكنوي
٦٩ ـ تاريخ بغداد الخطيب
٧٠ ـ من روى عن أبيه وعن جده لابن أبي خيثمة
٧١ ـ ذيولات كتاب الاستيعاب لابن عبدالبر
٧٢ ـ أعلام الإصابة بأعلام الصحابة للخليلي
٧٣ ـ در السحابة في وفيات الصحابة الصاغاني
٧٤ ـ التكملة في وفيات النقلة المنذري
٧٥ ـ الوفيات لابن مندة
٧٦ ـ العلل الترمذي
٧٧ ـ الجرح والتعديل ابن أبي حاتم
٧٨ ـ تذكرة الحفاظ الذهبي
٧٩ ـ الصحيح البخاري
٨٠ ـ ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري النووي
٨١ ـ لسان العرب ابن منظور
٨٢ ـ التاريخ الكبير البخاري
٨٣ ـ التاريخ الأوسط البخاري
٨٤ ـ التاريخ الصغير البخاري

٨٥ ـ الكامل	لابن عدي
٨٦ ـ علوم الحديث	لابن الصلاح
٨٧ ـ محمد الفاتح	سالم الرشيدي
٨٨ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع	الخطيب
٨٩ ـ الإيضاح	الخطيب
٩٠ ـ الوهم والإبهام	أبو الحسن القطان
٩١ ـ كتاب الكنى	الحاكم
٩٢ ـ الدرر الكامنة	ابن حجر
٩٣ ـ عمدة الأحكام	عبدالغني المقدسي
٩٤ ـ الحاوي الصغير	القزويني
٩٥ ـ المختصر	لابن الحاجب
٩٦ ـ الجواهر والدرر	السخاوي
٩٧ ـ تبصير المنتبه	ابن حجر
٩٨ ـ فتح المغيث	ابن الأنباري
٩٩ ـ الأدب المفرد	البخاري
١٠٠ ـ تذهيب التهذيب	التركماني
١٠١ ـ نهاية السول في رواة الستة الأصول	ابن سبط العجمي
١٠٢ ـ الطحاوية	
١٠٣ ـ تفسير ابن جرير	ابن جرير الطبري
١٠٤ ـ رواية الكبار عن الصغار	
١٠٥ ـ ورواية الآباء عن الأبناء	لابن المنجنيقي
١٠٦ ـ رواية الصحابة عن التابعين	
١٠٧ ـ ورواية الآباء عن الأبناء	للخطيب